المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٩/٢/١٩ الموافق ١٤ جمادى الآخرة ١٤٤٠ هـ السنة السابعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تخوفات في إسرائيل من «قرصنة سيبرانية» تؤثر على سير الانتخابات القريبة أو على نتائجها!

صفحـ(٦)ـة

«قضاة المحكمة الإسرائيلية العليا يقومون بدور مركزي في تأصيل صناعة الاحتلال والاستيطان»

صفحـ(٧)ـة

ليفني تعلن انسحابها من الساحة السياسية

أعلنت عضو الكنيست تسيبي ليفني، ظهر أمس (الاثنين)، انسحابها من الساحة السياسية، وأكدت أن حزبها «الحركة» لن يخوض الانتخابات البرلمانية الوشيكة وذلك لعدم توفر قوة سياسية كافية لتحقيق مبادئ الحزب، على حدّ قولها.

واعتذرت ليفني من كل الذين اتصلوا بها هاتفياً وكتبوا لها، وقالت إنها ما تزال قوية وإن قرارها هو القرار الصائب في هذه المرحلة.

وكانت تقارير إعلامية إسرائيلية ذكرت في وقت سابق أمس أن ليفني كشفت أمام مقربين منها أنها تنوي الانسحاب من الساحة السياسية. وأشارت إلى أن هذا جاء على خلفية الاستطلاعات التي لا تتوقع بأن يتخطى حزبها نسبة الحسم الضرورية في الانتخابات.

ووصلت ليفني إلى عضوية الكنيست الحالي ضمن تحالف «المعسكر الصهيوني»، وتولت منصب رئيسة المعارضة. وفي كانون الثاني الماضي أعلن رئيس حزب العمل آفي غباي بصورة فجائية عن حل الشراكة بين حزبي العمل و«الحركة».

وفي أعقاب ذلك فحصت ليفني إمكانيات إجراء تحالفات مع أحزاب مختلفة لكن هذا الأمر لم ينجح.

[طالع التغطية الخاصة لانتخابات الكنيست ص ٢ و ٣ وفي صفحات أخرى من هذا العدد]

ليفني: المحطة الأخيرة. (أف-ب)

مذيعة أخبار في قناة التلفزة الإسرائيلية ١٣:

السيطرة المتواصلة على أراضي الضفة الغربية تحوّل جنود الجيش الإسرائيلي إلى وحوش برية!

أثارت مذيعة الأخبار في قناة التلفزة الإسرائيلية ١٣ (القناة العاشرة سابقاً) أوشرات كوتلر عاصفة بعد أن قالت على الهواء، مساء السبت الماضي، إن سيطرة إسرائيل المتواصلة على أراضي الضفة الغربية تحوّل جنود الجيش الإسرائيلي إلى وحوش برية.

وأدلت كوتلر بهذه الأقوال في نهاية تقرير حول جنود إسرائيليين مُشتبه بأنهم قاموا بالاعتداء بالضرب الوحشي على فلسطينيين مقيدين ومعصوبي الأعين بعد مقتل زميلين لهم في هجوم مسلّح.

وقالت كوتلر «إننا نرسل أبناءنا إلى الجيش، إلى المناطق (المحتلة)، ونحصل في المقابل على وحوش برية. هذه هي نتيجة الاحتلال».

وفي نهاية البرنامج، بعد أن تم إبلاغها كما يبدو أن أقوالها أثارت عاصفة، قالت كوتلر للمشاهدين: «إن أبنائي وأبناء أصدقائي جميعهم جنود مقاتلون... انتقاداتي موجهة فقط إلى أولئك الجنود الذين اقتيدوا لإلحاق الأذى بأبرياء بسبب سيطرتنا على الفلسطينيين». وأضافت: «أنا في الواقع مع التخفيف من عقوبة الجنود، لأننا نحن من أرسلهم إلى هذا الواقع المستحيل».

ووصف أهالي الجنود المتهمين تصريحات كوتلر بأنها قبيحة ولا مكان لها في الخطاب الإسرائيلي، وبالتأكيد ليس من طرف مذيعة أخبار يجب أن تعرض الحقائق وليس وجهة نظرها المشوهة.

وهاجم وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، رئيس حزب «اليمين الجديد»، كوتلر وطالبها بالاعتذار.

وكتب بينيت على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أن كوتلر مرتبكة، وأن جنود الجيش الإسرائيلي يضحون بحياتهم حتى تتمكن من النوم بهدوء، وأشار إلى أن الوحوش البرية هم الإرهابيون الفلسطينيون الذين يقتلون الأطفال اليهود في أسرتهم.

وشجب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أقوال كوتلر.

في المقابل أعلنت حركة «السلام الآن» دعمها لكوتلر، وقالت إنه من الجائز بل من المرغوب فيه النظر في المرآة من حين إلى آخر والإقرار بصدق بأضرار الاحتلال.

وقالت القناة ١٣ إن كوتلر تقوم بالتعبير عن آرائها من وقت لآخر، كما يفعل صحافيون آخرون ذوو آراء مختلفة، وأكدت أنها تعبّر عن رأيها الشخصي فقط.

ولقي الجنديان زميلا هؤلاء الجنود مصرعهما في هجوم إطلاق نار وقع بالقرب من بؤرة «غفعات أساف» الاستيطانية يوم ١٣ كانون الأول الفائت، وأصيب في الهجوم أيضاً جنديان آخران بجروح خطرة. وتم اعتقال منفذ هجوم إطلاق النار، وهو عاصم البرغوثي، بعد نحو شهر من تنفيذ الهجوم.

وبحسب جهاز الأمن العام («الشاباك»)، فإن عاصم البرغوثي شارك أيضاً مع شقيقه صالح في هجوم إطلاق نار آخر وقع يوم ٩ كانون الأول وأسفر عن إصابة سبعة مستوطنين بجروح. وقُتل صالح البرغوثي يوم ١٢ كانون الأول بعد إطلاق النار عليه في قرية كوبر عندما حاول مهاجمة القوات الإسرائيلية في محاولة للتهرب من الاعتقال، بحسب بيان صدر عن الجيش الإسرائيلي حينذاك.

واتُهم خمسة جنود من زملاء الجنديين اللذين قتلا، وجميعهم من كتيبة «نيتساح يهودا» للجنود الحريديم والتابعة للواء «كفير»، بالاعتداء على فلسطينيين بالضرب الوحشي وهما مقيدان ومعصوبا الأعين، وهما أب وابنه البالغ من العمر ١٥ عاماً تم اعتقالهما خلال عمليات البحث عن عاصم البرغوثي، للاشتباه بأنهما ساعدا منفذ الهجوم على الهروب. ولا يزالان قيد الاعتقال ولكن لم يتم حتى الآن توجيه تهم لهما.

وينفي الجنود المتورطون التهم ضدهم، ويزعمون بأنهم لم يعتدوا على المعتقلين الفلسطينيين.

وتم في نهاية الشهر الماضي تقديم لائحة اتهام ضد الجنود الخمسة بتهمة الاعتداء المقترن بظروف مشددة.

وجاء في لائحة الاتهام أنه نتيجة للضرب أصيب الابن بعدة جروح في رأسه وبتورم كبير في وجهه، في حين عانى الأب من كسر في الأضلاع وكسر في الأنف بشكل حاد، فضلا عن نزيف تحت الجلد حول بطنه، وتم نقله إلى المستشفى حيث رقد هناك ثلاثة أيام. وكان حجم الإصابات التي تعرض لها الوالد كبيرا جدا لدرجة أنه لم يكن قادرا على الخضوع للتحقيق لعدة أيام.

كما قدمت إلى المحكمة العسكرية يوم الأحد الماضي لائحة اتهام بحق ضابط من الجيش الإسرائيلي لعدم منعه خمسة من جنوده من ممارسة العنف القاسي بحق فلسطينيين رغم كونهما مغلولي الأيدي ومعصوبي الأعين. وتنسب لائحة الاتهام إلى هذا الضابط، وهو من الكتيبة الخاصة باليهود المتشددين دينياً، عدم منع وقوع جريمة، والإيذاء عن طريق الإهمال، والتصرف غير اللائق. كما تم تعليق عمله.

خبراء أمنيون:

تخلّي إسرائيل عن سياسة الغموض بشأن عملياتها في سورية لا يساهم في تعزيز الردع!

غانتس: «لا خلاف بيني وبين نتنياهو في كل ما يتعلق بمواجهة «التهديد الإيراني»!

رفعت إسرائيل ستار الغموض الذي غطى عملياتها ضد إيران وضد من تعتبرهم وكلاءها في أراضي سورية.

ومنذ شهر أيلول الماضي يكشف كبار المسؤولين الإسرائيليين تفاصيل تتعلق بحجم الهجمات ويتحدثون عن عمليات محددة، مثلاً ضد أهداف إيرانية في مطار دمشق الدولي.

وهذا ما فعله في المرة الأخيرة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي قال في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام قبيل توجهه إلى المؤتمر الدولي في وارسو قبل أسبوع، إن الجيش الإسرائيلي هو من نفّذ الضربة العسكرية التي شُنّت ضد سورية يوم ١١ شباط الجاري، وأكد أيضاً أن إسرائيل تعمل ضد إيران وضد محاولاتها التموضع في منطقة الشرق الأوسط كل يوم.

وأضاف نتنياهو أن صواريخ إسرائيل تستطيع أن تصل إلى مسافات بعيدة جداً وإلى كل عدو، بما في ذلك وكلاء إيران في المنطقة، في إشارة إلى حزب الله. وأشار إلى أن حكومته تعمل باستمرار بحسب فهمها ووفق الحاجة لمنع إيران وأتباعها من التموضع عسكرياً في منطقة حدود إسرائيل الشمالية وفي المنطقة بشكل عام، وتفعل كل ما يلزم لتحقيق هذا الهدف.

وكانت وكالة «سانا» السورية الرسمية للأنباء ذكرت أن المدفعية الإسرائيلية استهدفت بعد ظهر يوم ١١ شباط عدداً من الأهداف في محافظة القنيطرة جنوب سورية، من دون التسبب بأي إصابات بشرية. وأضافت أن طائرة إسرائيلية مسيّرة من دون طيار قامت في وقت لاحق بإطلاق ٤ صواريخ في اتجاه مستشفى القنيطرة وإحدى النقاط التابعة لقوات النظام، وأشارت إلى أن الأضرار اقتصرت على الماديات. وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن إسرائيل استهدفت مناطق يوجد فيها مقاتلون من حزب الله وميليشيات محلية أخرى، وهو ما أسفر عن إصابة أربعة مقاتلين على الأقل من حزب الله وتلك الميليشيات.

وسبق للجيش الإسرائيلي أن هاجم قبل ٤ أسابيع أهدافاً عسكرية لـ«فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني، كما هاجم منصات صواريخ دفاعية للجيش السوري. وأعلن بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي في حينه أن هذه الهجمات جاءت ردّاً على إطلاق صاروخ أرض - أرض من طرف القوات الإيرانية المتمركزة في سورية في اتجاه الأراضي الإسرائيلية شمال هضبة الجولان، تمكنت منظومة «القبة الحديدية» من إسقاطه.

ويدعّي المسؤولون الإسرائيليون أن كسر سياسة الغموض تساعد إسرائيل على إظهار تصميمها، وأن توضح لأعدائها خطوطها الحمراء، لكن بعض الخبراء الأمنيين يعترضون على ذلك.

وفي هذا السياق رأى الجنرال احتياط عاموس غلعاد، الذي شغل عدة مناصب رفيعة في قيادة الجيش الإسرائيلي، ومنصب رئيس القسم الأمني- السياسي في وزارة الدفاع، أنه على مرّ السنوات أثبتت سياسة الغموض الإسرائيلي في جملة مواضيع استراتيجية نجاعتها في تقليص مخاطر التصعيد وفي مواجهة الضغوط السياسية. ومن جهة أخرى، فإن الوقوف علناً وراء عمليات تشكل انتهاكاً لسيادة الخصم وتلحق الضرر بأرصدته، يمكن أن تضخم حجم الإذلال والمسّ بكرامته، وأن تخلق لديه حافزاً قوياً للرد على إسرائيل.

وأضاف غلعاد، في سياق مقال نشره أخيراً في موقع «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن قوة سياسة الغموض أثبتت نفسها مثلاً عندما أُعطي بشار الأسد هامش إنكار بعد أن خسر رصيداً ضخماً، هو المفاعل النووي العسكري في دير الزور. وعلى الرغم من معرفته جيداً بمن يقف وراء تدمير المفاعل، فقد أنكر وجوده، فكم بالحريّ مهاجمته، ولم يكشف عن الهجوم إلا بعد مرور عشرة أعوام على تدميره. وإسرائيل تصرفت بهذه الطريقة أيضاً بعد الألعاب الأولمبية في ميونيخ، عندما قامت طوال سنوات بتصفية حسابها مع كبار المسؤولين عن تنظيم «أيلول الأسود».

وبرأيه فإن التخلي عن سياسة الغموض يبعث برسالة مفادها أن إسرائيل مصرة على فرض خطوطها الحمراء العلنية في سورية، وهي منع الإرهاب وتهريب السلاح المتطور إلى حزب الله والتمركز العسكري الإيراني، لكن في الحساب الإجمالي، فإن هذه الرسالة لا تساهم بصورة كبيرة في تعزيز الردع، ومخاطرها تفوق فائدتها. والوقوف علناً وراء هجمات في سورية تنقل الكرة بصورة علنية إلى مرمى الطرف الثاني- روسيا وسورية وإيران- وتفرض عليه الحاجة إلى الرد، وتقضم قدرة إسرائيل على المحافظة على عملياتها تحت مستوى التصعيد، وتقلص هامشها للمناورة.

وقال إن التصريحات الإسرائيلية الرسمية المتعلقة بعمليات هجومية يمكن أن تربك روسيا وأن تمس علناً بصورتها كدولة عظمى، وبمكانتها في سورية والمنطقة، ويمكن أن تصوّر منظومة الدفاع الروسية وكأنها غير مفيدة. وهذه السياسات العلنية يمكن أن تعتبرها موسكو استفزازاً، وأن تدفعها إلى إغلاق نافذة النشاط الذي سمحت به لإسرائيل ضد التمركز العسكري الإيراني.

كما أن التخلّي عن سياسة الغموض يمكن أن يقرب بسرعة كبيرة اليوم الذي ستضطر سورية نفسها، ربما بدعم روسي، إلى الرد على مهاجمة أراضيها. ويبرز في هذا السياق كلام سفير سورية في الأمم المتحدة الذي سأل في نقاشات مجلس الأمن: هل فقط ردّ سوري على مطار بن- غوريون يمكن أن يجذب الانتباه إلى الاعتداءات الإسرائيلية على مطار دمشق الدولي؟

وإجمالاً يبرز بعد التصريحات العلنية الإسرائيلية ميل السوريين إلى التصريح بأن إسرائيل هاجمت في أراضيهم حتى عندما لا تتحمل إسرائيل المسؤولية، وهو ما يزيد التوتر العلني بين الدولتين. والبارز أيضاً أن الخطابات الإسرائيلية التي تكشف عن الإنجازات الكبيرة في منع تمركز إيران في سورية تشجع أيضاً «فيلق القدس» على الرد بمستوى أعلى، كما حدث عندما أطلق صاروخ أرض- أرض على إسرائيل. لكن يجب أن ننتبه إلى أن إيران نفسها تعمل في إطار صارم من الغموض وهامش إنكار فيما يتعلق بعملياتها في سورية وفي المنطقة بصورة عامة.

وفي الخلاصة يؤكد غلعاد أن قيام جبهة عسكرية ثانية في سورية هو تهديد استراتيجي من الدرجة الأولى، عملت إسرائيل حتى الآن بنجاح على منعه، ويجب أن تكون يقِظة كي تضمن المحافظة على إنجازاتها. كما يؤكد أن عمليات ناجحة تستند إلى استخبارات دقيقة تشكل ردعاً جيداً، وسياسة الغموض تزيدها قوة. وبناء على ذلك، إذا كانت سياسة الغموض يمكن أن تخفض ولو قليلاً من خطر التصعيد، وتساعد على المحافظة على حرية التحرك، فإنه يجب العودة إليها.

على صعيد آخر قال الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة الجنرال احتياط بيني غانتس، رئيس الحزب الجديد «مناعة لإسرائيل»، إنه تحت سلطته كرئيس للحكومة الإسرائيلية في المستقبل لن يكون لإيران سلاح نووي.

وأضاف غانتس، في سياق كلمة ألقاها أمام مؤتمر ميونيخ للأمن المنعقد في ألمانيا (الأحد)، أن أقوال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال المؤتمر بأن هناك احتمالاً كبيراً لنشوب حرب بين إسرائيل وإيران كاذبة ولا تمت إلى الحقيقة بأي صلة.

وأشار غانتس إلى أن هناك ثلاثة تحديات أساسية في منطقة الشرق الأوسط هي إيران المتطرفة، والإرهاب الإسلامي، وعدم الاستقرار. وأكد أن مواجهة هذه التحديات ستؤثر إيجابياً على أوروبا وعلى سلام العالم. كما أشار إلى أن ظريف يمثل نظام الشر، الذي يقمع النساء والمثليين، ويلاحق الأقليات ويمس بحقوق الإنسان، ويموّل الإرهاب في كل أنحاء العالم، ويشكل خطراً على الشرق الأوسط والعالم أجمع.

وقال غانتس إن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو هو خصمه السياسي بالفعل، لكنه في الوقت ذاته أكد أنه عندما تكون إسرائيل تحت التهديد لا يوجد خلاف بينهما، وأنه في كل ما يتعلق بالموضوع الإيراني لا يوجد يمين أو يسار في إسرائيل بل إن الجميع يقفون صفاً واحداً.

وتطرق غانتس إلى حزب الله فوصفه بأنه أكثر منظمة إرهابية تشكل خطراً على الشرق الأوسط والعالم، وأكد أن على جميع الذين يريدون السلام والأمن والاستقرار في أوروبا العمل ضد حزب الله.

وأشار غانتس إلى أن إسرائيل باتت في الوقت الحالي قريبة إلى الدول العربية أكثر من أي وقت، وأكد أن هذه الدول فهمت أن إسرائيل ليست جزءاً من المشكلة، بل هي جزء من الحل.

وكان من المفروض أن يُشارك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مؤتمر ميونيخ إلا إنه ألغى مشاركته فيه وعاد إلى إسرائيل بعد مشاركته في مؤتمر وارسو للأمن والسلام في الشرق الأوسط، وهو ما ترك إسرائيل من دون تمثيل رسمي في الجلسة المُخصصة للشرق الأوسط في المؤتمر، ما دفع المنظمين إلى البحث عن شخصية إسرائيلية أخرى، ووقع اختيارهم على غانتس.

كلمة في البداية

عن الدولة اليهودية وعن إسرائيل المستنقعة في «الوسط» اليمينيّ!...

بقلم: أنطوان شلحت

على أعتاب الانتخابات الإسرائيلية العامّة المبكرة، التي ستجري يوم ٩ نيسان القريب، تتواتر التحليلات التي تركّز على أبرز الشروخ والانقسامات بين شتّى القوى الحزبية المتنافسة، ضمن حقل المعاني المُستمدّ من تقصّي الدلالات.

ومن هذه التحليلات اخترنا أن نتوقف، في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي»، عند تحليل الباحثة في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس د. غيل طالشير (طالع ص ٢)، التي ترى أن المنظومة الحزبية في إسرائيل تبدو مغايرة كلياً في الوقت الحالي، فبدلاً من الجدل المعهود بين يمين ويسار، بات الحديث الآن يدور حول الهوية اليهودية في مواجهة الهوية الإسرائيلية. وهي تدّعي أنه «في العقد الأخير تجري الانتخابات حول طابع هوية إسرائيل، وهل هي أولاً دولة ديمقراطية، أم هي دولة يهودية؟».

وتتقاطع هذه المقاربة مع تحليل معدّي استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١٨، الذي نشره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس في نهاية العام الفائت، ولا سيما إشارتهم إلى أنه إذا كنا نتحدث حتى الآن عن توتر بين العرب واليهود، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين يمين سياسي ويسار سياسي، فإن نتائج مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠١٨ تكشف عن ولادة شرخ مركزيّ جديد هو الشرخ الديمقراطي، الذي يزداد حدّة برأيهم، ويتمحور حول مسألة تعريف ما هي الدولة الديمقراطية. وهو ما توقفنا عنده سابقاً، ولمحنا إليه في نطاق مواد الصفحة الخامسة من العدد الحاليّ.

في واقع الأمر تعاني هذه المقاربة من تطييفٍ حيال عدة مسائل أساسية:

الأولى، أنه لا وجود لهوية إسرائيلية سوى داخل شرنقة الهوية اليهودية، فما بالك بوجود تعارض بينهما؟.

الثانية، أن التعريف العامّ الوحيد لإسرائيل في وثيقة تأسيسها المعروفة باسم «وثيقة الاستقلال» هو أنها «دولة يهودية». ومع أن البعض يحاول أن يوحي بأن تعريف إسرائيل كـ«دولة يهودية وديمقراطية» يرافقها منذ يوم إنشائها، وأن مصدر هذا التعبير هو وثيقة تأسيسها، فإن هذه الوثيقة لا تتضمن أي ذكر لكلمة ديمقراطية، على مختلف تصريفاتها، ولو مرة واحدة.

وبموجب مُراجعة مُسندة بمصادر من الأرشيف كُشف عنها النقاب أخيرًا، نُشرت حديثًا، فإن هذه الكلمة (ديمقراطية) شُطبت عمدًا من تلك الوثيقة. ومما ورد في تقديم تلك المراجعة: إن أحد الأخطاء المشهورة فيما يتعلق بـ«وثيقة استقلال» إسرائيل هو الرأي الشائع بأنها مُعرَّفة، في الوثيقة، بأنها «دولة يهودية وديمقراطية». لكن كل من يتمعّن في الوثيقة يُلاحظ أن عبارة «دولة يهودية ديمقراطية» لا تظهر فيها مُطلقًا، بل إن كلمة ديمقراطية بحد ذاتها لا ترد فيها، ولو مرة واحدة، لا هي ولا أي من تصريفاتها المختلفة. وأكثر من ذلك يتضح، من فحص المسوّدات المتعدّدة للوثيقة، أن كلمة ديمقراطية قد أسقِطت عمدًا بفعل تدخّل كتبة نص الوثيقة، وفي مقدمهم المسؤول آنذاك عن علاقات الييشوف العبري الخارجية، موشيه شاريت.

ويضيف التقديم: ثمة خطأ آخر يتصل بمدى ارتباط مؤسسي إسرائيل بـ«التقاليد والأعراف اليهودية». ويفيد هذا الخطأ المتداول بأن تعبير «تسور يسرائيل» (وهو كناية عن الربّ)، والذي يظهر في خاتمة الوثيقة، قد أُدخِل إليها في إطار تسوية تبلورت خلال عملية صوغها في أروقة «المجلس التأسيسيّ للدولة» بين مَن أرادوا إدراج اسم الرب بصورة أكثر صراحة (ممثلو تيارات المتدينين والحريديم المتشددين) من جهة، وبين من أرادوا إسقاطه كليًا، من جهة أخرى مقابلة. لكن التمعن في مسودات الوثيقة يبيّن، على نحو واضح للغاية، أن تعبير «تسور يسرائيل» قد ورد في جميع المسودات المسبقة، حتى قبل بدء حملة الضغوط السياسية التي تصاعدت في الأيام الأخيرة التي سبقت الإعلان عن إقامة الدولة. وقد صمد هذا التعبير طوال عملية الصياغة حتى حظي، في نهاية الأمر، بقبول جميع أعضاء المجلس.

الثالثة، أن المقاربة تتجنّب السؤال فيما إذا كان بالإمكان أن تكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية في الآن نفسه، كونها تفترض أن ذلك ممكن.

من ناحية أخرى نقدّم في هذا العدد مزيداً من الإضاءات على المشهد الحزبي- السياسي العام في إسرائيل، الذي يشي بما يمكن اعتباره «صيرورة العلق في الوسط».

ووفقاً لدراسة أحد الباحثين في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (طالع ص ٥) يشكل نجاح (واختفاء) أحزاب الوسط أحد الأعراض الأساسية لأزمة الأحزاب في إسرائيل، حيث أن كثرة أحزاب الوسط الجديدة التي تُقام وتحقق مكاسب كبيرة في الانتخابات تدل على عدم رضى الجمهور من الأحزاب الموجودة والعريقة، من السياسيين الذين يقودونها ومن إخفاقها في حل مشكلات أساسية في المجتمع الإسرائيلي. كما أن التبدّل السريع في الأحزاب الممثلة في الكنيست يمسّ، أكثر فأكثر، بثقة الجمهور بالسياسة والعمل السياسي، وبالسياسيين والأحزاب، علماً بأن هذه الثقة هي في الحضيض أصلاً. والناخبون أنفسهم الذين خاب أملهم من الأحزاب الكبيرة يعودون ليُصابوا بخيبة أمل أخرى من أحزاب الوسط، المرة تلو الأخرى، مما قد يعرضهم إلى اليأس التام والنهائي من المنظومة السياسية ومن الديمقراطية على حدّ سواء.

وكما في كل انتخابات منذ عدة عقود، أقيم عدد من أحزاب الوسط الجديدة استعداداً للانتخابات المقبلة، وكان أبرزها حزب «مناعة لإسرائيل» بزعامة الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط بيني غانتس، والذي تُعوّل عليه آمال بإمكان نجاحه في استبدال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو (طالع ص ٢).

لكن ما يتبيّن أكثر فأكثر أنه حتى لو نجح غانتس في استبدال نتنياهو فهو لن يغيّر طريق هذا الأخير السياسيّ، والدليل على ذلك، كما تؤكد تحليلات إسرائيلية كثيرة، هو الحاجة إلى عدسة مكبّرة كي يمكن رؤية الفروقات الفكرية بينه وبين نتنياهو. وبموجب أحد تلك التحليلات فإن «الوسط» كما يمثله غانتس، والذي يجذب المواطن العادي، ليست له أي صفات خاصة به. وهويته الغامضة يستمدها من المسافة التي تفصل بينه وبين اليمين المُتطرّف، ولا يستمدها من قربه من اليسار، ولا حتى في شكله الصهيوني المسخ. وكل هذا ينطبق عليه حتى قبل أن نستغرق في قراءة الدلالة المترتبة على تحالفه مع حزب موشيه يعلون، وهو أيضاً قائد سابق لهيئة الأركان العامة.

تغطية خاصة: انتخابات ٢٠١٩

تحليلات: غانتس هو اليمين الإسرائيلي القديم!

برنامج غانتس الانتخابي ليس برنامجا سياسياً - أمنياً يسارياً، بل برنامج كان سيؤيده الكثيرون من الليكود القديم وبينهم نتنياهو نفسه

كشف الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال احتياط بيني غانتس، عن برنامجه السياسي والانتخابي، في أول خطاب له ألقاه أمام حشد كبير من المؤيدين له في تل أبيب في نهاية الشهر الماضي، وأعلن فيه أيضاً عن إقامة تحالف انتخابي مع رئيس سابق آخر لهيئة الأركان العامة هو الجنرال احتياط موشيه يعلون.

وطلب غانتس الحصول على ثقة الناخبين في الانتخابات العامة حتى يتمكن من «قيادة شعب إسرائيل»، وبعث بتهديدات إلى قائد حركة «حماس» في قطاع غزة يحيى السنوار، والتزم بأن تسعى الحكومة تحت رئاسته للسلام، وتعهّد بعدم تفويت أي فرصة إقليمية للسلام، وبالعمل ضد الفساد وضد حملات الهجوم على سلطات القانون، وهاجم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وشدّد على أنه لا يمكن أن يتولى شخص قُدمت ضده لائحة اتهام منصب رئيس الحكومة.

وأشار غانتس إلى مسيرته العسكرية الطويلة وأكد أنها تؤهله لقيادة إسرائيل، كما أكد أن إسرائيل لن تقف مكتوفة اليدين أمام التهديد على سيادتها من جانب إيران أو وكلائها. وقال إن على قادة المنظمات الإرهابية أن يعلموا أن أحمد الجعبري ليس الأول ولن يكون بالضرورة الأخير، في إشارة إلى القائد السابق للجناح العسكري لحركة «حماس» الذي قتلته إسرائيل في غزة خلال ولاية غانتس كرئيس لهيئة الأركان. وأشار في الوقت عينه إلى أنه سيعمل من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وإلى أن الحكومة التي سيقودها ستسعى للسلام ولن تفوت أي فرصة لإحداث تغيير في المنطقة، وإذا لم تظهر مثل هذه الفرصة «ستوجد واقعاً جديداً».

وأضاف غانتس أنه سيقوم بتعزيز وضع إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وبتعزيز الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وشدّد على أن إسرائيل لن تتنازل عن هضبة الجولان وغور الأردن، وعلى أن القدس الموحدة ستظل عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي إلى الأبد.

ووجه غانتس تحذيراً مباشراً إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني، وقال إنه سيتم إحباط مؤامرات طهران ضد إسرائيل على الحدود الشمالية والجنوبية. وخاطب رئيس «فيلق القدس» قاسم سليماني، والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، قائلاً إنه حان الأوان لوقف جموحهما الإقليمي.

تشكّل كتلة معارضة لنتنياهو

وقد بات واضحا في أوساط المعارضين لرئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو أن إنهاء حكم هذا الأخير يكون من خلال بناء جسم تحالفي كبير يضم قوائم سياسية وشخصيات لها رصيد شعبي، بينما تنافس القوائم الانتخابية بشكل انفرادي في الانتخابات لن يضمن لها القدرة على تغيير نتنياهو. وما يؤكد ذلك أن استطلاعات الرأي العام، التي أجريت في أعقاب خطاب غانتس المذكور، أعطته حتى حوالي ٢٤ مقعداً في الانتخابات.

واقترب غانتس، في بعض الاستطلاعات، من شعبية نتنياهو كمرشح لرئاسة الحكومة.

لكن نتائج الاستطلاعات التي جرت بعد خطاب غانتس الأول، تشير إلى أن مقاعده جاءت على حساب حزب العمل، وحزب «يوجد مستقبل»، وحزب «كلنا»، بينما لم يؤثر ترشح غانتس ولا خطابه على تمثيل حزب الليكود في الكنيست. علاوة على ذلك هاجمت كتل اليمين الصلب، مثل حزب الوزيرين نفتالي بينيت وأييلت شاكيد الجديد «اليمين الجديد»، غانتس، حيث اعتبر بينيت أن غانتس يفضل حياة المواطنين الفلسطينيين على حياة الجنود الإسرائيليين. وكانت هناك الكثير من الإشارات إلى أن هذا اليمين يرى في غانتس تهديداً لحكمه، وإلى أنه مستعد لبقاء نتنياهو على مضض، في مقابل عدم تمكين غانتس من استبداله، وذلك على الرغم من أن الخطاب السياسي لهذا الأخير كان يمينيا وقوميا، وفي جزء منه كان فاشيا، في وضعه الدولة فوق الجميع، واستعمال مصطلحات يمينية مثل «الوطني».

وهذا هو ما توقفت عنده المراسلة السياسية لصحيفة «هآرتس»، نوعا لانداو، حيث كتبت أن غانتس ليس يساريا، وإنما هو «يمين قديم». وأضافت أن «رد الفعل الببغائي لنتنياهو والليكود، والقائل 'هو يساري'، بدا سطحيا وصبيانيا في مقابل أقواله. عدا ذلك، فإن رد الفعل هذا هو بكل بساطة غير صحيح، لأن من يتعمق في أقوال غانتس بجدية، وخاصة في الأجزاء السياسية – الأمنية، سيكتشف بسهولة أنه ليس يساراً أبداً. وعملياً، هو اليمين القديم».

ورأت لانداو أن غانتس عرض وجهة نظر لليكودي ليبرالي من الماضي، ولرجل الأمن الذي يمدّ يده إلى السلام، ولا يخاف من التحدث عن قيم مثل المساواة والفصل بقدر الإمكان بين الدين والدولة، ويؤمن باقتصاد حرّ إلى جانب أمن اجتماعي. وهو كرّر مقولة «نصنع سلاماً آمناً»، مثلما عزفت ذات مرة دعاية انتخابية مختلفة لنتنياهو مغاير لما هو عليه الآن.

وحول البرنامج السياسي – الأمني لغانتس أشارت لانداو إلى أنه أدلى بتصريح وطني عسكري عام، لا يمكن البدء بأي خطاب من دونه اليوم، كي يوضح «أنا صهيوني». وبعد ذلك انتقل إلى تهديد إيران. وغانتس يتبنى بذلك رواية نتنياهو الأساسية، ومؤداها أن هذا الموضوع هو المركزي في الأجندة الأمنية. وبعد ذلك انتقل إلى غزة. ووجّه تهديداً واضحاً إلى حياة قادة «حماس»، أي لوّح بالعودة إلى سياسة الاغتيالات. وبرأي لانداو «باستثناء اللسعات الموجّهة إلى نتنياهو حول تحويل المال القطري إلى غزة، لا توجد هنا أي بشرى يسارية خاصة».

ولفتت لانداو إلى رؤية غانتس لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وإلى أنها تتمثل بالانفصال عن الفلسطينيين لمصلحة إسرائيل «يهودية وديمقراطية»، وتعزيز «الكتل الاستيطانية»، والاحتفاظ بغور الأردن كحدود شرقية، والتشديد على الأمن، وتصريح عام حول ضرورة بقاء السيادة في هضبة الجولان، وبالطبع «بقاء القدس الموحدة عاصمة الشعب اليهودي إلى الأبد». وخلصت إلى القول: «هذا ليس برنامجا سياسياً – أمنياً يسارياً. هذا برنامج كان سيؤيده الكثيرون في الليكود القديم، وبينهم نتنياهو نفسه».

حلفاء غانتس

وما يؤكد أيضاً أن غانتس يحمل توجهات يمينية، هو انضمام وزير الدفاع السابق، موشيه يعلون، إلى قائمته.

فيعلون معروف بأنه من اليمين القومي الليبرالي، ولا يؤيد قيام دولة فلسطينية، ويعتقد أنه يجب تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، وربما ينتمي يعلون إلى التيار القديم في اليمين الإسرائيلي. كما انضمت إلى غانتس شخصيتان يمينيتان معروفتان، هما يوعز هندل، وهو كاتب وصحافي يميني معروف عمل رئيساً لطاقم نتنياهو الإعلامي في ديوان رئاسة الحكومة ويقف الآن على رأس «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» الذي كان من أشد الذين دفعوا قدماً بسن «قانون القومية» الإسرائيلي، وتسفي هاوزر، وهو بيروقراطي يميني عمل بجانب نتنياهو كسكرتير للحكومة. وتشترك هذه الشخصيات الثلاث (يعلون وهندل وهاوزر) في أنها عملت جميعاً مع نتنياهو، وتتبنى مواقف أيديولوجية يمينية واضحة، وتستطيع التحدث عن فكرة اليمين أيديولوجياً بطلاقة ومعرفة مقارنة مع أغلب أعضاء الليكود الحاليين.

ورأى محللون كثر في إسرائيل أن غانتس حاول إرضاء الجميع في خطابه.

وكتبت موران أزولاي، محللة صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قائلة إنه «بدل أن يوضح مواقفه، فضّل شعارات عامة مقبولة على اليمين واليسار».

واعتبر رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، أنه «يوجد بديل» لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو.

وبينما اتهم نتنياهو ومقربوه غانتس بأنه يساري يحاول أن يظهر بأنه يميني، رحَّبت المعارضة بتصريحاته، على الرغم من خيبة أملها من أنه لم يعلن بصراحة عدم استعداده للانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو.

وعلّق نتنياهو على شعار غانتس الرئيسي «لا يمين ولا يسار»، قائلاً: «من يقول إنه ليس يمينياً وليس يسارياً، فهو يساري». وأصدر حزب الليكود بياناً جاء فيه أن غانتس سيشكل حكومة يسارية بعد الانتخابات مع رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، وباقي أحزاب اليسار. وقال رئيس الائتلاف الحاكم، ديفيد أمسالم من حزب الليكود: «حينما تُقارن بين نتنياهو وغانتس، فإنني أعتقد أن الفرق بينهما كالفرق بين الطائرات والزوارق».

كما هاجمه، مثلما ذكرنا، وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، رئيس حزب «اليمين الجديد». وقال بينيت إن «غانتس يتحدث بشكل جميل لكنه ضعيف جدا في الأفعال وفي جميع الاختبارات التي واجهها، ومنها التخلي عن جيش لبنان الجنوبي بالانسحاب من لبنان، والتخلي عن الجندي الإسرائيلي مدحت يوسف في نابلس، وتحرير آلاف المخربين، وإخفاق عملية الجرف الصامد، حيث كان مترددا ومتلعثما. إنه رجل طيب، لكنه ضعيف جدا!».

اليمين الإسرائيلي: تجنّد قبلي.

باحثة إسرائيلية: أحزاب الحُكم باتت واقعة تحت سيطرة المستوطنين والمتدينين القوميين!

الأحزاب تخلّت عن الأيديولوجيا وأمست غارقة في نهج الشخصنة، وهذا ليس فقط لدى الأحزاب الجديدة *الأحزاب تنافس على التطرف، بينما توجهات الجمهور في مكان آخر: مؤيد لحل الدولتين ولسياسة اقتصادية ترتكز على الرفاه الاجتماعي

قال بحث إسرائيلي جديد، سيصدر في كتاب بعد نحو شهرين، إن الحلبة الحزبية الإسرائيلية تتخلى عن الأيديولوجيا في مقابل الشخصنة. كما أن الأحزاب تبتعد عن إرادة الجمهور العام وتوجهاته، بسبب سيطرة عناصر اليمين الديني والمستوطنين على أحزاب الحكم، مثل الليكود وتحالف «البيت اليهودي»، فهم من يبلورون السياسات والقوائم الانتخابية، وهذا بدعم مطلق من شخص رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي شهد تحولات فكرية في العقدين الأخيرين، وهو بات أكثر انتهازية من أجل البقاء على رأس الحكم.

وتقول كاتبة البحث، الباحثة في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس د. غيل طالشير، في مقابلة مع مجلة «ذي ماركر» الشهرية، إن الجهاز الحزبي في إسرائيل يبدو حاليا مغايرا كليا، فبدلا من الجدل المتبع بين يمين ويسار، بات الحديث الآن عن الهوية اليهودية في مواجهة الهوية الإسرائيلية. وتقول إنه «في العقد الأخير، تجري الانتخابات الإسرائيلية حول طابع الهوية، بمعنى هل إسرائيل هي أولا دولة ديمقراطية، أم هي دولة يهودية». وهذه المسألة هي محور مركزي في كتاب سيصدر بعد شهرين للباحثة حول الأيديولوجيا في حكومات نتنياهو.

وتضيف طالشير أنه في معسكر اليمين يتنافسون حول من هو يهودي أكثر، بينما في معسكر «الوسط- يسار» يتنافسون على من هو إسرائيلي أكثر. وبالإمكان رؤية أنه لا يوجد انتقال جمهور مصوتين من معسكر إلى آخر، بسبب تعريف الهوية هذا. فالمعسكر اليهودي يجذب نحو القطب الإثني الديني، بينما المعسكر الإسرائيلي يجذب نحو القومية المدنية. ويتمسك الوسط- يسار بوجهة نظر مدنية لدولة إسرائيل، من شأنها أن تسهّل على كل من هو ليس يهوديا. ووجهة النظر هذه، يتم طرحها مع أجندة رفاه عالمية، وهذا ينعكس في حملة الاحتجاجات الاجتماعية، التي أبرزت الفوارق بين يمين وبين يسار مدني اقتصادي. بينما وجهة نظر اليمين، بحسب طالشير، هي أن إسرائيل أولا وقبل كل شيء دولة يهودية، تابعة للشعب اليهودي، وهذا يعني يهودي بالمفهوم الديني، وليس فقط القومي. وقد فهم نتنياهو أن منافسته الكبرى على الأصوات هي أمام الأحزاب الدينية، وأولها تحالف «البيت اليهودي». وهو عمليا يأتي إلى جمهور المصوتين ويقول له: «إذا أردتم إسرائيل يهودية صوّتوا لنتنياهو، فإسرائيل هي قومية وأيضا قومجية ودينية»، بحسب تعبير طالشير.

وتسلط طالشير الضوء على التغيّرات الأيديولوجية والدينية التي حصلت في الأحزاب الدينية. وبحسب وجهة النظر القديمة، فإن الأحزاب الدينية، وتلك الدينية المتزمتة (الحريديم)، لم تكن موزعة بين يمين ويسار، ولم تكن تهمها المسألة السياسية أو الاقتصادية، طالما أنها تتلقى الميزانيات لجمهورها ومؤسساتها. وهذا صحيح حتى سنوات التسعين، لكن بعد ذلك بدأت التحولات، واحتدت أكثر في السنوات الأخيرة.

وتقول طالشير إن الأحزاب الدينية تحوّلت إلى بيضة قبّان لصالح اليمين المُتشدّد، وحتى المُتطرّف، بموجب المفاهيم الأوروبية. وباتت هذه الأحزاب تموضع نفسها على يمين حزب الليكود، بوجهة نظر ترى أن إسرائيل دولة يهودية، بينما هي ديمقراطية بموجب مقاييسها فقط.

وتؤكد طالشير أنه في الحلبة الحزبية الإسرائيلية لا يوجد وسط، لكن الأمل في تغيير الحكم يمر عبر الوسط، لأن الوسط هو المنطقة التي يمكن من خلالها انتقال الأصوات من اليسار إلى اليمين وبالعكس. ولذا، نما في إسرائيل تكتل لأحزاب الوسط، إلا إننا نرى بروز الشخصنة في أحزاب الوسط هذه، بقصد أنها أحزاب تقام حول شخصية ما، مثل يائير لبيد، الذي أقام حزب «يوجد مستقبل»، وبيني غانتس، الذي أقام حزب «مناعة لإسرائيل»، وموشيه كحلون الذي أقام حزب «كلنا»، وأورلي ليفي- أبكسيس، التي أقامت حزب «جيشر (جسر)»، وتسيبي ليفني، التي أقامت حزب «الحركة».

وتتابع طالشير قائلة إن مؤيد حزب العمل لن ينتقل مباشرة ليصوت لحزب الليكود، لكنه قد يفعل هذا ويصوّت لحزب غانتس أو لحزب أبكسيس، ومثل هذه الأحزاب باتت هي الإطار الذي يحدد من هو رئيس الحكومة، ورغم ذلك، فإن هذا ليس وسطا، ولا يوجد وسط في إسرائيل، لأن كل الأحزاب هي إما يمين أو يسار. وهذا يمكن رؤيته في ثلاثة مواقف للأحزاب: مسألة الهوية، والمسألة الاقتصادية الاجتماعية، والمسألة السياسية الأمنية. وتقريبا لا يوجد في كل الأحزاب مواقف وسط في هذه الملفات الثلاثة.

فمثلا حزب «كلنا»، بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، هو حزب يميني واضح، تقول طالشير، ويتمسك بمقولة «لا يوجد شريك» في الطرف الفلسطيني، وهذا الحزب يتمسك بنظرة اقتصادية نيوليبرالية، تؤيد سياسة دعم الشرائح الفقيرة جدا. ومن حيث الهوية، فهو يؤيد قانون القومية، على حساب المساواة العامة وعلى حساب حقوق الأقليات.

في المقابل، فإن حزب «يوجد مستقبل»، وعلى الرغم من تصريحات رئيسه يائير لبيد، قاد خلال مشاركته في حكومة نتنياهو، في الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٥، سياسة اقتصادية يسارية، أيدت تدخل الدولة لصالح المستشفيات الحكومية، وجهاز التعليم العام، والرفاه الاجتماعي، إلى جانب دعم موقف العودة الفورية إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية المعتدلة. أما من ناحية الهوية، فقد اعترض على هذا الحزب على قانون القومية، وقاد وجهة نظر إسرائيلية، وليست إثنية دينية ضيقة.

إن أحزاب الوسط تعبر عن عملية أخرى، مرّت بها الحلبة الحزبية الإسرائيلية والعالمية، وهي الشخصنة. وتقول طالشير إن أحزابا كانت أيديولوجية تبنت نمطا مشابها، مثل حزبي شاس ويهدوت هتوراة، وأحزاب المهاجرين الجدد باتت أحزاب الشخص الأول، كما هو حال كحلون ولبيد وغانتس وأبكسيس وليفني. ولا تجد في هذه الأحزاب من يتكلم قط عن الأيديولوجيا، فكل شيء فيها شخصي. وهؤلاء أشخاص تحركهم شهوة الوصول إلى السلطة.

ووجدت طالشير في بحثها أن عملية الشخصنة مرّت بها أحزاب أيديولوجية من اليمين واليسار في السنوات العشرين الأخيرة، وهذا يبرز بشكل خاص في الليكود، إذ إن نتنياهو جعل حزب الليكود في قبضته. وهو نقل الليكود من كونه حزبا ليبراليا قوميا، إلى حزب لـ«المحافظين الجدد»، وشعبوي.

تحولات نتنياهو وسيطرة المستوطنين

تقول طالشير إنه في سنوات التسعين كان نتنياهو و«أمراء الليكود» (تقصد شخصيات هم أبناء لقادة سابقين في الحزب)، أبطال الديمقراطية والليبرالية. فأين هم الأمراء اليوم؟، أين إيهود أولمرت، دان مريدور، بنيامين بيغن، تسيبي ليفني؟ كلهم تم رفشهم إلى خارج الليكود، بمن فيهم بيغن، الذي قوته السياسية ضعُفت كثيرا في السنوات الأخيرة، لأنه ظهر كديمقراطي ليبرالي. وفقط نتنياهو هو الذي بقي من هذه المجموعة، لكنه منذ ذلك الحين مرّ بتحولات كثيرة، من وجهة النظر الديمقراطية الليبرالية، إلى مقولة أن السلطة تعني أن على الوزراء أن يعبّروا عن رغبة الشعب، ولذا فإن من يعترض على وجهة نظر الوزراء، يعترض على الديمقراطية.

وعلى أساس وجهة النظر التي يتبناها نتنياهو، بات أمثال أييليت شاكيد وياريف ليفين قادة، وهؤلاء يطالبون بفسح المجال أمام الحكم ليحكم. وتقصد الباحثة في هذا أن هذين الإثنين قادا سلسلة قرارات حكومية ومشاريع قوانين، تنقل الكثير من القرارات وصياغة العمل الجاري من أيدي الطواقم المهنية إلى أيدي السياسيين، مثل أن يكون بقدرة الوزراء تعيين نواب مديرين عامين للوزارات، إذ إنه معروف أن منصب المدير العام هو بقرار من الوزير، بينما نواب المدير العام هم الطاقم المهني المسؤول الثابت في الوزارات، ويتم تعيينهم بناء على عطاءات وحسب مواصفات مهنية دقيقة.

كما بادر شاكيد وليفين إلى مشروع قانون يجعل من صلاحيات الوزير تعيين المستشار القانوني للوزارة، برغم أن تعيينه يتم من خلال لجنة مهنية. كما سعى نتنياهو وحكومته إلى إلغاء لجنة التعيينات الكبرى، التي توصي الحكومة بشأن أهلية التعيينات الكبيرة في جهاز الدولة. ومن أجل أن تضمن شاكيد جهازا قضائيا مناسبا لسياسة حكومات اليمين الاستيطاني، فقد عملت كثيرا لفرض تعيينات قضاة في المحاكم الإسرائيلية، لكن بشكل خاص في المحكمة العليا، ممن هم محسوبون على اليمين الاستيطاني. وهكذا بات ٣ قضاة من بين ١٥ قاضيا في المحكمة العليا مستوطنين.

وشاكيد وليفين لم يكونا وحدهما، بل هناك أيضا وزيرة الثقافة ميري ريغف، التي بادرت إلى مشروع قانون لم ينه الكنيست إقراره عُرف باسم «قانون الولاء»، ويشترط دفع الميزانيات للفرق والمؤسسات الفنية الثقافية بقدر ما أن أداءها يتماشى مع السياسات الإسرائيلية. في حين أن وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت طالب الجامعات بأن تضع أسساً لما أسماه «أخلاقيات عمل»، تحد من حرية التعبير في الأكاديميا الإسرائيلية، على ضوء تعالي أصوات منتقدة في جهاز التعليم الإسرائيلي للسياسات الإسرائيلية، على مختلف الصعد.

وترى طالشير في بحثها أن التحول الأيديولوجي لدى نتنياهو بدأ في العام ١٩٩٩، حينما خسر الحكم لصالح حزب العمل، إذ سعى نتنياهو في ذلك العام إلى نقل إسرائيل كليا من سياسة اشتراكية ديمقراطية، إلى دولة رأسمالية نيوليبرالية. ويشار هنا، خلافا لما تقوله الباحثة طالشير، إلى أن أول من بدأ بالتخلي عن دولة الرفاه كان حزب العمل، إبان حكومة إسحاق رابين، خلال الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٦، إذ هناك بدأت سياسة التخفيف الضريبي الضخم عن أرباب العمل والشركات الكبيرة، وبدأت تتراجع سياسة التسهيلات الضريبية لجمهور العاملين، بموازاة بدء عملية تخفيض المُخصصات الاجتماعية، على مختلف أشكالها.

إلا أن نتنياهو، وحينما تولى وزارة المالية في حكومة أريئيل شارون، التي شكلها في مطلع العام ٢٠٠٣، فرض سياسة اقتصادية وُصفت يومها بأنها «سياسة خنازيرية»، وشملت هذه السياسة إجراءات اقتصادية ضربت بشكل قاس الشرائح الفقيرة، وبشكل خاص الجمهور الفلسطيني في إسرائيل، مثل ضرب المخصصات الاجتماعية وخاصة مخصصات الأولاد، بأكثر من ٦٠٪. وعمل على تغيير نمط صناديق التقاعد، التي كان حسابها على أساس سنوات العمل، وباتت بحسب ما يتم توفيره في الصناديق؛ والأهم أنه دفع بصناديق التقاعد إلى البورصة، وباتت أموالا بمئات المليارات يستخدمها حيتان المال، ما يعني المقامرة بأموال التقاعد.

وقبل كل هذا، عمّق نتنياهو سياسة الخصخصة، التي باتت تتوغل في كل مناحي الخدمات الحكومية الأساسية، بما فيها الخدمات الاجتماعية من رفاه وبطالة، وأيضا في جهازي الصحة والتعليم.

لكن نتنياهو اضطر على التراجع ولو بقليل عن هذه السياسة، خاصة في ما يتعلق بالمخصصات، حينما شكّل حكومته الثانية في العام ٢٠٠٩، وشاركت فيها كتلتا المتدينين المتزمتين، شاس ويهدوت هتوراة، ثم عاد إليها في حكومته قصيرة المدى، في الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٥، التي كانت من دون الحريديم، وفي حكومته الحالية أعاد قسطا من هذه المخصصات نظرا لوجود الحريديم فيها.

وتختم طالشير مقابلتها قائلة: إنهم يقولون عن نتنياهو بأنه انتهازي، وهذا صحيح، لأنه يفعل كل شيء من أجل أن يضمن بقاءه على رأس السلطة الحاكمة.

وتتابع طالشير أن المواقف التوافقية في المجتمع الإسرائيلي هي في مكان آخر من ناحية أيديولوجية، فغالبية الجمهور تؤيد حل الدولتين لشعبين، مع الحفاظ على الكتل الاستيطانية، وتؤيد سياسة اقتصادية اشتراكية ديمقراطية. إلا أن المشكلة هي أن الأحزاب أكثر تطرفا من ناخبيها، وأن مقاولي الأصوات ومبلوري صناعة الرأي داخل الأحزاب هم الذين يملون الخط الأيديولوجي، وهم من يحددون قائمة أعضاء الكنيست في حزب الليكود، وتحالف «البيت اليهودي».

وتقول طالشير إن من يسيطر على السياسة الإسرائيلية هم من يقررون كيف تبدو القوائم الانتخابية في الأحزاب الحاكمة، وهم جمهور المستوطنين، والجمهور الديني القومي، ومن ينظر إلى محيط نتنياهو يرى أكثر فأكثر عناصر من اليمين المتدين، مقابل تراجع الأشخاص من ذوي التوجهات الليبرالية العلمانية الديمقراطية.

تغطية خاصة: انتخابات ٢٠١٩

المشهد الانتخابي: تحالفات الدقيقة التسعين!

لا نذكر انتخابات برلمانية إسرائيلية لم يكن المشهد النهائي للقوائم المشتركة فيها واضحاً في الأسبوع الأخير قبل تقديم القوائم للجنة الانتخابات المركزية *تحالفات أحزاب صغيرة من حيث حجمها، من شأنها أن تغير معادلات في النتائج النهائية *أحزاب على يسار الحكومة الحالية قد تفاجئ بتحالفات وكذا بالنسبة لأحزاب مستوطنين *القائمة المشتركة بين الانشقاق النهائي ودخان أبيض لاحتمال التئامها من جديد

كتب برهوم جرايسي:

تستقبل لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، يومي الأربعاء والخميس من هذا الأسبوع، قوائم المرشحين للانتخابات البرلمانية الـ ٢١، التي ستجري يوم ٩ نيسان المقبل. وعلى الرغم من أن قوائم كبرى قد حددت شكلها، إلا أن تطورات الدقيقة التسعين ما تزال واردة لتحالفات برلمانية، إما لغرض الهروب من خطر عدم اجتياز نسبة الحسم ٣٫٢٥٪، أو من أجل ضمان حضور برلماني يؤخذ بحجمه في التركيبة المقبلة للكنيست.

ومشهد كهذا لا نذكره على مدى السنوات السابقة، وهذا انعكاس لحالة التخبط في الحلبة السياسية، وقلق أحزاب من خطر عدم اجتياز نسبة الحسم، أو من تردي وضعها في استطلاعات الرأي العام. وحتى إغلاق هذا العدد، فإن القائمة الوحيدة، التي معالمها واضحة، هي قائمة حزب الليكود، التي تشكلت في الانتخابات الداخلية التي جرت يوم الخامس من شباط، ولم تأت بجديد، فنجوم الحزب السياسيون ضمنوا مقاعدهم البرلمانية، لكن مع تغيير في المواقع، ما سينعكس على وظائفهم في الحكومة والكنيست.

في حين أن الحزب الثاني وفق تصنيف استطلاعات الرأي، وهو «مناعة لإسرائيل»، بزعامة قائد أركان الجيش الأسبق بيني غانتس، قد يبادر إلى توسيع قائمته بشخصيات أخرى، بعد أن ضم إليه الحزب الجديد، الذي أقامه سلفه في منصبه العسكري موشيه يعلون، وحلّ ثانيا معه، ويوم الأحد الأخير ضم إليه رئيس اتحاد النقابات العامة، «الهستدروت»، آفي نيسانكورن، ليكون رابع رئيس لاتحاد النقابات، يستغل منصبه ليقفز على ما هو منصب سياسي كبير.

ومثل نيسانكورن فعل حاييم رامون في العام ١٩٩٥، حينما عاد وزيرا للحكومة. وعمير بيرتس، الذي فضّل الكنيست على منصبه في العام ٢٠٠٥، في أعقاب قانون يلزمه بالاختيار بين عضوية الكنيست ورئاسة النقابات، والآن نيسانكورن، الذي كان سلفه عوفر عيني غادر منصبه إلى «القطب الآخر»، إلى عالم الاقتصاد، ليصبح بين ليلة وضحاها في قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ التي صدرت في العامين الماضيين.

كذلك فإن غانتس قد يعزز قائمته بأحزاب تواجه خطر عدم اجتياز نسبة الحسم، مثل حزب «الحركة» بزعامة تسيبي ليفني، التي من الصعب رؤيتها تضمن مقعدها البرلماني في حال خاضت الانتخابات بقائمة منفردة. ومثلها أيضا النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، المنشقة عن حزب «يسرائيل بيتينو»، والتي شكلت حزب «جيشر» (جسر) على اسم حزب أقامه والدها، حينما انشق عن حزبه الليكود لبضعة سنوات. وقد كانت استطلاعات الرأي تمنحها ما بين ٥ إلى ٧ مقاعد، أما الآن، فإنها تصارع لاجتياز نسبة الحسم، التي تضمن ٤ مقاعد.

ومن الأحزاب التي تصارع هي أيضا نسبة الحسم، حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان، الضاغط الأكبر قبل سنوات لرفع نسبة الحسم، حينما كان يتمثل في الكنيست بـ ١١ و١٥ مقعدا. أما اليوم، فهو يتأرجح ما بين ٤ و٥ مقاعد؛ إذ أن الجمهور الذي كان يرتكز عليه، وهم المهاجرون الروس في العقود الثلاثة الأخيرة، خرج كما يبدو من خانته، خاصة وأن ليبرمان لم يقدم شيئا لهذا الجمهور، على صعيد سلسلة من القوانين التي تحد من الإكراه الديني، وغيرها من الأمور.

كذلك، فإن قطاع المستوطنين، واليمين الاستيطاني الأشد تطرفا، ما زال يواجه احتمال حرق عشرات آلاف الأصوات. وقد بدأت هذه الحالة، حينما قرر زعيم تحالف «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، وشريكته وزيرة العدل أييليت شاكيد، الانشقاق عن هذا التحالف، الواقع تحت سيطرة التيار الديني الصهيوني، وشكلا قائمة «اليمين الجديد».

وفي نهاية الأسبوع الماضي، تم الإعلان عن تحالف بين حزب «هئيحود هلئيومي» (الاتحاد القومي)، الشريك في تحالف «البيت اليهودي»، وبين حزب المفدال الديني، الذي هو صاحب تسمية «البيت اليهودي»، ليشكلا هذا التحالف من جديد، وتحت الاسم ذاته: «البيت اليهودي». لكن هذا التحالف لم ينه حالة الانشقاق في معسكر المستوطنين، إذ إن القائمة التي خاضت الانتخابات في العام ٢٠١٥، وحرقت ١٢٥ ألف صوت، وكانت بعيدة عن نسبة الحسم بأقل من ١٢ ألف صوت، ما زالت عازمة على خوض الانتخابات. ويجري الحديث هنا عن تحالف بين الحزب المنبثق عن حركة «كاخ» الإرهابية، وحركة إيلي يشاي، المنشق عن حزب شاس. وكانت التقديرات تشير إلى احتمال ضم هذا التحالف إلى قائمة «البيت اليهودي».

لكن حتى كتابة هذه السطور فإن تحالفا كهذا لم يتم، ويمكن الاعتقاد أنه في حال لم يتم حتى الدقيقة التسعين، فإن هذا يعود إلى رفض تحالف «البيت اليهودي» ضم الحزب المنبثق عن حركة «كاخ» الإرهابية، كي لا يكون هذا عائقا أمام انضمام كتلة «البيت اليهودي» للحكومة المقبلة، كما جرى في العام ٢٠٠٩؛ إذ أن التحالف في حينه كان بين «هئيحود هليئومي» وحركة «كاخ»، ما أبقى التحالف خارج الحكومة، طيلة الولاية البرلمانية التي استمرت أربع سنوات.

وفي الجهة الأخرى، إن صح التعبير، فإن حزب العمل، الذي انفرد بالحكم في العقود الثلاثة الأولى لإسرائيل، تتنبأ له استطلاعات الرأي أن لا يقترب من حاجز المقاعد الـ ١٠، وتتنبأ له حصوله على ما بين ٧ إلى ٨ مقاعد. في حين أن انتخابات الحزب الداخلية أظهرت أنه باستثناء شخص النائب عمير بيرتس، فإن جميع المرشحين في المقاعد الأمامية، المضمونة في الكنيست، أو لها احتمال الدخول، هم من الأسماء الجديدة، التي انتسبت للحزب لغرض الترشح للكنيست، وليست ممن نمت في صفوف الحزب. ومن أبرز الأسماء التي لن تعود إلى الكنيست، في حال لم يتم أي تعديل على القائمة، النائب إيتان كابل، من آخر وجوه حزب العمل، الذي مرّ على عضويته في الكنيست ٢٣ عاما.

والحال يسوء أيضا في حزب ميرتس، الذي تتنبأ له استطلاعات الرأي ٥ مقاعد، ما يعني أبعد بمقعد واحد عن نسبة الحسم. إلا أن الانتخابات الداخلية في الحزب أفرزت نتائج قد تضع الحزب أمام مأزق نسبة الحسم. فقد تم إعادة انتخاب رئيسة الحزب تمار زاندبرغ، والنائب القديم إيلان غيلئون، والنائبة ميخال روزين، في حين أن المقعد الرابع كان من نصيب النائب العربي الحالي عيساوي فريج. أما المقعد الخامس، فكان من نصيب مرشح عربي آخر، هو علي صلالحة، ابن الطائفة العربية الدرزية، من قرية بيت جن، إلا أن ميرتس لا تحصل من العرب إلا على بضعة آلاف قليلة من الأصوات، وجاء هذا الترشح على حساب الشخصية القوية في الحزب موسي راز، صاحب المواقف السياسية الأكثر وضوحا من غيره، في كل الكتلة البرلمانية، وهو في حالة صدام مع رئيسة الحزب زاندبرغ، التي يرى بها راز أنها تشد ميرتس إلى خانة هي أقرب إلى الوسط. كما أن الحزب لم ينجح في انتخاب مرشحة من المهاجرين الأثيوبيين، إذ حلت سادسة، وهذا قد لا يكون مكانا مضمونا لحزب ميرتس.

أما عن القائمة المشتركة، فإنه حتى إغلاق هذا العدد كانت الاتصالات في ذروتها، بعد اجتماع ضم المركّبات الأربعة يوم الأحد. وما تزال الاحتمالات واردة لخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة، أو بأكثر.

شعار لليكود: إما نحن أو اليسار.

منافسة الجنرالات

يمكن القول إن منافسة رئيس هيئة الأركان بيني غانتس على رأس الحزب الذي شكّله، «مناعة لإسرائيل»، ومعه ثانيا رئيس هيئة الأركان الأسبق موشيه يعلون، وقد تكون هناك شخصيات عسكرية أخرى، أفرزت تنافسا غير معلن على الجنرالات.

وقد انعكست هذه المنافسة في تركيبة قائمة الليكود، إذ أفرزت الانتخابات الداخلية في الليكود أن حل في المكان السابع، المنتسب حديثا للحزب، الجنرال احتياط يوآف غالانت، الذي كان مرشحا لتولي رئاسة الأركان قبل سنوات قليلة.

وقد دخل غالانت إلى الكنيست في العام ٢٠١٥، ضمن قائمة حزب «كولانو»، وتولى وزارة البناء والإسكان. إلا أن غالانت انفصل عن حزب «كولانو» وانضم إلى الليكود، وسط توقعات أولية بأن لا يحصل على مكان متقدم. كذلك فإن هذا الأمر انعكس على نتيجة رئيس جهاز الأمن العام الأسبق، آفي ديختر، الذي حلّ في قائمة الليكود في المكان الـ ١١، بعد أن حلّ في انتخابات ٢٠١٥ في المكان الـ ٢٤.

وأجواء هذه المنافسة انعكست على أداء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي يتولى منصب وزير الدفاع، ويسعى في الأسابيع الأخيرة، إلى إضفاء طابع عسكري على شخصيته، رغم أنه كان جنديا عاديا، ضمن وحدة النخبة العسكرية «دورية رئاسة الأركان».

وقد سعى نتنياهو إلى إظهار مشاهد للجيش في حملته الدعائية، ما دعا المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إلى إصدار أمر يمنع إظهار جنود في الدعاية الانتخابية، تبعه قرار صادر عن رئيس لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، القاضي حنان ميلتسر، يحظر على حزب الليكود نشر صور لجنود الاحتلال ضمن الدعاية الانتخابية للحزب ورئيسه بنيامين نتنياهو. ولم يترك نتنياهو هذه القضية جانبا، بل نشر شريط فيديو يتباهى فيه بقوة جيش الاحتلال، وقال فيه إنه يظهر في الشريط وحده «لأن هناك من قرر حظر نشر صور جنود، وأنا لا أفهم طبيعة هذا الحظر»، وقد قال هذا بلهجة استخفاف.

كذلك بادر نتنياهو في نهايات شهر كانون الثاني، وأيضا في الأسبوع الماضي، للمجاهرة بأن جيشه شن عدوانا على سورية، خلافا لموقف الجيش الذي يفضل الاستمرار في سياسة الضبابية، فيما يتعلق بالهجمات على سورية.

وإرادة الجيش ظهرت في مقال للمحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، الذي قال إن الجيش «بذل جهدا في الأيام الأخيرة من أجل إعادة فرض ستار الضبابية على السياسة الهجومية الإسرائيلية في سورية». ويقول هرئيل إن ضباطا كبار في جيش الاحتلال رفضوا الإجابة على أسئلة حول الهجوم الأخير على سورية، على الرغم من تصريحات نتنياهو.

وفي الملخص، يمكن القول إن إسرائيل تتجه إلى حملة انتخابات، تنتظرها محطات عديدة من الأمور التي قد تنعكس على توجهات الناخبين، مثل قرار مرتقب للمستشار القانوني للحكومة بشأن ملفات نتنياهو. وقد تصدر قرارات أخرى تتعلق بالوزير حاييم كاتس وبالنائب دافيد بيطان من حزب الليكود بقضايا فساد، وقرار آخر متعلق بوزير الداخلية آرييه درعي، الزعيم السياسي لحزب شاس.

وإلى جانب كل هذا هناك الجانب العسكري، فقد تقع تطورات إما في مواجهة قطاع غزة، أو أمام سورية ولبنان، تقود إلى تصعيد عسكري سيؤثر حتماً على الأجواء الانتخابية.

فرص تشكيل الحكومة المقبلة وعمر ولاية الكنيست الـ٢١

طالما أن بيضة القبّان كتل الحريديم والتيار الديني الصهيوني فإن الحكومة ستكون بزعامة الليكود *القرار النهائي بشأن تقديم نتنياهو للمحاكمة سيحتاج إلى أشهر غير قليلة ومسألة تنحيه يوجد حولها جدل قانوني لكن الرد الشعبي قد يحسم

يمكن القول إن السؤالين المركزيين، المطروحين منذ الآن فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، هما: أولا، لمن ستكون الفرصة الأكبر لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة؟ وثانيا، ما هو العمر المتوقع للولاية الـ ٢١ للكنيست؟، وما يدفع لهذا السؤال الأخير هو احتمال تقديم بنيامين نتنياهو للمحاكمة في قضايا فساد، وما إذا سيصمد الائتلاف الحاكم، في حال اضطر نتنياهو للتنحي عن رئاسة الحكومة، لأن سؤال خليفته في رئاسة الليكود، سيكون العقبة الأكبر. لكن منذ البداية، فإن كل الاحتمالات واردة في هذا الملف، ومنها تقزيم لوائح الاتهام، كما جرى في حالة أفيغدور ليبرمان، وجعلها هامشية.

فرص تشكيل الحكومة

من يتابع وسائل الإعلام الإسرائيلية يلاحظ جيدا عامل الإثارة، من خلال طرح الأسئلة حول من سيشكل الحكومة المقبلة، وكأن الأمور مبهمة. وهم بحاجة لهذا النوع من التغطية، لأنه من دون إثارة وجذب القارئ، فإن الإقبال على وسائل الإعلام سيضعف أكثر، ما يجعلها تفقد من شعبيتها أكثر، وهذا ينعكس على وضعيتها المالية.

وهناك نكتة إسرائيلية لوصف حال الصحافة الإسرائيلية، جاءت على لسان الممثل الإسرائيلي الراحل دودو طوباز، قبل أكثر من ٢٠ عاما. قال: تمسك صحيفة «معاريف»، وتقرأ على صدر صفحتها الأولى عنوانا صارخا: «هل يتعاطى أريئيل شارون المخدرات؟ التفاصيل صفحة ٢١». فتقرر شراء نسخة الصحيفة، ليتسنى لك فتح الصفحة، لتقرأ الجواب: «كلا». ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، فإن ظاهرة الاثارة في وسائل الإعلام الإسرائيلية استفحلت أكثر.

إذا ما بقي بنيامين نتنياهو على رأس حزبه، حتى يوم الانتخابات، ولم يصدر قرار نهائي بتقديمه للمحاكمة بلوائح اتهام في قضايا فساد، وبنود اتهام ستبعده بموجب القانون عن الحكم، فإنه هو من سيشكل الحكومة المقبلة. وسنأتي لاحقا على آلية صدور قرار كهذا، الذي قد يمتد لأشهر أخرى ليست قليلة.

ففرص تشكيل الحكومة ليست مرتبطة بهوية الحزب الذي يحصد أكثر عدد من المقاعد، بل بمواقف الكتل الأخرى التي تحتل باقي المقاعد البرلمانية، وأي حزب قادر على استقطابها.

وإذا أمعنا النظر في نتائج استطلاعات الرأي، ورغم أنها من الصعب أن تكون حاليا قريبة من المشهد المتوقع لتركيبة الكنيست، إلا أنها تشير إلى موازين القوى البرلمانية المقبلة.

وما نراه منذ الآن، أن للائتلاف الحاكم حاليا أغلبية واضحة، بإمكانها تشكيل الحكومة المقبلة، من دون لاعبين جدد، إذا لم يشأ نتنياهو ضمهم إلى حكومته المقبلة. فبيضة القبان التي تحسم تشكيلة الحكومة منذ أكثر من عقدين، ولكن بالذات في سنوات الألفين، هي كتل المتدينين المتزمتين، الحريديم، وأحزاب المتدينين الصهاينة، الذين يسيطرون سياسيا على أجواء مستوطنات الضفة الفلسطينية المحتلة. وقد ثبت في العقدين الأخيرين، أن كل حكومة لم تضم أيا من هذه الكتل، كانت حكومة قلاقل، ولم تصمد طويلا.

وهذا برز في حكومة أريئيل شارون، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، فقد كانت تلك آخر حكومة ترتكز أساسا على كتلتين احتلتا ٥٥ مقعدا في الكنيست، ٤٠ مقعدا لحزب الليكود، بعد انضمام مقعدي حزب «يسرائيل بعلياه» لليكود، في اليوم التالي للانتخابات، وكتلة «شينوي»، التي كان لها ١٥ مقعدا، بزعامة يوسف لبيد، والد النائب يائير لبيد.

و«شينوي» كان حزبا علمانيا متشددا في علمانيته، ورفض مشاركة أحزاب الحريديم في الحكومة. ورغم أن الأزمة الأقوى في الحكومة كانت نابعة من داخل صفوف حزب الليكود، على خلفية خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، إلا أن هذه الحكومة كانت مليئة بالعواصف بين الليكود و«شينوي» في العديد من القضايا الجارية. وهذا ما أدى إلى خروج هذا الحزب من الحكومة، ليدخل بدلا منه حزب العمل.

وهذا السيناريو تكرر في حكومة بنيامين نتنياهو قبل الحالية، خلال الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٥، التي اشترط فيها حزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، وبالتنسيق مع تحالف «البيت اليهودي»، عدم ضم الحريديم إلى الحكومة، لغرض ضمان سياسة اقتصادية تضرب بنود الرفاه، وكان هذا برضى نتنياهو. لكن هذه الحكومة لم تصمد لأكثر من ٢٠ شهرا.

وكان الاستنتاج الأكبر لليمين الاستيطاني أن الفريق الأكثر إخلاصا لحكوماته هو الحريديم، طالما تم تأمين ميزانيات مؤسساته وجمهوره الديني. في حين أن التيار الديني الصهيوني، المتمثل بـ «البيت اليهودي»، استنتج هو أيضا أنه ليس هذا الوقت للصدام مع التيار الديني الأكثر تشددا دينيا، خاصة وأنه بات داعما بقوة لكل سياسات الاحتلال والاستيطان.

وموقف الحريديم، الذين حتى قبل أكثر من عقدين من الزمن كانوا خارج التجاذبات الإسرائيلية في الملف السياسي، وفي كل قضية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، فإنهم مع تحولاتهم السياسية اليمينية، باتوا أصحاب شأن كبير في هذا الملف، بعد أن أصبحوا يشكلون اليوم أكثر من ٤٠٪ من إجمالي المستوطنين في مستوطنات الضفة المحتلة، وهذه نسبة آخذة بالازدياد بشكل دائم، نظرا لنسبة تكاثرهم الطبيعي وهي ٣٫٨٪ سنويا، من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب تدفق أعداد أكبر منهم على المستوطنات.

وحتى منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي، ابتعد الحريديم عن الاستيطان، باستثناء أعداد قليلة، لكن مع تزايد أعدادهم، ورغبتهم في العيش في تجمعات سكانية منغلقة عليهم، ليقيموا فيها نمط حياتهم المتشدد، إن كان على مستوى أحياء، أو على مستوى بلدات، فقد عرض عليهم الاستيطان في مستوطنات خاصة بهم في الغلاف المحيط بمدينة القدس، شمالا وجنوبا، وبذلك «يربحون» عدة مزايا: تجمعات سكانية مخصصة فقط لهم، يقيمون فيها شعائرهم الدينية، ويبقون على بعد ما بين ٢٠ إلى ٣٠ دقيقة عن قلب القدس، التي لا يريدون الابتعاد عنها، وفوق كل هذا، يحصلون على بيوت بأسعار أقل، وتسهيلات ضريبية وموارد، تلك التي تدفقها الحكومة الإسرائيلية على المستوطنات.

وهكذا بتنا نرى أن أضخم مستوطنتين هما للحريديم، «موديعين عيليت»- ٧٣ ألف مستوطن، و«بيتار عيليت»- ٥٧ ألف مستوطن، ومعا تشكلان ٣١٪ من إجمالي المستوطنين في الضفة من دون القدس، كما أن هناك ٧ مستوطنات أخرى.

وتشير الاستطلاعات إلى أن مجموع ما ستحصل عليه كتل الحريديم، وقوائم التيار الديني الصهيوني، يفوق ٢٣ مقعدا، بدلا من ٢١ اليوم، وهي السند الأساسي لحزب الليكود. ومن الصعب جدا رؤية هذه الكتل تتحالف مع غير الليكود، خاصة وأن حزب «مناعة لإسرائيل» بزعامة بيني غانتس، وحزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، يطرحان برنامجا علمانيا واضحا.

عمر الولاية البرلمانية

الانطباع السائد في الأوساط السياسية هو أن الولاية البرلمانية المقبلة لن يكون عمرها طويلا، هناك من يرى أنها قد لا تعمّر لأكثر من عامين. وفي خلفية هذا ملفات الفساد التي يتورط بها نتنياهو. وهذه النقطة تستوجب التوضيح، من حيث الأنظمة والقوانين المتبعة.

فبموجب القانون والأنظمة، فإن المستشار القانوني للحكومة، وبصفته المدعي العام الأعلى، وفي ما يتعلق بمنتخبي الجمهور وكبار المسؤولين في الجهاز الحاكم، يصدر بداية قرارا مبدئيا بتقديم لائحة اتهام ضد الشخص، ثم يفسح المجال أمام طاقم الدفاع بأن يقدم طعونه أمام المستشار ضد القرار، أو ضد بنود في لائحة الاتهام المتبلورة، وهذه جلسة تمهيدية، تُعقد بعد أسابيع من إعلان المستشار، الذي سيكون عليه البحث في طعون طاقم الدفاع، وهذه عملية تستغرق أشهراً عديدة، ومن دون سقف واضح لها.

وطالما لم يصدر القرار النهائي كليا، بعد كل هذه العملية، فإنه لا يوجد ما يلزم نتنياهو بإقصاء نفسه. وأصلا مسألة الاقصاء هناك جدل واسع حولها، من حيث مفهوم القانون، بمعنى إذا ما كان يتعين على رئيس الحكومة أن يقصي نفسه عن منصبه بسبب محاكمته، وفي أي مستوى لوائح اتهام عليه فعل ذلك. لكن المسألة لن تكون مرتبطة بتفسيرات القانون فقط، وإنما أيضا برد الفعل الشعبي، ومواقف الكتل الشريكة في الائتلاف، التي منها من قد تقرر الخروج من الائتلاف الحاكم، كي لا تتضرر أمام جمهور الناخبين.

ومن السابق لأوانه حسم هذه المسألة، لأنه ليس واضحا طبيعة قرار المستشار، ومضمون لائحة الاتهام النهائية التي ستقدم ضده في كل واحدة من القضايا الثلاث التي تلاحقه. فما تزال ماثلة أمامنا قضية أفيغدور ليبرمان التي جرى التحقيق فيها على مدى ٦ سنوات، وبدأت باتهامه بالحصول على ملايين الدولارات بشكل غير مشروع، وقضايا تبييض أموال، وتشويش سير التحقيقات، لتنتهي القضية، بعد ١٠ سنوات، بإدانة ليبرمان بقضية إجرائية تافهة، وهو أنه حصل على مظروف من دبلوماسي إسرائيلي، يتعلق بالتحقيقات معه، دون أن يدان بالجرم الجنائي، ليواصل حياته السياسية، وكأن شيئا لم يكن.

الجانب الآخر الذي تستند عليه التوقعات بأن لا تعمّر الحكومة طويلا، هو الافتراض بأنه في حال قرر نتنياهو أو اضطر للتنحي عن منصبه فإن مسألة خلافته في الليكود ستكون عاصفة، إذ إن الذين يرشحون أنفسهم كثرٌ، وكل واحد منهم سيفوز في المنصب لن تكون لديه تلك القبضة التي يسيطر بها على الحزب كما هو حال نتنياهو، لتعود مسألة التكتلات والصراعات الداخلية في الليكود من جديد.

كذلك فإن شركاء في الحكومة قد يجدون في هذا فرصة لحل الحكومة، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، كون الشخص الذي يقود الليكود ليس بمستوى نجومية وشعبية نتنياهو، ما يفسح المجال، حسب اعتقادهم، للمنافسة بشكل أقوى على رأس الهرم.

[ب. جرايسي]

"المشهـد" الاقتصـادي

إعـداد: برهوم جرايسي

مليونا نسمة- عدد الناس الذين تتناساهم الحكومة في مخططاتها!

عدد السكان في إسرائيل ارتفع بنسبة ٣٠٪ منذ العام ٢٠٠٥، وكل الحكومات خلال هذه الفترة تجاهلت هذه الحقيقة عن سابق معرفة، والآن كلهم متفاجئون من الاكتظاظ في المستشفيات والشوارع!

بقلم: سيفر بلوتسكر

يرتفع عدد سكان إسرائيل سنوياً بنسبة ٢٪. ومنذ العام ٢٠٠٥ ازداد العدد بمليوني نسمة، من ٧ ملايين إلى ٩ ملايين، وهذا ارتفاع إجمالي بنسبة ٣٠٪. والمعنى الاقتصادي لهذه الأعداد الديمغرافية في غاية البساطة. لكن كي لا يكون الانعكاس سلبيا، من خلال زيادة الاكتظاظ في المستشفيات والعيادات، وفي الصفوف المدرسية، وفي الشوارع وشبكة القطارات، كان يجب زيادة وتوسيع كل واحد من هذه الجوانب بنحو ٣٠٪. وهذا حساب بسيط، لكنه لم يتغلغل إلى أدمغة «متخذي القرارات». من ناحيتهم، فإن عدد السكان ارتفع بمليوني نسمة، لكن احتياجاتهم لا. وهم لا يفهمون كيف أنه فجأة بات هناك اكتظاظ في المستشفيات والشوارع والقطارات والصفوف المدرسية.

ولننظر إلى الإحصائيات الطبية. في العام ٢٠٠٥ كان في البلاد، وبحسب التعريفات العالمية والمتعارف عليه، ٢٥٨٠٠ سرير لكل أنواع العلاجات؛ تقريبا ٢ر١ سرير لكل ألف نسمة. وهذا من أقل النسب القائمة في الدول الغربية، ويدل أيضا على نقص غير مسبوق في نجاعة جهاز الصحة الإسرائيلي. ومنذ ذلك الحين، ازداد عدد السكان بمليوني نسمة، ولذا كان من الضروري زيادة ٧٧٠٠ سرير في المستشفيات، فقط من أجل أن لا يشتد الاكتظاظ أكثر.

إلا أنه في واقع الأمر ازداد العدد بـ ١٤٠٠ سرير فقط، ما يعني نقصاً إضافياً في المستشفيات بـ ٦٣٠٠ سرير منذ العام ٢٠٠٥، ويعني أن عدد الأسرّة لكل ألف نسمة انخفض إلى ٨ر١ سرير، وهذا تراجع بنسبة ١٥٪، وبذلك حلت إسرائيل في المكان الأدنى من حيث عدد الأسرّة العلاجية مقارنة بعدد السكان، من بين دول منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD.

وبحسب معطيات وزارة الصحة، فإنه في العام ٢٠٠٥ كان هناك ٨٦ مستشفى أما اليوم فهي ٨٥ مستشفى بمختلف التخصصات. واستنادا لعدد السكان، فإن في إسرائيل نقصاً بـ ٢٠ مستشفى، أو بتوسيع مستشفيات قائمة. والميزانية المطلوبة لسد النقص في الخدمات الصحية، تلامس ١٠٠ مليار شيكل (حوالي ٤ر٢٧ مليار دولار). كذلك فإن عدد مؤسسات التمريض انخفض من ٢٩٠ مؤسسة في العام ٢٠٠٥ إلى ٢٥٠ ألفا اليوم.

في الماضي برزت إسرائيل بشكل جيد، من حيث عدد الأطباء لكل ألف مواطن، لكن هذا لم يعد قائما. فمن العام ٢٠٠٥ ولاحقا بشكل تدريجي، نشأ نقص في عدد الأطباء، أمام تزايد أعداد السكان. وأمام تزايد أعداد السكان انخفض عدد الأطباء العاملين بشكل عام، والأطباء الشباب بشكل خاص. وقد انخفض عددهم بنسبة ١٠٪. والتركيبة العُمرية للأطباء في إسرائيل شاذة بشكل خاص عما هو قائم في الدول المتطورة، إذ إن ٤٠٪ من الأطباء هم أكبر من ٥٥ عاما، ونسبة قليلة منهم أنهوا تعليمهم في إسرائيل. فلا يوجد مكان ليتعلم فيه الأطباء، ولا مكان للعمل، ولا مكان لمساعدة المرضى.

أما عن الممرضات، فإنه منذ العام ٢٠٠٥ انخفض عدد الممرضات من ٢ر٥ ممرضة لكل ألف مواطن، إلى ٥ر٤ ممرضة في العام الماضي ٢٠١٨. وهذا في حين أن المعدل القائم في دول منظمة OECD هو ٥ر٩ ممرضة لكل ألف مواطن، بمعنى ضعفي ما هو قائم عندنا. ومنذ العام ٢٠٠٥ نشأ نقص بنحو ٥ آلاف ممرضة. لكن كي نصل إلى معدل دول OECD، فإن ما ينقص اليوم هو ٣٥ ألف ممرضة. والممرضات والممرضون في إسرائيل أكثر مهنية بكثير جدا مقارنة مع زملائهم في الدول المتطورة، لكن إلى أي مدى يمكن زيادة ضغط العمل عليهم؟

أما في مجال المواصلات، فمنذ العام ٢٠٠٥ ارتفع عدد السيارات بنحو ٦٦٪، بمعنى بوتيرة أكثر بكثير من وتيرة التكاثر السكاني، ومستوى حركة السيارات ارتفع كما هو متوقع لدولة متطورة. لكن منذ ذلك العام فإن طول الشوارع ازداد بنسبة ١١٪، وتم توسيعها بنسبة ٢٦٪، والاكتظاظ اشتد بنسبة ٣٢٪. وبكلمات أخرى، فإنه في كل واحد من مقاطع الشوارع ازداد عدد السيارات بنحو ٣٢٪ منذ العام ٢٠٠٥. وذات يوم كانت إسرائيل من حيث قلة الاكتظاظ في الشوارع في المراتب الأولى بين الدول المتطورة، أما اليوم فنحن في قمة لائحة الدول من حيث شدة الاكتظاظ في الشوارع.

وفيما يخصّ المواصلات العامة، فإنها تراوح مكانها في الأماكن المتأخرة، فوقت الوصول إلى العمل قفز بالمعدل من ١٥ دقيقة إلى ٤٠ دقيقة. وعدد المسافرين في القطارات تضاعف منذ العام ٢٠١٠. وعدد المقطورات في الخدمة ارتفع بنسبة الثلث. ومساحات المحطات ازدادت بصعوبة بنسبة ١٥٪، فلا عجب من الاكتظاظ، ولا عجب من الأوساخ.

إن كل هذه الحسابات ليست مفاجئة. فمتخذو القرارات الحكومية كان بمقدورهم أن ينظروا إلى ما يحصل على مدى السنوات، لكن غالبيتهم لم تلتفت إلى هذا. ومسؤولو الوزارات الكبار، ليس فقط أنهم تجاهلوا، بل رفضوا أيضا فتح الأبواب أمام الخبراء. وهكذا وصلنا إلى هذه الوضعية، إلى درجة أن منظمة OECD، تقدّر بأن إسرائيل تنقصها بنى تحتية بما قيمته ٢٥٠ مليار شيكل (ما يعادل ٦٨ مليار دولار).

وكان هناك وزراء عملوا خارج المألوف على المستوى البعيد المدى، من بينهم على سبيل المثال يوفال شتاينيتس الذي برز في هذا المجال. لكن هؤلاء كانوا قلة. فالغالبية في الحكومات السابقة، وبشكل خاص في الحكومة الحالية، استهترت كليا بالمعلومات وبالمعرفة المهنية، القائمة خارج وزاراتهم.

وفي وتيرة التكاثر الحالية، سيزداد عدد سكان إسرائيل من دون المناطق (المحتلة)، بـ ٣ر٢ مليون نسمة، ومن أجل أن نلجم الأوضاع في المستشفيات ولا يكون الاكتظاظ أشد، هناك حاجة لإضافة ٨ آلاف سرير، و١٢ ألف ممرضة، و٧ آلاف طبيب، و٢٢ مستشفى جديدا.

وهناك حاجة لإضافة آلاف الغرف المدرسية في المرحلة الابتدائية.

كما أن هذه الزيادة ستحتاج إلى شوارع جديدة بطول ٦ آلاف كيلومتر، بمعنى إضافة مساحة شوارع بنحو ٥٥ مليون متر مربع، من أجل ضمان حركة زاحفة، لنحو مليون أو حتى مليون وربع المليون سيارة إضافية. وسيكون مطلوبا أيضا ٢٠٠ قاطرة إضافية لشبكة القطارات، دون أن يساهم هذا في الازدحام القائم حاليا.

ومن ناحية المياه، ومع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات البيئية، من المتوقع أن نواجه نقصا في مياه الشرب، إذا لم تقم ثلاث منشآت جديدة لتحلية مياه البحر.

وعلى المقاولين أن يشرعوا سنويا ببناء ٧٢ ألف بيت جديد، ففي العام الماضي ٢٠١٨، تم البدء ببناء ٤٥ ألف بيت. وكل هذه معطيات جزئية عن الصورة العامة الكلية.

إسرائيل ليست الأكثر كثافة في السكان بين الدول المتطورة، فهولندا وكوريا الجنوبية أكثر كثافة، في حين أن مستوى الكثافة في بلجيكا واليابان تقريبا مساوية لإسرائيل. إلا أن إسرائيل هي الدولة التي حكوماتها تجاهلت عن سابق معرفة نسبة التكاثر السكاني. فالوزير يسرائيل كاتس اجتهد لتغيير الواقع السيء في قطاع المواصلات، وهذا يسجل لصالحه، إلا إنه في موقف ضعيف أمام وزارة المالية، والجالس على حنفيات المال.

وبدلا من أن تقرع وزارة المالية ناقوس الخطر، وتحرّر ميزانيات، وتستثمر في الإصلاحات، فقد عرضت الوزارة خطة متعددة السنوات مخيبة للآمال. فمثلا كل ما هو مطروح لوزارة الصحة إقامة مستشفى واحد فقط، وحتى من دون تحديد موعد للبدء بالتخطيط له. كذلك فإن لوزارة المواصلات مخططات، لكن حتى لو تم تنفيذها كلها، فإن هذا سيكون بمثابة تأجيل للأزمة، التي ستتصاعد أكثر في السنوات اللاحقة لتعم الفوضى أكثر فأكثر.

(عن «يديعوت أحرونوت»- ترجمة خاصة)

هل ربما يجب التوقف عن الإنجاب؟

الحكومة تلمّح إلى أن «الأولاد بركة»، والتكاثر السكاني السنوي في إسرائيل ٢٪، مقابل ٥ر٠٪ بالمعدل في دول منظمة OECD * في كل العالم تستخدم الحكومات أدوات اقتصادية لتوجيه معدلات الولادة ولا يوجد أي سبب لئلا تكون سياسة كهذه في إسرائيل

بقلم: ميراف أرلوزوروف

مخصصات الأولاد التي تدفع للولد الثاني وحتى الولد الرابع (القصد مخصصات اجتماعية للعائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما)؛ التسهيلات المالية للعائلات كثيرة الأولاد؛ تسهيلات لحضانات الأولاد للزوجين العاملين- كل هذه رسائل مفادها أن «الأولاد بركة». وكل دول العالم تتخذ إجراءات لتغيير وتيرة الولادة، وفقط في إسرائيل التي فيها معدل الولادات هو ٣ر١ ولد للأم الواحدة، لا أحد يبحث في هذه القضية.

المرأة الأوروبية الحاصلة على مؤهلات أكاديمية تلد بالمعدل ٦ر١ ولد، بينما ذات المرأة في إسرائيل معدلها ٤ر٢ ولد، أي تقريبا بمعدل ولد إضافي. كذلك فإنه منذ العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠١٦، قلصت النساء الحاصلات على مؤهلات في كل العالم معدلات الولادة، بسبب ضغوط ومتطلبات العمل، وأيضا بسبب ارتفاع كلفة المعيشة والسكن، ومن أجل ضمان تعليم ومعيشة بمستوى أعلى للأبناء، أما في إسرائيل فقد ارتفع المعدل في ذات الفترة بنحو ٤ر٠ ولد للأم الواحدة.

والنمو السكاني يرتفع سنويا في إسرائيل بنسبة ٢٪، مقابل ٥ر٠٪ بالمعدل في دول منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. وهذا يشكل تحديا ديمغرافيا خارجا عن المألوف. ولا توجد أي دولة متطورة في العالم تواجه مثل هذا النمو السكاني العالي، في حين أن إسرائيل منذ الآن تواجه كثافة سكانية، ما ينعكس مباشرة على مستوى المعيشة.

كذلك فإن تحدي التكاثر السكاني له مزايا خاصة في إسرائيل، خاصة على ضوء عدم وجود تجربة، وتخوف من أن لا يكون بمقدور إسرائيل أن تواجه هذا التحدي بنجاح. وهذا ما يدفع طاقماً من الخبراء إلى طرح السؤال: هل على الدول أن تتبع سياسة لجم معدل الولادة؟ ويضم الطاقم البروفسور ألون طال وإيال روتنبرغ وإيتمار شاحر.

ويقول البروفسور موشيه حزان، من كلية الاقتصاد في جامعة تل أبيب، إنه توجد دول أخرى رفعت فيها النساء المؤهلات معدل الولادة لديهن، مثل الولايات المتحدة الأميركية، التي ارتفع معدل الولادة لدى هذه الشريحة من النساء، من ٢ر١ ولد في العام ١٩٨٠ إلى ٩ر١ ولد في العام ٢٠١١. وهذا ليس مفاجئا في دول شهدت تقلصا في عدد السكان، وباتوا يرفعون فيها معدلات الولادة لإصلاح الوضع.

ويبيّن مركز الأبحاث «طاوب» أن كل دولة كان فيها معدل الولادات ٥ر١ ولد للأم الواحدة، رفعت المعدل لاحقا. وحسب الأبحاث، فإنه من أجل أن تحافظ الدولة على عدد السكان لديها، يجب أن يكون معدل الولادات ١ر٢ ولد للأم الواحدة على الأقل. بينما المعدل في الولايات المتحدة الأميركية هو ٨ر١ ولد للأم الواحدة.

ويقول حزان في بحثه إن هذا الارتفاع في معدل الولادات في الولايات المتحدة نابع من محفزات مالية للنساء العاملات. وفي المقابل، فإن عدة أبحاث في إسرائيل سعت للبحث عن رابط بين القدرات الاقتصادية الاجتماعية للعائلة، وبين ارتفاع معدل الولادات، مثل رفع مخصصات الأولاد، كما جرى في العام ٢٠٠١، حينما تم رفع المخصصات بشكل حاد للابن الخامس وما فوق، إلى أن جاء التقليص الحاد في مخصصات الأولاد في العام ٢٠٠٣.

وقد بيّن بحثان للبروفسورة ألما كوهين من جامعة هارفارد، والثاني جرى في مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية الإسرائيلية وأجراه د. دانييل غوطليف، وجود علاقة وطيدة بين مستوى مخصصات الأولاد ومعدلات الولادة، لكن العلاقة ليست متساوية بين شرائح الجمهور المختلفة. ورأى البحثان أن التقليص الحاد في مخصصات الأولاد انعكس على المجتمع العربي، وأقل على المجتمع الدرزي والعلماني (هذا استنتاج ليس صحيحا، إذ إن كل التقارير الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي تثبت أن معدلات الولادة بين العرب ككل في تراجع مستمر منذ مطلع التسعينيات دون أي علاقة بمستوى المخصصات- المحرّر).

أما في ما يتعلق بالمتدينين المتزمتين الحريديم، فإن الاستنتاجات كانت متضاربة، فكوهين لم تجد تأثيرا، بينما بحث مؤسسة الضمان وجد تأثيرا، وفي كل الأحوال فإن التأثير لم يكن كبيرا.

وقد برزت دول عدة في تخفيض معدلات الولادة، مثل سنغافورة من معدل ٥ر٦ ولد في العام ١٩٦٠، إلى معدل ٥ر١ ولد حاليا. وكذا بالنسبة للصين التي حددت ولدا واحدا للعائلة، لكنها الآن تشجع على ولادة ابن ثان. بينما اليابان تدفع محفزات مالية للنساء لدفعهن على ولادة أكثر. وفي فرنسا تم رفع إجازة الولادة إلى ١٦ أسبوعا للولد الأول و٢٦ أسبوعا للولد الثالث. ما يعني أن دول العالم، المتطورة خاصة، توجه الولادة لتكون في محيط ٢ر١ ولد للأم الواحدة، من أجل المحافظة على عدد السكان، وطالما أن هذا شرعي في دول العالم، فلا يوجد أي سبب لأن لا يكون شرعيا في إسرائيل، التي فيها معدل الولادات ٣ر١ ولد للأم الواحدة.

ما الذي يمكن فعله؟ مثلا تغيير مبنى مخصصات الأولاد، فاليوم المبنى غريب، حينما تكون المخصصات للولد الأول ١٥٢ شيكلا شهريا (٥ر٤١ دولار)، بينما يحصل كل من الولد الثاني والثالث والرابع، على ١٩١ شيكلا (٣ر٥٢ دولار). ثم يعود الولد الخامس وأكثر إلى مخصصات ١٥٢ شيكلا لكل واحد منهم. بينما المطلوب أن يكون المبنى تنازليا، بمعنى المخصص الأعلى للولد الأول، ثم يتراجع لكل ولد إضافي، خاصة وأن الصرف الأعلى يكون على الولد الأول، ثم يبدأ معدل الصرف بالتراجع للأبناء الآخرين في العائلة.

كذلك هناك من يتحدث عن إلغاء التخفيضات في عدد من الخدمات للعائلات كثيرة الأولاد، وفي المقابل تقديم دعم مالي على وسائل منع الحمل. والضغوط بالأدوات الاقتصادية تؤتي ثمارها، مثل حينما تم اتخاذ إجراءات بحق رجال الحريديم لدفعهم على الخروج إلى العمل.

إلا أنهم في مؤسسة الضمان الاجتماعي يعتقدون أن تأثيرات الأدوات الاقتصادية قليلة، على معدلات الولادة، خاصة في ما يتعلق بالحريديم، الذين يصل لديهم المعدل إلى ٧ ولادات للأم الواحدة. وهذا معدل ولادة يشكل تحديا مستقبليا بالنسبة لإسرائيل. ورغم ذلك يجب عدم الاستخفاف بالأدوات الاقتصادية، لما فيها من رسائل تربوية.

ولا شك في أن توقف إسرائيل عن بث رسالة «الأولاد بركة»، والانتقال إلى بث رسائل تدعو لتربية أولاد مع تحصيل علمي ومؤهلات ليكونوا ناجحين ويتمتعون بمستوى معيشي عال، هما البركة.

(عن «ذي ماركر»- ترجمة خاصة بتصرف)

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

بطاقة ملكية

تاريخ من النهب والصَون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حليحل

موجز اقتصادي

التضخم المالي تراجع في كانون الثاني بنسبة ١ر٠٪

سجل التضخم المالي في الشهر الأول من العام الجاري، كانون الثاني ٢٠١٩، تراجعا بنسبة ١ر٠٪. وهذا أقل من التقديرات التي أشارت إلى احتمال تراجعه بنسبة حتى ٤ر٠٪، ما قد يكون مؤشرا لأن تكون وتيرة التضخم هذا العام أعلى من الذي سبقه، إذ ارتفع التضخم فيه بنسبة ٨ر٠٪. ومنذ حوالي ٩ سنوات، التراجع في الشهر الأول من كل عام بات بنسبة ثابتة، لكن بتفاوت بسيط، ففي العام الماضي تراجع التضخم بنسبة ٥ر٠٪.

ويتأثر التضخم في الشهر الأول من تراجع الأسعار الموسمية.

وكان التضخم المالي في العام ٢٠١٨ قد سجل ارتفاعا بنسبة ٨ر٠٪، وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٤، التي انخفض فيها التضخم لأول مرة بنسبة ٢ر٠٪، وتبعه عامان انخفض فيهما التضخم بنسبة ١٪ ثم ٢ر٠٪، وفي العام ٢٠١٧ سجل التضخم ارتفاعا بنسبة ٤ر٠٪. وكل هذه النسب هي أقل من مجال التضخم المطلوب للسياسة الاقتصادية من ١٪ إلى ٣٪. وآخر مرّة كان فيها التضخم في مجال التضخم التي وضعته السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ سنوات، ١في العام ٢٠١٣، حينما ارتفع بنسبة ٨ر١٪.

وقد رأينا أن التضخم في العام الماضي كان أساسا في النصف الأول من العام، الذي ارتفع فيه بنسبة ٩ر٠٪، وكان هذا استمرارا لوتيرة ارتفاع ولو طفيفة في النصف الثاني من العام ٢٠١٧. لكن في النصف الثاني عاد التضخم إلى الوتيرة التي شهدناها منذ العام ٢٠١٤ ولاحقا، وكان التضخم في النصف الثاني قد تراجع بنسبة ١ر٠٪.

ارتفاع العجز في العام الماضي إلى ٩٥ر٢٪

سجل العجز المالي في الموازنة الإسرائيلية العامة، في العام الماضي ٢٠١٨، نسبة ٩٥ر٢٪ من حجم الناتج العام، وهو عمليا مطابق للسقف الذي حددته الحكومة في ميزانية العامة الماضي، إذ كان السقف المحدد هو ٩ر٢٪. وهذا على الرغم من كل التوقعات بأن يصل العجز إلى أكثر من ٢ر٣٪.

ورغم ذلك فإن هذا العجز خلق قلقا في الأوساط الاقتصادية، التي اتهمت الحكومة بانتهاج «اقتصاد انتخابات»، ففي السنوات الأخيرة لم يكن العجز يصل إلى سقفه، حتى الربع الأخير من كل عام، ما كان يدفع الحكومة إلى زيادة الصرف، وبشكل خاص الصرف المسبق على ميزانيات لاحقة. أما في العام الماضي فإن العجز كان يخرق سقفه في غالبية أشهر السنة.

وفي هذا السياق، فإن العام ٢٠١٨ انتهى من دون فائض يذكر في جباية الضرائب، التي حسب التقديرات حققت الهدف بزيادة هامشية، خلافا للسنوات الأربع التي سبقت وحققت فيها جباية الضرائب زيادة سنوية بنحو ٦٪، كان يتم صرف قسم منها لخفض حجم الدين العام.

في المقابل، قالت وزارة المالية الإسرائيلية، في تقرير لها الأسبوع الماضي، إن العجز في الشهر الأول من العام الجاري ٢٠١٩، سجل ارتفاعا بنسبة ٣ر٣٪ من اجمالي الناتج العام، وهو ما يدل على وتيرة عجز قد تصل في نهاية العام إلى ٦ر٣٪، وهذه النسبة الأعلى في عجز الموازنة العامة في السنوات الـ ١٥ الأخيرة.

من ناحية أخرى، قال تقرير لبنك إسرائيل المركزي إن احتياطي البنك من العملات الأجنبية سجل مع نهاية الشهر الأول من العام الجاري ذروة غير مسبوقة، وبلغ ١١٨ مليار دولار، وهذا أربعة أضعاف ما كان عليه الاحتياط حتى ربيع العام ٢٠٠٨، حينما بدأ البنك في عملية زيادة الاحتياطي من العملة الأجنبية.

فجوات ضخمة في معدلات الرواتب!

أظهر تقرير دوري جديد ضخامة الرواتب التي يتقاضاها كبار المسؤولين في الجهاز الحاكم، خاصة الأمني، وأيضا رواتب كبار الخبراء المهنيين في المؤسسات العامة، وقد برزت هذا العام معدلات رواتب الأطباء في المؤسسات الصحية العامة.

ففي الوقت الذي يبلغ فيه الراتب الأدنى ٥٣٠٠ شيكل (١٤٥٢ دولارا)، ويتقاضى ٣٢٪ من الأجيرين مثل هذا الراتب وما دون، ويتقاضى ٥٠٪ من الأجيرين راتب ٦٩٠٠ شيكل (١٨٩٠ دولارا)، فإن كلفة الراتب الشهري لرئيس المحكمة العليا هي ٩٣ ألف شيكل (٢٥٤٧٠ دولارا)، ولرئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي هي ٨٨٨٢٠ شيكلا (٢٤٣٣٠ دولارا)، وكلفة راتب القائد العام للشرطة أقل من ذلك بنحو ١١٠ دولارات.

كذلك فإن كلفة راتب طبيب كبير في مؤسسة صحية عامة يصل إلى ٧٥ ألف شيكل (٢٠٥٠٠ دولار). وكلفة راتب حامل درجة لواء في الجيش هي ٦٣ ألف شيكل (١٧٢٦٠ دولارا). وكلفة راتب ضابط في قيادة الشرطة العامة هي ٥٦ ألف شيكل (١٥٣٤٠ دولارا)، وهو راتب شبيه براتب رئيس الدولة إلا إن هذا يتمتع بمقر إقامة خاصة، ويصرف عليه الصرف اليومي الجاري، تماما كما هو حال رئيس الحكومة، الذي تصل كلفة راتبه إلى ٥٤٧٦٢ شيكلا (١٥ ألف دولار)، وهو ذات معدل رواتب كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين.

وتبلغ كلفة راتب الوزير ٤٩٢٥٤ شيكلا (١٣٤٩٤ دولارا)، وكلفة راتب عضو الكنيست ٤٤ ألف شيكل (١٢ ألف دولار). وهذا يبقى بعيدا عن الراتب الصافي، إذ يتراوح حجم الخصم من ضرائب وتأمينات وضمانات ما بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪، بحسب حجم الراتب غير الصافي.

كذلك دل تقرير الرواتب الدوري الصادر عن قسم الرواتب في وزارة المالية على أن الفجوات بين معدلات رواتب الرجال والنساء ما تزال قائمة، برغم تقلصها بنسب طفيفة في السنوات الأخيرة، لكن الفجوة تتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪، وذلك بحسب قطاع العمل.

محور خاص: تحولات المشهد الحزبي الإسرائيلي

عن أحزاب الوسط الموسمية

«مناعة لإسرائيل» و «جيشر» و«تلم» ـ أحزاب وسط إسرائيلية جديدة يتوقع لها أن تعبر نسبة الحسم، لكن التاريخ يفيد بأنها ستختفي من الخارطة السياسية، كما يبدو، بعد دورة واحدة أو اثنتين أو ثلاث على الأكثر

بقلم: د. أساف شبيرا (*)

استعداداً لانتخابات الكنيست الـ ٢٠، التي ستُجرى في التاسع من نيسان القادم، أقيم عدد من أحزاب الوسط الجديدة.

واستناداً إلى استطلاعات الرأي الأخيرة، من المتوقع أن تجتاز ثلاثة منها نسبة الحسم وأن تفوز بتمثيل في الكنيست، وهي: حزب «مناعة لإسرائيل» (حوسِن ليسرائيل») بزعامة بيني (بنيامين) غانتس؛ حزب «تلم» (اختصار للكلمات التالية: «تنوعا ليئوميت مملختيت» ـ حركة وطنية رسمية) بزعامة موشيه يعلون، الذي سيخوض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة مع «مناعة لإسرائيل»؛ وحزب «جيشر» (جسر) بزعامة أورلي ليفي ـ أبكسيس. وهذه الأحزاب الثلاثة تنضم إلى أحزاب الوسط العديدة التي كانت قد أقيمت وانتُخب ممثلون عنها لعضوية الكنيست منذ أواسط التسعينيات.

لكن التجربة تفيد بأن الأحزاب من هذا القبيل تميل، عادة، إلى الاختفاء عن الخارطة السياسية ـ الحزبية بصورة سريعة. ومنذ العام ١٩٩٦، تميز المشهد السياسي بنشوء أحزاب وسط جديدة، ثم انتخابها لعضوية الكنيست، غير أنها سرعان ما تعود وتختفي من الخارطة السياسية ـ الحزبية بعد دورة واحدة، أو دورتين، أو ثلاث دورات على الأكثر، وهو ما يمكننا من وصف هذه الأحزاب بأنها «أحزاب موسمية». كان هذا مصير أحزاب «الطريق الثالث»، «شينوي»، «حزب المتقاعدين» و«كديما». ومن المرجح، ربما، أن يكون هذا أيضاً مصير حزب «الحركة» (هتنوعا)، الذي انتُخب للكنيست في قائمة مستقلة في العام ٢٠١٣ ثم في إطار «المعسكر الصهيوني» في العام ٢٠١٥، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أنه لن يعبر نسبة الحسم إذا ما خاض الانتخابات في قائمة مستقلة لوحده. وكذلك حزب «كلنا» (كولانو) الذي انتُخب لعضوية الكنيست للمرة الأولى في العام ٢٠١٥، يتعين عليه إثبات قدرته على الصمود والبقاء للمدى البعيد، إذ تتوقع له استطلاعات الرأي الحالية عبور نسبة الحسم والفوز بعضوية الكنيست في انتخابات ٢٠١٩ أيضاً، لكن بتراجع كبير جداً (عما حققه في الانتخابات السابقة في العام ٢٠١٥). في المقابل، ثمة حزب واحد يبدو، في هذه اللحظة على الأقل، أنه استطاع تثبيت حضوره في السياسة الإسرائيلية، هو حزب «يوجد مستقبل» («يش عتيد»)، وتتوقع له استطلاعات الرأي الجديدة الفوز بعدد كبير، نسبيا، من المقاعد في الكنيست في انتخابات ٢٠١٩ أيضا، للمرة الثالثة منذ تأسيسه ودخوله معترك المنافسة الانتخابية.

لماذا تتبدل أحزاب الوسط بهذه السرعة؟

تدل نتائج الانتخابات منذ منتصف التسعينيات على أن في إسرائيل شريحة غير قليلة من المواطنين تتموقع في وسط الخارطة السياسية وتشكل «مخزونا انتخابيا» محتملاً لأحزاب الوسط، التي تستفيد من ضعف الأحزاب الكبيرة، وخاصة الليكود والعمل، اللذين لا يقتربان حتى من إنجازاتهما في السبعينيات والثمانينيات، حينما فازا مجتمعين بنحو ٨٠ مقعداً، بل وأكثر (مقابل ٦٠ عضوا في كل واحدة من المعارك الانتخابية التي جرت ابتداء من العام ١٩٩٩ فصاعدا). وبالرغم من القفزة المثيرة التي حققها الليكود خلال المعارك الانتخابية الأخيرة، إلا أنه لا يبدو أنه ـ وكذلك حزب العمل، بالتأكيد ـ سيتمكن من إعادة الكرّة وتحقيق تلك النجاحات السابقة. ولهذا، يبقى وسط الخارطة السياسية «مُختَرَقاً» أمام أحزاب وسط كبيرة. وزيادة على هذا، تبين نظرة إلى دول ديمقراطية أخرى أن أحزاب الوسط قادرة على تثبيت مواقعها في الحلبة السياسية والصمود لفترة متواصلة غير قصيرة. ومن الأمثلة البارزة على هذا، الحزب الليبرالي ـ الديمقراطي في بريطانيا (الذي أقيم في العام ١٩٨٨) والحزب الديمقراطي الحر (FDP) في ألمانيا (الذي أقيم في العام ١٩٤٨).

ومع ذلك، تتميز أحزاب الوسط في إسرائيل بسرعة الاختفاء، نسبياً. لماذا؟

إن النظرة المتمعنة إلى أحزاب الوسط الإسرائيلية على مدى السنوات الماضية تبين أنها تواجه عددا من المخاطر الرئيسية:

الاعتماد على قائد ذي شخصية كاريزماتية ـ تتشكل غالبية أحزاب الوسط من خلال الالتفاف حول قائد واحد ذي شخصية كاريزماتية. وإذا ما انسحب ذلك القائد، لأي سبب كان، أو إذا اتضح أنه غير ناجح، فإن الحزب يجد صعوبة بالغة في الصمود والاستمرار بدونه. المثال الأبرز على هذا هو حزب «شينوي»، الذي لم يستطع البقاء في إثر انسحاب يوسف لبيد، من رئاسة الحزب. وجميع أحزاب الوسط القائمة اليوم تعتمد على شخص قيادي واحد ذي شخصية كاريزماتية ـ يائير لبيد (يوجد مستقبل)، موشيه كحلون (كولانو)، بيني غانتس (مناعة لإسرائيل)، ليفي ـ أبكسيس (جسر)، تسيبي ليفني (الحركة) ـ ولذلك، فهي تواجه خطرا مماثلا.

انقسامات داخلية ـ نذكر، بوجه خاص، الانقسام الذي حصل في حزب «كديما»، حين انسحب عدد من أعضائه ليشكلوا حزب «هتنوعا» (الحركة) عشية انتخابات العام ٢٠١٣، وهو ما أدى إلى تحطم «كديما» في تلك الانتخابات. كما شهد حزب «شينوي»، حزب «المتقاعدون» وحزب «المركز»، انقسامات مشابهة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من عدم حصول انقسام في حزب «كولانو»، إلا أن انسحاب عدد كبير من أعضاء الكنيست الذين مثّلوه، بعد دورة واحدة في الكنيست، قد يكون مؤشراً إلى المصير الذي سيؤول إليه مستقبلاً. وليس مستغرباً أن حزب «يوجد مستقبل»، الذي نجح في تجنب أزمات داخلية جدية حتى الآن، سيحقق إنجازاً كبيراً في الانتخابات القريبة، حسب ما تتوقع استطلاعات الرأي، وهي الانتخابات الثالثة التي يخوضها هذا الحزب على التوالي.

عدم الاستثمار في مأسسة الحزب وتثبيته ـ والمقصود بهذا إقامة مؤسسات وتفعيل النشطاء الميدانيين والأعضاء (ليس خلال فترة الانتخابات فقط). وتثبت التجربة أن المؤسسات، النشطاء والأعضاء يساعدون الحزب على البقاء والصمود في الأزمات واجتيازها، مثلما فعل حزبا الليكود والعمل اللذان واجها أزمات عاصفة. إلا أن غالبية أحزاب الوسط لا توظف جهوداً تذكر في هذه المجالات وليس لها أي حضور ميداني، إطلاقاً تقريباً (كان حزب «كديما» استثناء في هذا، كما ينظم حزب «يوجد مستقبل» فعاليات ميدانية دائمة، وإن كان يفتقر إلى الديمقراطية الداخلية).

ابتعاد الناخبين وانتقالهم إلى أحزاب وسط جديدة ـ يبين التاريخ أن جمهور المصوتين لصالح أحزاب الوسط غالباً ما يهجر حزب الوسط الذي صوّت لصالحه في الانتخابات السابقة وينتقل لتأييد حزب وسط جديد. ويبدو طبيعياً أن ناخبي أحزاب الوسط هم أقل ولاء لأحزابهم، لأن تصويتهم ليس ناتجاً عن قناعة إيديولوجية واضحة أو هوية قطاعية محددة. ومع ذلك، ثمة لأحزاب الوسط في إسرائيل مميزات محددة «تشجع» الناخبين على العزوف عنها. فهي كثيرا ما تتعهد أمام جمهورها المتحمس بإحداث تغييرات فورية وحقيقية في مجال ما ـ على غرار وعود «حزب المتقاعدين» بتحسين أوضاع المتقاعدين بصورة جدية وفورية، ووعود حزب «شينوي» بإحداث «ثورة مدنية» ووعود حزب «كولانو» بخفض تكاليف المعيشة (وخصوصا أسعار السكن). ولهذا، قد يكون جمهور الناخبين عرضة للإصابة بخيبة أمل كبيرة وسريعة من هذه الأحزاب. ويضاف إلى هذا، أيضا، أن هذه الأحزاب تصور نفسها بأنها تعتمد «سياسة جديدة» ونظيفة (خلافا لـ «السياسة القديمة»، المتكلسة والموبوءة بالفساد التي تميز حزبي الليكود والعمل). ونظراً لأنه من الصعب جدا تحقيق وعود كهذه في الحياة السياسية المركبة، فسرعان ما يخيب أمل الناخبين من هذه الأحزاب أيضاً، وخلال وقت قصير. وأخيراً، فإن أحزاب وسط كثيرة تعتمد، كما أسلفنا، على قائد فرد ذي شخصية كاريزماتية وحين ينسحب هذا القائد أو يتضح أنه غير ناجح، لا يتردد الناخبون في استبداله بقائد كاريزماتيّ آخر في حزب وسط آخر.

هل هذا سيئ؟

من الناحية المبدئية، لا يمكن اعتبار تشكيل أحزاب جديدة ظاهرة سلبية، نظراً لما يمكن أن تقوم به هذه الأحزاب من «نفض» للمنظومة السياسية الحزبية، من خلال إتاحة المجال أمام انتخاب سياسيين جدد ومتحمسين وتمكينهم من طرح قضايا جديدة ذات أهمية على جدول الأعمال السياسي، الجماهيري، العام. وثمة أيضا أهمية كبيرة لوجود حزب يمثل قطاعا واسعا من الجمهور الإسرائيلي الذي يعرّف نفسه بأنه «وسط سياسي»، بما يحمله تعزيز هذا «الوسط السياسي» من فرص التأثير الإيجابي على المجتمع بأسره ـ التخفيف من حدة الصراعات الإيديولوجية والفئوية وموازنة المطالب والمواقف المتشددة التي تطرحها فئات سياسية او اجتماعية معينة.

لكن بنظرة أوسع، يشكل نجاح (واختفاء) أحزاب الوسط أحد الأعراض الأساسية لأزمة الأحزاب في إسرائيل. ذلك أن كثرة أحزاب الوسط الجديدة التي تُقام وتحقق مكاسب كبيرة في الانتخابات تدل على عدم رضى الجمهور من الأحزاب الموجودة والعريقة ـ من السياسيين الذين يقودونها ومن إخفاقها في حل مشكلات أساسية في المجتمع الإسرائيلي. في سيرورته الدائرية، يمسّ التبدل السريع في الأحزاب الممثلة في الكنيست، أكثر فأكثر، بثقة الجمهور بالسياسة والعمل السياسي، بالسياسيين وبالأحزاب، علماً بأن هذه الثقة هي في الحضيض أصلاً. والناخبون أنفسهم الذين خاب أملهم من الأحزاب الكبيرة يعودون ليُصابوا بخيبة أمل أخرى من أحزاب الوسط، المرة تلو الأخرى، مما قد يعرضهم إلى اليأس التام والنهائي من المنظومة السياسية ومن الديمقراطية في إسرائيل.

علاوة على هذا، ونظرا لكون الخارطة السياسية ـ الحزبية تتميز بكثرة أحزاب الوسط، وليس بحزب واحد «يستولي» على وسط الخارطة السياسية ـ الحزبية بل ويستبدل أحد الأحزاب الكبيرة، فإن أحزاب الوسط هذه تساهم في تكريس وتوسيع الانقسام السياسي الذي يمس بالقدرة على الحوكمة. وطبقاً لما تتوقعه استطلاعات الرأي الحالية، يبدو أن الكنيست الـ ٢١، الذي سيُنتخَب في نيسان القريب، سيشهد بلوغ الانقسام السياسي ذرى أخرى جديدة، بسبب نجاح أحزاب الوسط الجديدة، إلى حد كبير.

نظرة قصيرة إلى المستقبل

من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت أحزاب مثل «مناعة إسرائيل»، «جيشر» و«تلم» ستكون أحزابا موسمية تزول وتختفي بسرعة وخلال وقت قصير. لكن ما من شك في أن التاريخ يبين أن على هذه الأحزاب الحذر من مغبة حصول ذلك، فهي مثل أحزاب الوسط الأخرى التي تفككت واختفت، تتمحور حول قادة أفراد ذوي شخصيات كاريزماتية وتعد باعتماد سياسة جديدة. ومن المشكوك فيه أن تعمد هذه الأحزاب إلى إنشاء مؤسسات فاعلة، وتفعيل نشطاء وفروع في فترة ما بعد الانتخابات والمحافظة على اتصال دائم مع النشطاء والمؤيدين. لكن، إذا لم تتعلم من مصير أحزاب الوسط السابقة، فثمة شك في قدرتها على الصمود والبقاء لفترة طويلة والتغلب على الأزمات التي ستعصف بها، بالتأكيد، مستقبلاً.

(*) باحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»- القدس. نقلاً عن موقع المعهد على الشبكة. ترجمة خاصة.

أستاذ العلوم السياسية شلومو أفينيري:

الأحزاب السياسية في إسرائيل تعاني من أزمة الفراغ الفكري والسيطرة الشخصية!

بيني غانتس.

قال أستاذ العلوم السياسية البروفسور شلومو أفينيري إن الأحزاب السياسية في إسرائيل تعاني من أزمة مزدوجة، هي الفراغ الفكري والسيطرة الشخصية.

وبرأي أفينيري، الذي شغل في الماضي أيضاً منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، فإن الاضطرابات الأخيرة المتلاحقة التي شهدتها المنظومتان السياسية والحزبية لها علاقة قطعاً بأشخاص، هم نفتالي بينيت، أييليت شاكيد، آفي غباي، وبيني غانتس، وطبعاً بنيامين نتنياهو. لكن الضجة الإعلامية تركز بطبيعتها على النواحي الشخصية، ونتيجة لذلك لم يهتم أحد تقريباً بالخبر عن قرار حزب «البيت اليهودي» تغيير أسلوب اختيار مرشحيه للكنيست.

وتابع: قد تبدو هذه المسألة إجرائية، لكنها شديدة الأهمية. ففي حزب «البيت اليهودي» نجحوا في استخلاص الدروس من العمل السيّء الذي فعله بينيت وشاكيد في الحزب وقرروا إلغاء الانتخابات التمهيدية والانتقال إلى أسلوب مركب، يختار فيه مركز الحزب المرشحين جنباً إلى جنب مع عقد مؤتمر عام. والتفاصيل ليست مهمة بحد ذاتها وربما يطرأ عليها تغييرات، لكن من الواضح أنهم فهموا في «البيت اليهودي» أن أسلوب الانتخابات الأولية الذي يمكن تسميته «ديمقراطية مزيفة»، يزعزع أساس وجود الحزب وبنيته التحتية الاجتماعية التي يجب أن تستند إلى عضوية ونشاط في الحزب. وكما تحتاج الديمقراطية نفسها إلى كوابح وتوازنات، أيضاً المنظومة الداخلية – الحزبية بحاجة إليها. والانتقال من أسلوب اللجنة المنظمة إلى أسلوب الانتخابات التمهيدية في معظم الأحزاب التاريخية في إسرائيل، ناجم عن الرغبة الصادقة في نقل الحسم من لجان مغلقة مكوّنة من سياسيين يجتمعون في الغرف المليئة بدخان السجائر إلى المجال العام، وبذلك تصبح عملية اختيار المرشحين للكنيست أكثر ديمقراطية. هذه كانت النية، غير أن النتيجة كانت مختلفة تماماً.

وأشار إلى أن ما حدث هو زعزعة بنية الأحزاب، وبدلاً من أحزاب تستند إلى عضوية مستمرة وناشطة، ونشاطات في الفروع، وعقد مؤتمرات ونقاشات سياسية وإيديولوجية، نشأت «مؤسسة التسجيل»، التي سمحت لكل من يريد بالانضمام رسمياً إلى الحزب قبل فترة قصيرة من الانتخابات والمشاركة في قرار تحديد المرشحين.

وليس من قبيل الصدفة أن حزب العمل، الذي كان من أوائل الأحزاب التي تبنت أسلوب الانتخابات التمهيدية، لم يعقد منذ سنوات مؤتمراً يناقش قضايا سياسية واقتصادية، وكل الاهتمام منصبّ على الانتخابات التمهيدية. والتركيز على المنافسة في الانتخابات التمهيدية أفرغ المؤتمر من أي مضمون فكري، وحول الحزب بصورة حصرية إلى أداة لانتخاب المرشحين للكنيست. ومنذ اللحظة التي ينتخبون فيها يضطر أعضاء الكنيست إلى التركيز فقط على وضعهم، وعلى بلورة بروفايل عام عالي المستوى، لضمان انضمامهم إلى الانتخابات التمهيدية المقبلة. كل واحد منهم هو لاعب منفرد: الانسجام الحزبي والانضباط غير موجودين تقريباً، وكل واحد يتنافس مع الجميع في حزبه.

ورافقت ذلك ظاهرة إضافية، كان حزب «البيت اليهودي» وحزب العمل من أبرز ضحاياها. فقد سمح أسلوب الانتخابات الأولية لأشخاص لم يكونوا قط أعضاء أو ناشطين في الحزب بتسجيل أنفسهم قبيل الانتخابات. وبمساعدة حملات علاقات عامة شرسة، جرى انتخابهم ليس فقط في قائمة المرشحين بل أيضاً في قيادة الحزب نفسه.

وهكذا نجح بينيت وشاكيد اللذان لم يكونا قط من الناشطين في المعسكر الديني - القومي للمفدال، في أن يُنتخبا لرئاسة الحزب بمساعدة شعارات مثل «تغيير» و«الجيل الشاب» التي دائماً تأسر القلوب. وكجزء من هذه الاستراتيجية التي في أساسها لا توجد مصالح الحزب كهيئة سياسية بل تطلعاتهم الشخصية، غادرا الحزب في مناورة تنتمي إلى عالم الصفقات: يسيطرون على شركة اقتصادية، يأخذون منها الموارد وغيرها، وعندما تتوقف عن خدمة المسيطر، يرمونها إلى الجحيم ويمضون قدماً.

وجرى أمر مشابه في حزب العمل، عندما قرر آفي غباي، الذي لم تكن له جذور سياسية أو فكرية في الحزب، تسجيل نفسه فجأة في حزب العمل، ونجح في أن يُنتخب - بعد حملة علاقات عامة متعددة الوسائل - رئيساً للحزب. وسلوكه في رئاسة الحزب كان يشبه طوال الوقت سلوك مدير وصاحب شركة تجارية. والاستبعاد القبيح لتسيبي ليفني، رئيسة حزب «الحركة»، من تحالف «المعسكر الصهيوني» هو نموذج متطرف لسلوك استقوائي، جاء من عالم الصفقات. إن الزعامة السياسية أيضاً، ولو كانت لا تخلو من الطموحات السياسية، تتطلب سلوكاً مختلفاً.

ومن هذه الناحية فإن بينيت وغباي يشبهان بعضهما بعضاً، ومع كل الفوارق يشبهان أيضاً الرئيس الأميركي دونالد ترامب: السيطرة من الخارج على حزب موجود والتصرف كرجل أعمال (في حالة بينيت يتضمن هذا أيضاً «شراء» حزب غير ناشط).

ويعتقد أفينيري أن تطبيق نموذج إدارة الأعمال على حزب مبني على عضوية ونشاط سياسي هو الخطر الأكبر على البنية الديمقراطية التي تتطلب حواراً، ومفاوضات، وخلق ائتلافات وشراكة داخلية – حزبية من المصالح والأفكار. كل ذلك غريب عن عالم الصفقات الاستقوائي الذي لا قيَم لديه غير حجم النجاح الاقتصادي الذي منه أتى بينيت، وغباي، وترامب. وهذا هو سبب الجري وراء استطلاعات يومية تقريباً تحلّ محل نقاش المواقف والقرارات في موضوعات سياسية واقتصادية.

ورأى هذا الأكاديمي أن أعضاء حزب «البيت اليهودي» تعلموا الدرس ويحاولون الآن ترميم حزبهم. وحتى بالنسبة إلى الذين لا يشاركونهم مواقفهم يجب أن يوافقوا على أنه من المهم للنسيج السياسي الإسرائيلي أن يكون هناك مكان لحزب صهيوني ديني لا يديره أشباه ترامب أو ديماغوجيون شعبيون، ويستطيع أن يتنافس مع القطاع الحريدي المعادي للدولة ومع التطرف الحريدي.

كما أنه من الضروري للديمقراطية الإسرائيلية طبعاً استمرار وجود حزب مثل حزب العمل، الذي يعتبر نفسه كحزب اشتراكي - ديمقراطي وليس فقط أداة انتخابية بيد هذه الشخصية أو تلك.

وختم أفينيري: إن الأزمة التي تمر بها الأحزاب السياسية في إسرائيل مزدوجة وتهدد الديمقراطية أكثر من أي قانون يشرع في الكنيست؛ من جهة هناك تفريغ للمضمون الديمقراطي والإيديولوجي للأحزاب بسبب أسلوب انتخابات تمهيدية فارغة وخالية من المضمون، ومن جهة ثانية هناك صعود أحزاب ذات زعامة شخصية تسلطية من نوع حزب «يوجد مستقبل» برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد، و«إسرائيل بيتنا» برئاسة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، وحالياً حزب «اليمين الجديد» برئاسة بينيت وشاكيد. وفي الضجة الإعلامية الحالية من الصعب أن يأمل المرء بحدوث التغيير المطلوب، لكن من يريد فعلاً تعزيز الديمقراطية والتخلص من الدوامة الحالية، يجب عليه أن يتعلم من نموذج «البيت اليهودي» وصوغ بنية الحزب من جديد. يجب عدم العودة إلى أسلوب اللجنة المنظمة، بل بلورة بنية مركبة تعددية ومتعددة الطبقات تضم كوابح وتوازنات داخلية. كما يمكن أن نتعلم من تجربة أحزاب في دول ذات نظام تعددي في أوروبا وليس فقط من النموذج الأميركي للانتخابات التمهيدية (التي أعطت الولايات المتحدة والعالم ترامب). ومثل هذا الإصلاح سيسمح لأعضاء الأحزاب والمنظمات والفروع التابعة لها بالمشاركة في بلورة طريقها وسياستها، ويمنع سيطرة عدائية لشخصيات من الخارج تعتبر الأحزاب محطة فقط للوصول إلى الزعامة.

وسبق أن تطرقنا في عدد «المشهد الإسرائيلي» الصادر في ٢٠١٨/١٢/١٨ إلى استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١٨، الذي نشره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس، وأظهر أن ٢٨٪ من المشتركين فيه فقط يعتقدون أن هناك توازناً بين المكونيْن اليهودي والديمقراطي لنظام الحُكم في إسرائيل، في حين يعتقد ٤٥٫٥٪ منهم أن المكوّن اليهودي أقوى من الديمقراطي، ويعتقد ٢١٪ منهم أن المكوّن الديمقراطي أقوى من اليهودي.

وتعقيباً على هذه النتائج قال شوكي فريدمان، مدير «مركز قومية، دين ودولة» في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، إنه إذا كنا نتحدث حتى الآن عن توتر بين العرب واليهود، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين يمين سياسي ويسار سياسي، فإن نتائج مؤشر الديمقراطية الذي أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» للعام ٢٠١٨ تكشف عن ولادة شرخ مهم جديد: الشرخ الديمقراطي. وأكد أنه في إسرائيل ٢٠١٨ يوجد شرخ مركزي يزداد حدة هو مسألة تعريف ما هي الدولة الديمقراطية.

وأضاف: لم يحدث هذا فجأة. فالنظرة العميقة إلى النزاعات الأخيرة في الكنيست وفي الساحة العامة شكلت مؤشرات واضحة على ذلك: الصراع حول «قانون القومية» وإزالة المُكوّن الديمقراطي الذي يميز الدولة منه؛ الصراع حول مكانة المحكمة العليا والرقابة القانونية التي تمارسها على قوانين الكنيست؛ الصراع على مكانة من يخدم الجمهور في مواجهة السياسيين؛ الصراع بشأن مكانة حقوق الإنسان التي تتجاوز المكونات الأكثر حيوية في الديمقراطية؛ وكل هذه هي صراعات حول الديمقراطية نفسها.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
في غربة الوطن
تحرير: روضة كناعنة وإيزيس نصير
ترجمة: سلافة حجاوي

المشهد الإسرائيلي

في أعقاب تصريح رئيس جهاز «الشاباك»:

تخوفات في إسرائيل من «قرصنة سيبرانية» تؤثر على سير الانتخابات القريبة أو على نتائجها!

هناك نوعان أساسيان من التهديدات التي تثير القلق: الأول ـ الهجوم السيبراني الرامي إلى تشويش العملية الانتخابية ذاتها أو تزوير نتائجها الثاني ـ استخدام الأحابيل والأخبار الكاذبة والملفقة بغية خلق «وعي زائف» يؤثر على الرأي العام وعلى سلوك الناخبين

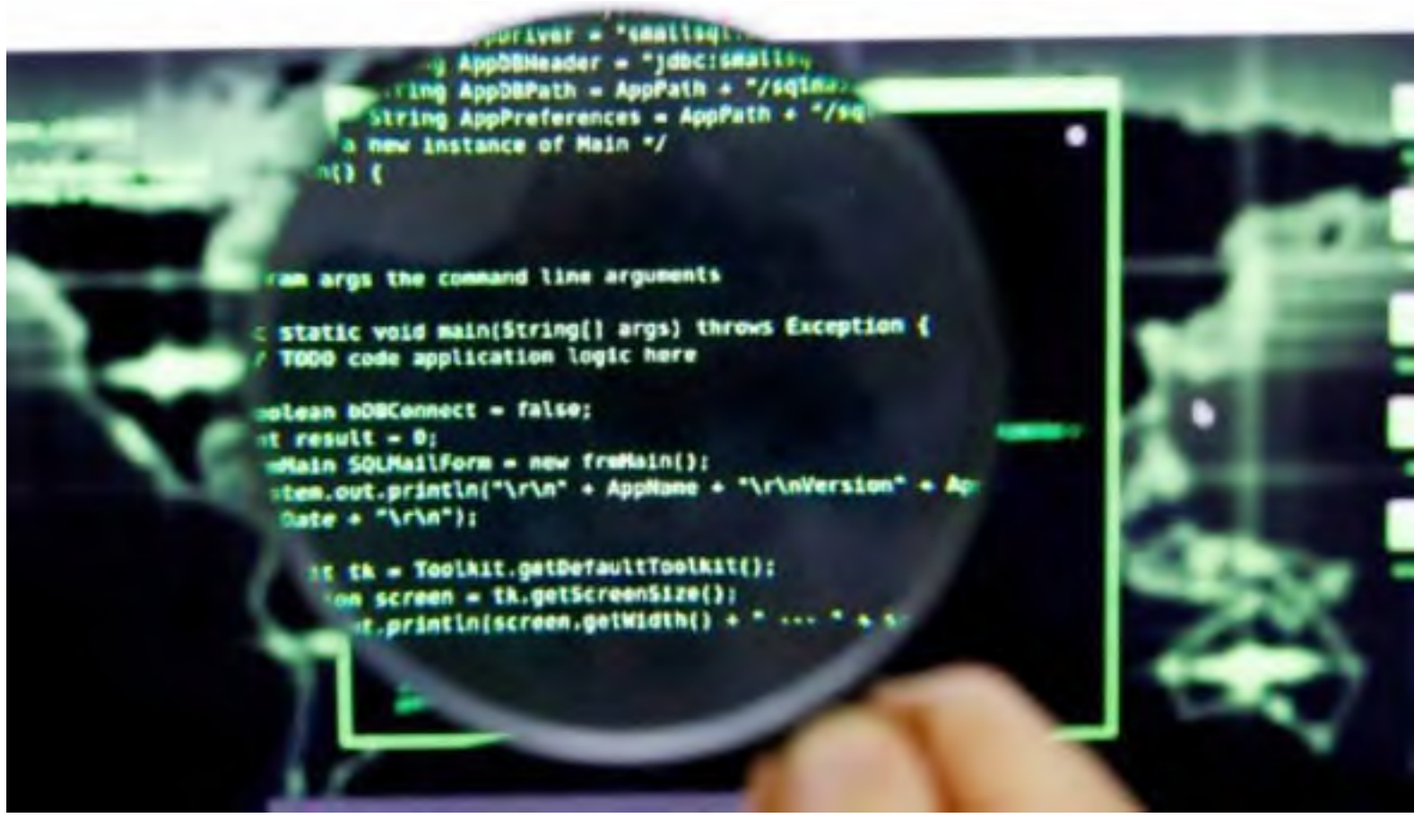

تحت عنوان «لا تقولوا إننا لم نقل: هكذا بالإمكان سرقة الانتخابات في إسرائيل»، نشر ملحق صحيفة «كالكاليست» التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (يوم ١٤ شباط الجاري) تقريراً موسعاً عن أخطار القرصنة السيبرانية التي يمكن أن تتعرض لها الانتخابات البرلمانية القريبة في إسرائيل، للكنيست الـ ٢١، والتي من المقرر أن تجري في التاسع من نيسان القادم، وذلك في أعقاب التصريح المثير والاستثنائي وغير المسبوق الذي أطلقه رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي («الشاباك»)، نداف أرجمان، قبل نحو شهر، وحذر فيه من أن «دولة أجنبية تنوي التدخل في الانتخابات، وسوف تتدخل»! وأضاف أرجمان، في تصريحه ذاك: «لا أعرف لصالح أي طرف، أو ضد أي طرف، سيكون هذا التدخل، كما لا أستطيع في هذه المرحلة تحديد المصلحة السياسية التي سيتم هذا التدخل من أجلها، لكنه سيتم»!

واستفتت الصحيفة، ضمن تقريرها هذا، الذي أشارت فيه إلى أن «التأثير على الانتخابات في إسرائيل بواسطة القرصنة السيبرانية، أو تنفيذ هجوم على حواسيب لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢١، هو أكثر من مجرد احتمال معقول»، آراء عدد من المختصين في مجال «الحرب السيبرانية»، إضافة إلى رأي قاضي المحكمة العليا الإسرائيلية المتقاعد سليم جبران (بصفته رئيس لجنة الانتخابات المركزية لانتخابات الكنيست الـ ٢٠، التي جرت في آذار ٢٠١٥)، والذين أجمعوا على أن هذا الخطر (خطر التدخل في الانتخابات والتأثير عليها) قائم فعلاً، بل هو «خطر ملموس قد يلحق أضراراً جدية بالجهاز الانتخابي»، بالرغم من حقيقة كون دولة إسرائيل «قوة عظمى في مجال السيبرانية»!

«بالتنسيق مع جهة محلية»!

يرى عضو الكنيست السابق مئير مرغليت (من تحالف «المعسكر الصهيوني») وهو أحد المستثمرين البارزين في مجال التكنولوجيا عموما، وفي عدد من شركات «السايبر» خصوصاً، أن «ثمة خطرا ملموساً وحقيقيا لتعرض الجهاز الانتخابي إلى ضرر جسيم ولحصول تدخل خارجي في الانتخابات، بالتنسيق مع جهة داخلية، بغية حرف نتائج الانتخابات... وهو ما ينبغي أن يثير قلقا جديا لدى أي مواطن هنا، سواء كان من أوساط اليمين أو أوساط اليسار، على مصير العملية الديمقراطية في إسرائيل».

وأشارت الصحيفة إلى أن الأقوال التي أدلى بها مرغليت في هذا التقرير «بصورة علنية للمرة الأولى»، كان قد قالها «في جلسات سرية مغلقة» على مدى أكثر من عامين، خلال إشغاله عضوية «اللجنة الفرعية لشؤون السايبر» التابعة للجنة الشؤون الأمنية والخارجية التابعة للكنيست، من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧، وهي «فترة حاسمة في كل ما يتصل بالاستعداد لإمكانية تعرض الانتخابات في إسرائيل لهجمات سيبرانية. ويؤكد مرغليت أنه «إذا لم تستفق جميع الأحزاب السياسية ولم تطالب بنقل مهام وصلاحيات الرقابة على «المنظومة السيبرانية» الإسرائيلية إلى جهة أخرى، غير تلك الخاضعة لديوان رئيس الحكومة بصورة مباشرة حالياً، فثمة خطر واضح وفوري لحصول تدخل سيبراني في الانتخابات القريبة».

نوعان من التدخل السيبراني

في الحديث عن التدخل السيبراني وحماية المعلومات، ثمة نوعان أساسيان من التهديدات: الأول ـ الهجوم السيبراني الرامي إلى تشويش العملية الانتخابية ذاتها أو تزوير نتائجها؛ والثاني ـ استخدام الأحابيل والأخبار الكاذبة والملفقة بغية خلق «وعي زائف» يؤثر على الرأي العام وعلى سلوك الناخبين.

يشرح مرغليت فيشير بداية إلى أنه جرى الكشف في إسرائيل، قبل ثلاثة أشهر، عن قراصنة فعالين أنشأوا شبكة واسعة من حسابات التويتر المزورة قامت بنشر مواد مختلفة دعماً لرئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو. وكانت التقديرات أن «جهة أجنبية» هي التي أنشأت هذه الشبكة وفعّلتها وأنه خلال الأشهر الستة التي سبقت الكشف عنها «نشرت آلاف التغريدات التي استهدفت التأثير على الحوار الجاري على شبكة التويتر، بما في ذلك من خلال نشر معلومات متناقضة، منها ما هو مؤيد لرئيس الحكومة، ومنها ما هو ضد زوجته وضد اليهود بشكل عام». ثم يضيف: النوع الأول من التخريب السيبراني يشمل «اختلاق ونشر معلومات ملفقة... فخلال الانتخابات الأخيرة للرئاسة الأميركية، مثلا، جرى فتح نحو ٤٥٠ حساباً (صفحة) مزورا على موقع فيسبوك جرت إدارتها من الولايات المتحدة ومن خارجها نشرت عبرها معلومات مذهلة في اللحظات الحاسمة من المعركة الانتخابية. وقد حصل الأمر ذاته خلال عملية التصويت على «البريكزيت» في بريطانيا (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) وخلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة في فرنسا. «أسلوب العمل هذا يخلق وعياً مزيفاً، بواسطة الأخبار الكاذبة الملفقة أو بواسطة التلاعب بالمعلومات الحقيقة، مما يخلق واقعاً بديلاً». أما النوع الثاني فيتمثل، أساساً، في سرقة المعلومات من الطرف المنافس ونشرها، وسط تدخل طرف خارجي. ويوضح مرغليت: «لقد رأينا هذا في الحالة الأميركية، حيث قامت وحدة روسية بالتعاون مع جهة أميركية داخلية، من الجناح الجمهوري، باقتحام مكاتب الحزب الديمقراطي وسرقة عشرات آلاف الرسائل من حسابات البريد الإلكتروني في مقر قيادة حملة هيلاري كلينتون، ثم نشرها من خلال موقع ويكيليكس، وهو ما سبب ضررا هائلا جدا في اللحظات الحاسمة». ويؤكد: «ما جرى في الانتخابات الأخيرة في كل من الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا وبريطانيا، سيحدث في الانتخابات القريبة في إسرائيل»!

التهديدات الداخلية هي الأساس

يشدد دافيد سيمانطوف، الباحث في مجال الاستخبارات السيبرانية في «معهد دراسات الأمن القومي»، على أن القضية المركزية هي «تلويث الحوار السياسي» وأن «التقسيم إلى تهديدات داخلية مقابل تهديدات خارجية هو أمر إشكاليّ جدا»، إذ «ليس من المريح لنا أن نفهم أن النظر ينبغي أن يتركز على التهديدات الداخلية، أساساً، وليس فقط على التهديدات الخارجية، إذ ثمة هنا ديمقراطية ينبغي حمايتها والمحافظة عليها»! ويوضح سيمانطوف، الذي خدم في مناصب استخباراتية مختلفة في الجيش وشعبة الاستخبارات التابعة له («أمان»)، أن «هدف الهجمات السيبرانية في كثير من الحالات ليس تغيير أنماط تصويت الناخبين، وإنما تغيير الوعي... مثلاً، من خلال اقتحام حاسوب تابع لمستشار حملة انتخابية معينة وتسريب مضمون هذه الحملة ومركّباتها، تغييرها أو التلاعب بها».

أما دورون أوفك، الخبير في السيبرانية وتأمين المعلومات، من «جامعة بن غوريون» في النقب والمستشار لدى الجيش الإسرائيلي وغيره من الأجهزة الأمنية، كما لشركات اقتصادية مختلفة، فيرى أن «ثمة سبباً وجيها للقلق والتخوف، لأن من يرغب في تلويث العملية الديمقراطية (الانتخابية) في إسرائيل يمتلك الأدوات اللازمة للقيام بذلك، نظراً لأن الجاهزية الإسرائيلية لمواجهة هذه الأخطار والتهديدات هي غير كافية، بأقل تقدير». ويوضح أوفك إنه «بينما يعرف القطاع الأمني جيداً حماية منظوماته من الهجمات السيبرانية، نجد أن القطاع الحكومي يعيش في هذا المجال حالة من الفوضى العارمة وليس ثمة وعي كاف لهذا الأمر». أما عن كل ما يتعلق بالانتخابات البرلمانية القريبة في إسرائيل، فيرى أوفك أن «الوقت أصبح متأخرا جدا، لأن حماية منظومات الحوسبة الانتخابية تستلزم عملية من التخطيط والبناء، تستغرق وقتا طويلا. وعلى أية حال، ثمة إلى جانب النظام الانتخابي المركزي أنظمة فرعية كثيرة غير محمية بما فيه الكفاية أو مُختَرَقة تماما، تتيح مجالا هائلاً من العمل ضدها».

كل شيء مُختَرَق ـ خطر حقيقي على الديمقراطية

يؤكد رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢٠ (٢٠١٥)، قاضي المحكمة العليا المتقاعد سليم جبران، أنه «لا يشعر بالارتياح ولا بالاطمئنان»، لأن ثمة «أشخاصاً كثيرين وهيئات عديدة وأحزاباً يمكنها تغذية الشبكة العنكبوتية بمعلومات مختلفة، دون القدرة على كشف هويتها وعلى الحد من تأثيرها... كل الأحزاب لديها اليوم خبراء في مجال السيبرانية والمعلومات وهنالك العديد من الطرق المتاحة للتأثير على الرأي العام من دون أية رقابة... كل شيء مُختَرَق، مما يشكل خطرا جسيما على الديمقراطية».

بصفته رئيسا للجنة الانتخابات المركزية في ٢٠١٥، أوصى جبران أمام الكنيست ورئيس الدولة بإجراء سلسلة من التعديلات القانونية بغية ملاءمة «قانون الدعاية الانتخابية» للواقع المستجد، علما بأن هذا القانون من سنة ١٩٥٩ «وهو قانون تقادم عليه الزمن، على ضوء التطورات الهائلة التي حصلت في مجال ووسائل الدعاية الانتخابية، بحيث لم يعد ثمة مبرر لوجود هذا القانون بصيغته الحالية، غير أن الكنيست ـ على ما يبدو ـ لا يمتلك الوقت الكافي للانشغال بهذا الموضوع»، كما يقول جبران. ويضيف: «كان ينبغي عليهم التفكير في هذا قبل الانتخابات السابقة، بل قبل التي سبقتها أيضا، لكن أحدا لم يحرك ساكنا».

ويذكّر جبران بأن «لجنة شعبية للنظر في قانون الدعاية الانتخابية قد تشكلت فعلا في حزيران ٢٠١٥، برئاسة رئيسة المحكمة العليا السابقة دوريت بينيش، وبعد أقل من ثلاث سنوات قدمت توصياتها التي شملت، من بين أشياء أخرى، فرض الرقابة على الدعاية الانتخابية المنشورة على الشبكة العنكبوتية. وقد تمت ترجمة تلك التوصيات إلى نص قانوني لتعديل القانون القائم، حظي بتأييد واسع. لكن اقتراح القانون الجديد «علق» في لجنة الدستور البرلمانية، التي جرى تحويله إليها في تموز ٢٠١٨، وذلك بناء على رغبة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الذي طلب سحب اقتراح القانون وعدم النظر به قبل الانتخابات (التي جرت في آذار ٢٠١٥) «لأنه يريد دراسته أولاً»، وهذا ما حصل فعلاً.... وفي نهاية المطاف، لم يجر تطبيق توصيات لجنة بينيش».

وردا على سؤال، قال جبران «نعم، لقد تعمد رئيس الحكومة المماطلة وربح الوقت... لكن، ما العمل؟ هذا حقه. إنها الديمقراطية»!

من المسؤول؟... نتنياهو يتحكّم!

في العام ٢٠١٦ بدأت تعمل في إسرائيل «سلطة السايبر القومية»، وهي هيئة حكومية ـ مدنية مهمتها حماية وتأمين المعلومات في المجال المدني: الحماية من هجمات سيبرانية على مرافق اقتصادية مدنية مختلفة وعلى بنى تحتية حيوية في قطاعات اقتصادية مركزية. لكن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو بادر، في نهاية العام ٢٠١٧، إلى دمج «سلطة السايبر القومية» هذه مع «طاقم السايبر القومي»، الذي كان حتى ذلك الحين وحدة تابعة لديوان رئيس الحكومة.

لكن سعي نتنياهو إلى إقامة «منظومة السايبر القومية»، بدمج الهيئتين المذكورتين وتوحيدهما في هيئة واحدة تحت مسؤوليته المباشرة، دفع رؤساء الأجهزة الأمنية إلى التحرك بصورة غير مسبوقة وتوجيه الدعوة لنتنياهو وللمجلس الوزاري المصغر إلى «تغيير نص اقتراح القانون»، وذلك في رسالة وجهها إليه ووقع عليها كل من رئيس «الشاباك» نداف أرجمان، رئيس «الموساد» يوسي كوهن، نائب رئيس أركان الجيش الجنرال يائير غولان، ومدير عام وزارة الدفاع أودي آدم.

إلا أن معارضة هؤلاء لم تثن رئيس الحكومة عن مسعاه، فصادقت الحكومة على توحيد الهيئتين السابقتين في واحدة جديدة ـ «منظومة السايبر القومية» ـ تخضع لمكتب رئيس الحكومة، مباشرة وحصرياً.

«المشكلة ليست في المنظومة بحد ذاتها، وإنما في الشخص الذي يتحكم بها ـ نتنياهو»، يقول مرغليت، ويوضح: «كعضو في اللجنة السرية للشؤون السيبرانية، رأيت كيف يحارب رجال نتنياهو أية محاولة تشريعية لتنظيم موضوع الحماية السيبرانية، فقط من أجل تمكينه من السيطرة المباشرة والحصرية على هذا المجال. ليس من المنطقي ولا من المعقول أن يكون شخص يتنافس على رئاسة الحكومة ـ حتى وإن لم يكن مشتبهاً به بارتكاب مخالفات جنائية ـ مسؤولا عن منظومة السايبر، يديرها ويدير مسألة تأمين طهارة الانتخابات في إسرائيل»!

إصدار جديد لـ «مركز بيغن ـ السادات للدراسات الإستراتيجية»:

انسحاب إسرائيل من منطقة C سيعرّضها إلى خطر وجوديّ!

«الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية، على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، حتى لو كان مع بعض التعديلات في الكتل الاستيطانية الكبيرة، قد يعرّض دولة إسرائيل إلى خطر وجوديّ»– هذا هو الاستنتاج المركزي الذي تأتي لتأكيده كراسة جديدة أعدها الجنرال (احتياط) غرشون هكوهين، الباحث في «مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية» في جامعة «بار إيلان» الإسرائيلية، وصدرت عن هذا المركز في أواخر شهر كانون الثاني الأخير.

وتبين قراءة في هذا الكراسة (٧٧ صفحة) أن الادعاء المركزي الذي تطرحه، ويوصل بالضرورة إلى الاستنتاج المذكور، هو أن انسحاب القوات الإسرائيلية الشامل من مناطق الضفة الغربية (وهو ما تسميه الكراسة «الانفصال عن الفلسطينيين في يهودا والسامرة على أساس حدود ١٩٦٧») لن يؤدي إلى محاصرة إسرائيل في حدود لا يمكن الدفاع عنها فقط، وإنما سيؤدي أيضا إلى نشوء «كيان إرهابي» ـ بحسب تعبيره ـ كما حصل في قطاع غزة إبان عملية أوسلو، مع فارق جوهري وحاسم هو: أن قرب مناطق الضفة الغربية من الموارد والمنشآت الأساسية الحيوية الإسرائيلية، على طول سواحل البحر المتوسط، يزيد حجم الخطر الذي ينطوي عليه هذا الانسحاب، أضعافاً مضاعفة.

رد على مقترحين

تكشف قراءة الكراسة عن أن إعدادها لم يكن صدفة وإنما جاء لطرح «مسار بديل» عن مسارين آخرين سبق أن طُرحا ضمن مقترحين سابقين مؤخرا: الأول، أصدره «معهد أبحاث الأمن القومي» بعنوان «مسار عمل استراتيجي للجبهة الإسرائيلية ـ الفلسطينية» والذي «لم يتجاهل هذا الخطر (الوجودي)، لكنه قدم له حلاً مؤقتا وجزئياً»؛ والثاني، المسار الذي تطرحه منظمة «قادة عسكريون من أجل أمن إسرائيل».

وتدعي الكراسة بأن المقترحين المذكورين لم يذوّتا بصورة نقدية التغيرات الدولية التي حصلت خلال العقدين الأخيرين في كل ما يتعلق بـ«ظاهرة الحرب»، وانطلقا من «تقديرات مبالغ فيها» بشأن قدرات الجيش الإسرائيلي في مدى الفاعلية والأهمية حيال التهديدات المتشكلة. وخلافاً للاعتقاد السائد، مثلا، فإن كتلة الاستيطان المدني في كامل الحيز الجغرافي «أصبحت أكثر مركزية، بل شرطاً ضروريا لضمان نجاعة العمل الأمني والعسكري».

مسوغات مختلفة ـ رفض الانسحاب وحل الدولتين

تشير الكراسة إلى أن مؤيدي «حل الدولتين» يؤسسون موقفهم هذا على مجموعتين من المسوغات المتوازية: سياسية ـ إيديولوجية واستراتيجية ـ عسكرية. في المستوى الأول، يدعي المؤيدون بأن استمرار السيطرة الإسرائيلية على المناطق التي احتلتها في «حرب الأيام الستة»، في حزيران ١٩٦٧، يمس بطابع دولة إسرائيل الديمقراطي وبأن حلّ هذه الإشكالية بواسطة ضم هذه المناطق، بما عليها من ملايين السكان الفلسطينيين، سيؤدي إلى القضاء على دولة إسرائيل كدولة يهودية.

برغم أن هكوهين يحرص على تأكيد ادعائه بأن الكراسة لا تعالج البُعد السياسي ـ الإيديولوجي في حل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وإنما هي تعالج أبعاده الاستراتيجية ـ العسكرية فقط، إلا إنه يشدد على أن «إنهاء السيطرة على الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية في حدود حزيران ١٩٦٧ لا يجسدان، بالضرورة، الرؤية ذاتها ولا يؤديان إلى حل واحد فقط». ويورد لادعائه هذا إسناداً مما كان «في صلب رؤية رئيس الحكومة إسحاق رابين بالنسبة لعملية أوسلو»، إذ كان رابين يريد ـ كما يقول هكوهين ـ الفصل بين عنصرين: التمسك بإنهاء السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، إلى جانب رفض فكرة أن هذا المسار سيؤدي بالضرورة إلى الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود حزيران ١٩٦٧، ولا إلى إقامة دولة فلسطينية بالطبع.

ويضيف هكوهين زاعماً بأن «سعي رابين إلى إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين قد تحقق بالكامل، فعلاً»، وذلك بعد اغتياله، «حيث أصبح ما يزيد عن ٩٠٪ من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية تحت سيطرة فلسطينية وليس تحت احتلال إسرائيلي»!

بكلمات أخرى ـ كما يضيف المؤلف ـ فإن الخلاف بين إسرائيل والفلسطينيين (وبين الإسرائيليين أنفسهم) «لم يعد يدور حول طريقة إنهاء الاحتلال وإنما حول مستقبل القدس الشرقية ومنطقة C (التي تضم جميع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، معسكرات الجيش الإسرائيلي، الطرق الرئيسية، المناطق الحيوية والفضاء المفتوح على مشارف غور الأردن) وحول مدى الضرورة الأمنية لمواصلة السيطرة الإسرائيلية على هذا الفضاء».

يعرض الكاتب «الفرضيات الأساس المركزية الأربع» التي يؤسس عليها مؤيدو «الانسحاب من يهودا والسامرة وحل الدولتين» موقفهم، وفي مقدمتهم أيضا كبار المسؤولين الأمنيين السابقين، وهي: ١. الانفصال، بما يشمله من إخلاء واسع لمستوطنات يهودية، سيقرر الحدود، يقلص مساحات التماس والاحتكاك ويخلق واقعاً جديداً يقود نحو الاستقرار؛ ٢. في حال زعزعة الاستقرار إلى درجة تشكيل تهديد أمني غير محتمل، سيكون بإمكان الحكومة الإسرائيلية اتخاذ القرار اللازم وإرسال الجيش الإسرائيلي لشنّ هجوم ينهي التهديد الصادر من مناطق الدولة الفلسطينية؛ ٣. الجيش الإسرائيلي، بتفوقه العسكري الدائم والثابت، سيكون قادرا على إزالة أي تهديد أمني في غضون أيام قليلة؛ ٤. الانسحاب من مناطق الضفة الغربية وإنهاء الاحتلال سيضمنان دعماً دوليا واسعا لأي عملية عسكرية كهذه تقدم عليها.

ويؤكد الكاتب رفضه لهذه الفرضيات الأربع كلها «من وجهة النظر العسكرية ـ الاستراتيجية»، بادعاء مركزي هو أنه «إزاء التغيرات الجوهرية في طابع الحروب والمجتمع الدولي (بما في ذلك الثورة في مجال الاتصالات) خلال القرن الحالي، فمن المؤكد أن يؤدي الانسحاب الإسرائيلي من يهودا والسامرة وغور الأردن وإقامة دولة فلسطينية في هذه المناطق إلى وضع دولة إسرائيل أمام تهديد أمني ـ استراتيجي غير مسبوق».

في تعليل رفضه لهذه الفرضيات، يطرح معد الكراسة الادعاءات التالية:

منطق الحرب مع «حزب الله» ـ الذي تبنته حركة «حماس»، مع التعديلات اللازمة في قطاع غزة، والذي سيتم تبنيه بالتأكيد في الضفة الغربية عقب الانسحاب الإسرائيلي ـ يرسم خطوطا عريضة للسيناريو الأمني الأكثر خطورة الذي قد يتطور في داخل مناطق الدولة الفلسطينية الواقعة في قلب مناطق جبلية تشرف على المناطق الساحلية في دولة إسرائيل، والقريبة جدا من التجمعات السكنية المركزية فيها، كما تشرف على جميع الموارد والمنشآت الاستراتيجية الموجودة في المنطقة.

سيتعاظم هذا الخطر بدرجة كبيرة في حال نشوب قتال متواز في الوقت ذاته على جبهات مختلفة، في قطاع غزة، وفي لبنان وربما في سورية أيضا (بعد إعادة تثبيت نظام الأسد، بدعم إيراني مستمر). وأصبح سيناريو القتال المتزامن في غزة ولبنان يعتبر، منذ الآن، احتمالا وارداً، فكم بالحري عندما يصبح قطاع غزة جزءا من الدولة الفلسطينية التي ستقام؟ مثل هذا السيناريو سيضع إمكانيات الرد من جانب الجيش الإسرائيلي في مأزق صعب، وبالأساس مأزق استراتيجي ـ عملاني قد يحول، جراء اعتبارات داخلية وعالمية، دون تركيز الجهود الكافية على حلبة الضفة الغربية، مما سيزيد من صعوبة إعادة احتلالها من جديد، بدرجة كبيرة.

نزع سلاح الدولة الفلسطينية المستقبلية ـ وهو شرط أساس لإقامتها، حتى في منظور مؤيدي هذا الخيار، من اليمين ومن اليسار على حد سواء ـ غير قابل للتحقيق، كما أثبت، بصورة قاطعة، الفشل المدوي في نزع السلاح في قطاع غزة في إطار اتفاقيات أوسلو، بالرغم من تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الإجراء، في عدد من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها.

غياب التواجد والسيطرة الإسرائيليين في غور الأردن سيؤدي إلى نشوء اتصال جغرافي، على الأرض، بين الدولة الفلسطينية والعالم العربي الإسلامي في شرق الأردن (وهو الاحتمال الذي أثار قلق بن غوريون منذ العام ١٩٤٨) وسيزيد كثيرا من صعوبة منع التسليح في تلك المناطق.

الإخلاء الواسع لمستوطنات يهودية في الضفة الغربية لن يؤدي إلى تخفيف حدة الصراع، كما يدعي مؤيدو الانفصال، بل العكس هو الصحيح، كما يمكن الاستنتاج من سير العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين منذ بداية عملية أوسلو، وخاصة بعد الانفصال عن قطاع غزة. ففي النموذج الغزّيّ، الذي يمثل الانفصال التام، تطبيقا لشعار «نحن هنا وهم هناك»، يحتاج تفعيل القوة العسكرية إلى موارد هائلة: دبابات، طائرات حربية، قوات برية واسعة من حين إلى آخر، ناهيك عن الجهود الهائلة اللازمة لمقاومة الأنفاق ولبلورة طرق قتالية ملائمة لمواجهة التحديات المستجدة، مثل «إرهاب الطائرات الورقية والبالونات». في المقابل، فإن الانسحاب الجزئي (في مناطق A، B و C حيث التداخل العميق بين التجمعات السكانية الفلسطينية والإسرائيلية في مختلف البنى التحتية والعديد من مجالات الحياة المختلفة) يخلق توازنا هجينا يلغي الحاجة إلى عملية عسكرية مكثفة وقوية. لكن، في وضع لا تكون فيه ثمة مستوطنات يهودية متداخلة في الحيز، سيكون من الضروري تنفيذ أي عملية عسكرية لإحباط عمليات إرهابية أو تنظيمات معادية من خلال التحرك في قلب التجمعات السكانية الفلسطينية، مما قد يعرضها لمقاومة عنيفة تستوجب إدخال قوات عسكرية كبيرة جدا.

إذا ما تحولت الدولة الفلسطينية إلى كيان إرهابي قوي، كما حصل في قطاع غزة، فستضطر إسرائيل إلى اللجوء إلى عمليات عسكرية واسعة جدا لإزالة التهديد وستكون هذه، بالضرورة، عمليات قاسية جدا وبأثمان باهظة. أما أولئك الذين يدّعون بأن الجيش الإسرائيلي قادر على إعطاء أجوبة مناسبة، نهائية وحاسمة، لهذه التحديات، فإنما يذرون الرمال في أعين الجمهور (سواء كان الأمر عن وعي وقصد أم نتيجة خداع ذاتي). وهذا من دون الأخذ في الحسبان سيناريوهات القتال المتزامن على عدة جبهات.

بالنظر إلى تجارب الحروب الثلاثة الأخيرة بين إسرائيل وحركة «حماس» (٢٠٠٨، ٢٠١٢ و٢٠١٤)، يمكن التأكيد على أن إعادة احتلال مناطق الضفة الغربية ليس أنه لن يحظى بشرعية دولية فقط، بل إن إسرائيل ستتعرض بالتأكيد لضغوط دولية مكثفة من أجل سحب قواتها من هناك. وحتى روسيا، الدولة العظمى، لم تكن محصنة من العقوبات الدولية في أعقاب احتلالها شبه جزيرة القرم ـ التي تشكل جزءا صغيرا من أوكرانيا ـ فكم بالحري احتلال الضفة الغربية الذي سيشكل احتلالا لدولة سيادية كاملة؟

ختاماً، يشير مؤلف الكراسة إلى أن ما ورد فيها «لا يشكل توصيات لتبني هذا الحل أو سواه للصراع الإسرائيلي ـ العربي، ولا لتدمير السلطة الفلسطينية بالتأكيد. لكن تبني الرؤية الأمنية ـ الاستراتيجية التي تستند إليها سيكون ذا تأثير كبير على الخطوط العريضة لأي اتفاق سلام مستقبلي، بحيث يضمن استمرار السيطرة الأمنية ـ الاستراتيجية على منطقة C».

تقارير خاصة

تقديرات أمنية للعام ٢٠١٩

كوخافي يضع الاستعدادات لحرب في قطاع غزة على رأس سلّم أولويات الجيش الإسرائيلي!

«معهد أبحاث الأمن القومي»: مطلوب عمليات سياسية لمواجهة التحديات الأمنية أمام إيران وفي الساحتين الشمالية والفلسطينية

أصدرت شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية («أمان»)، الأسبوع الماضي، تقديراتها الاستخباراتية للعام ٢٠١٩ وعمّم الجيش الإسرائيلي أجزاء منها على وسائل الإعلام.

وأشارت هذه التقديرات إلى أن حركة «حماس» قد تبادر إلى عملية هجومية واسعة النطاق تقود إلى حرب، في محاولة منها للحصول على تعاطف دولي يؤدي إلى تغيير الوضع الإنساني في قطاع غزة. وأكدت «أمان» أنها غيّرت تقديراتها السابقة بأن حركة «حماس» لن تُقدم على شنّ عملية عسكرية أو على الدخول في حرب، وتعتبر الآن أنه في أعقاب عدم رضى الحركة عن تقدم المحادثات مع الوسطاء المصريين فهي تعتقد في الوقت الحالي أن من شأن خطوة متطرفة فقط أن تؤدي إلى تغيّر الأوضاع في القطاع.

وأشارت «أمان» إلى أن «حماس» قد تطلق صواريخ في اتجاه المدن الإسرائيلية، وقد تعمل من داخل أنفاق، أو قد تقوم بإطلاق قذائف مضادة للمدرعات ضد أهداف عسكرية أو مدنية، في محاولة لإسقاط عدد كبير من الخسائر بهدف جرّ إسرائيل إلى ردّ مختلف عن عملياتها خلال جولات القتال القصيرة. وأكدت أن «حماس» باتت على استعداد لتحمّل مخاطر، ولفتت إلى أن زعيم «حماس» في غزة، يحيى السنوار، يعتبر العمليات المسلحة وسيلة من أجل تحقيق أهداف مهمة لقطاع غزة، ولن يتردّد في الدخول في مواجهة واسعة حتى لو كان الثمن مساً شديداً بـ«حماس» وقواعدها. وتوقعت «أمان» اندلاع حرب شبيهة بالحربين اللتين اندلعتا في العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٤، وعدم احتلال القطاع فترة طويلة.

ولم تستبعد تقديرات «أمان» احتمال اشتعال الوضع في مناطق الضفة الغربية أيضاً.

وذكرت مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى أنه في إثر هذه التقديرات، قرر الرئيس الجديد لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال أفيف كوخافي، وضع الاستعدادات لحرب في قطاع غزة في رأس سلم أولويات الجيش.

وصادق كوخافي، في الأسابيع الأخيرة، على عدة خطط حربية لعمليات عسكرية في القطاع بسيناريوهات متعددة، وفقاً لقرار الحكومة الإسرائيلية. وقام بعقد اجتماعات مع قادة المنطقة العسكرية الجنوبية ومع جهات ذات علاقة. كذلك شكّل «مديرية أهداف» تكون مهمتها تحديد أهداف نوعية في القطاع من أجل مهاجمتها. وتضم هذه «المديرية» ضباط استخبارات وضباطاً ميدانيين مهمتهم تحليل نوعية الأهداف وبناء خطة عمل لمهاجمتها.

وقرر كوخافي زيادة عدد بطاريات «القبة الحديدية»، وأن يقوم بتشغيلها جنود في الخدمة النظامية بدلاً من جنود الاحتياط.

إيران وسورية

من ناحية أخرى قالت تقديرات شعبة «أمان» إن الغارات الجوية الإسرائيلية في سورية أدت إلى تغيير نهج إيران في هذا البلد، وإلى قيامها بنقل جنودها وقواعدها بعيداً عن منطقة الحدود مع إسرائيل إلى منطقة تعتبرها آمنة أكثر بالقرب من العراق.

وأشارت التقديرات إلى أن طهران قد تحاول بناء منشآت عسكرية وصاروخية في العراق، ورأت أن ذلك يُلزم إسرائيل بتكثيف جهودها الاستخباراتية حيال العراق مع احتمال القيام بخطوات عملانية هناك إذا ما تحوّل الانتشار الإيراني إلى تهديد عسكري.

وفي الوقت عينه قالت التقديرات إنه يبدو أن إيران تتبنى موقفاً عدائياً أكثر حيال إسرائيل، كما يدل على ذلك قيامها بإطلاق صاروخ في اتجاه هضبة الجولان الشهر الفائت، رداً على هجوم مفترض نفّذه الجيش الإسرائيلي.

وأفادت التقديرات أن ميل إيران إلى الرد على الغارات الجوية الإسرائيلية تعزز نتيجة حصول الجيش السوري على بطاريات «إس-٣٠٠» الروسية المتطورة للدفاع الجوي. كما أفادت أن إيران ما تزال ملتزمة بالاتفاق النووي من العام ٢٠١٥، الذي وافقت فيه طهران على تقييد تصنيعها المواد النووية في مقابل تخفيف العقوبات، وذلك على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة منه العام ٢٠١٧. وفي الوقت عينه أكدت التقديرات أنه في حال انسحاب إيران من الاتفاق يمكنها إنتاج مواد انشطارية خلال عام، ويمكنها خلال عام آخر تحويلها إلى قنبلة. وأشارت إلى أن مسؤولين إيرانيين يدرسون إمكانية مخالفة الاتفاق النووي عبر تخصيب اليورانيوم أكثر من الحد المسموح كوسيلة تفاوض.

وأعربت تقديرات «أمان» عن اعتقادها بأن فرض العقوبات الأميركية على إيران تسبب مشاكل خطرة للنظام الفقير هناك. وأشارت إلى أن الحكومة الإيرانية تواجه انتقادات شديدة في الداخل بسبب اقتصاد البلد المتدهور، لكنها أكدت أنه لا يبدو أن هناك حركات شعبية لإسقاط النظام في الأفق المنظور.

تقديرات «معهد أبحاث الأمن القومي»: التحديات الأساسية إيران والساحتان الشمالية والفلسطينية

وقبل صدور تقديرات شعبة «أمان» أصدر «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب تقديراً لوضع الأمن القومي لإسرائيل في مطلع العام ٢٠١٩ ذكر فيه أنه في النقطة الزمنية الحالية، وأكثر من أي وقت في الأعوام الماضية، وفي أعقاب التطورات الإقليمية والعالمية التي حدثت في الأعوام الأخيرة، يبدو أن إسرائيل تقف وحدها أمام التحديين الاستراتيجيين الأساسيين: الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتمركُز إيران في الساحة الشمالية.

وأضاف أنه ليس لدى إسرائيل اليوم رؤية واضحة، خفية أو علنية، فيما يتعلق بمسألة جوهرية من منظور مستقبلي: انفصال - سياسي، جغرافي وديموغرافي عن الفلسطينيين، على أساس تسوية تقسيم البلد، أو ضم الضفة الغربية وتحمُّل مسؤولية نحو ٢٫٥ مليون فلسطيني. ولا يبدو أن «صفقة القرن» للرئيس ترامب تحمل بشرى، بمعنى أنها ستكون جذابة لإسرائيل، وللفلسطينيين أو للطرفين، وإذا لم تحدث مفاجأة، فإنها لا تقدم حلاً. بناء على ذلك، من الأصح أن نتبنى استراتيجيا تسمح بمرونة وملاءمات بحسب التطورات والظروف القاهرة والقيود التي تنطوي عليها مجموعة متنوعة من سيناريوهات محتملة.

غزة: مواجهة مفتوحة على التصعيد.

وأشار إلى أن المخطط الاستراتيجي للساحة الإسرائيلية - الفلسطينية، كما صاغه «معهد أبحاث الأمن القومي»، يدعو إلى التركيز على السبيل الواجب انتهاجه لفتح الطريق نحو الانفصال عن الفلسطينيين، ومنع الانزلاق (عن قصد أو من تقصّي الدلالات) نحو واقع الدولة الواحدة، والمحافظة على القدرة على الدفع مستقبلاً بتسويات سياسية، وبهذه الطريقة المساعدة على تحصين إسرائيل كدولة يهودية، ديمقراطية، آمنة وأخلاقية.

وقال إنه حتى في الساحة الشمالية، للعمل السياسي دور حيوي. فإيران ليست في وارد التخلي عن هدفين استراتيجيين مركزيين - قدرة نووية ونفوذ إقليمي - لكن من المتوقع أن تعمل على تكييف خططها وطريقة تحقيقها وفق الواقع الإقليمي والدولي المتغير، وربما يدفعها هذا التكيف إلى تأجيل تحقيقهما. من هنا لن تُخرج إيران طوعاً قواتها والتنظيمات الدائرة في فلكها من سورية. لقد وظفت في سورية موارد كثيرة وهي لن تتخلى عن إنجازاتها في أراضي تلك الدولة التي تحتل مكاناً مركزياً في مقاربتها لنفوذها الإقليمي، وخصوصاً في تحصين الذراع الشيعية الغربية. لهذا الغرض تنشر إيران شبكة أدوات تتضمن: قوات - محلية وأجنبية - تساعد حالياً بشار الأسد على ترسيخ حكمه في سورية من جديد ويمكن استخدامها (أيضاً) ضد إسرائيل، عندما تخدم خطوة في هذا الاتجاه المصلحة الإيرانية؛ وتعمل إيران على تشييع مناطق في سورية، لديها فيها مصالح استراتيجية، مثل الحدود السورية-اللبنانية، وتقوم بتشغيل أجهزة تعليم وتثقيف من أجل نشر أفكارها وسط جماهير متعددة في سورية. ومن خلال هذه الخطوات تحصن إيران نفوذها لوقت طويل، وهي تعمل ببطء وإصرار، وفي الوقت عينه تحرص على إرضاء نظام الأسد وعدم تحدّيه أكثر من اللزوم.

وأكد التقدير أنه لا يمكن لجم التمركز الإيراني في سورية من خلال عمليات عسكرية فقط، بل المطلوب عمليات سياسية. وروسيا هي العنوان المركزي لذلك، وهي بدورها ترى نفسها كعنصر توازن بين القوات بما يتلاءم مع مصالحها. وبالاستناد إلى هذا التقدير، يجب على إسرائيل تشجيع عمليات مكملة تركز في الأساس على روسيا، وأيضاً على نظام الأسد، لإقناعهما بأن مواصلة بناء المواقع الإيرانية في سورية ستضر بنظام الأسد وبقدرته على جعل الوضع مستقراً في سورية والبدء بعملية إعادة بنائها. وتستطيع إسرائيل أيضاً بلورة تحالف مع دول عربية سنية براغماتية، تكون مستعدة لتوظيف موارد في إعادة بناء سورية شرط إبعاد إيران وتأثيرها من هناك. ويجب التشديد على أن المعركة بين الحروب التي تخوضها إسرائيل ضد التمركز الإيراني في سورية يمكن أن تخلق أوضاعاً – مثل المس بقوات روسية أو المس بشدة بنظام الأسد - من شأنها أن تؤدي إلى تغيير موقف روسيا من إسرائيل، ومن عملياتها في سورية، وإلى خطوات حازمة من جانبها في اتجاه إغلاق الباب أمام النشاط الجوي الإسرائيلي في أجواء سورية.

وشدّد التقدير على أن السبيل إلى تحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي هو من خلال الدفع قدماً بمكانتها الإقليمية، في ضوء تطابق المصالح مع دول عربية سنية مركزية، في الأساس من أجل لجم النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة. ومفتاح ذلك هو حدوث انعطافة في العملية السياسية مع الفلسطينيين، وحدوث تطورات إيجابية في هذا الاتجاه ستكون في الواقع مهمة، ليس فقط بالنسبة إلى الساحة نفسها، بل في المقابل أيضاً ستساعد إسرائيل على مواجهة التحديات الاستراتيجية المركزية التي تواجهها.

تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم»:

قضاة المحكمة الإسرائيلية العليا يقومون بدور مركزي في تأصيل صناعة الاحتلال والاستيطان وتعميق سلب أراضي الفلسطينيين!

أصدرت منظمة «بتسيلم»، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، تقريراً جديداً بعنوان «عدالة زائفة: مسؤولية قضاة محكمة العدل العليا عن هدم منازل الفلسطينيين وسلبهم» أكدت فيه أنه عوضاً عن قيام هؤلاء القضاة بواجبهم والإقرار بأنّ سياسة إسرائيل مخالفة للقانون ومنعها من هدم المنازل، فإنهم يختارون مرّة تلو الأخرى منح هذه السياسة شرعيّة قانونيّة وشرعنتها على المستويين القانوني والجماهيري. وهكذا فإن القضاة لا يخونون وظيفتهم فحسب بل أيضاً يقومون بدور مركزي في تأصيل صناعة الاحتلال والاستيطان وكذلك تعميق سلب أراضي الفلسطينيين.

وفيما يلي أبرز ما جاء في هذا التقرير:

في بداية شهر أيلول عام ٢٠١٨ وبعد سنوات من المداولات القضائيّة قرّر قضاة محكمة العدل العليا الإسرائيلية أنّه لا يوجد ما يمنع قانونياً هدم تجمّع خان الأحمر، بحجة أنّ البناء في المنطقة الواقعة على بُعد نحو كيلومترين جنوبيّ مستوطنة كفار أدوميم مخالف للقانون.

وحين تعتبر المحكمة في قرارها أنّ هدم القرية ليس سوى مسألة تتعلّق بـ«تطبيق القانون» فهي تنوب عن الدولة بأمانة تامّة، إذ تضع إسرائيل في هذا الإطار مجمل سياستها تجاه البناء الفلسطيني في أنحاء الضفّة الغربيّة طيلة سنوات. وعلى مستوى التصريحات تطرح السّلطات الإسرائيلية مسألة هدم منازل الفلسطينية على أنّها مجرّد مسألة بناء مخالف محض للقانون وكأنّما لا توجد لإسرائيل غايات بعيدة المدى في الضفة الغربية، وكأنّما لا توجد لهذه المسألة إسقاطات وآثار بعيدة المدى على حقوق الإنسان لمئات آلاف البشر وضمن ذلك على قدرتهم على المعيشة وكسب الرّزق وإدارة حياتهم.

تبنّت المحكمة العليا هذه الرؤية بتمامها. ففي آلاف القرارات والأحكام الصادرة خلال السنوات في ملفّات موضوعها هدم منازل الفلسطينيين في الضفة اعتبر القضاة سياسة التخطيط الإسرائيلية قانونيّة ولا تشوبها شائبة مسلّطين الضوء في جميع الحالات تقريباً على الجانب التقنيّ: هل يمتلك من قدّم الالتماس ضدّ الهدم رخصة بناء؟. ومراراً وتكراراً يغضّ القضاة الطرْف منذ البداية عن غايات وأهداف السياسة الإسرائيلية ويتجاهلون حقيقة أنّ إسرائيل تمنع البناء عن الفلسطينيّين بشكل شبه كلّي كما يتجاهلون عواقب ذلك: الحياة بالحدّ الأدنى من متطلّبات المعيشة وأحياناً بظروف بائسة ومشينة والاضطرار إلى بناء منازلهم دون ترخيص والقلق الدّائم نتيجة انعدام اليقين المخيّم على المستقبل.

سياسة التخطيط في الضفة الغربيّة

يعمل جهاز التخطيط الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية لخدمة سياسة تعميق وتوسيع السيطرة الإسرائيليّة على الأراضي في أرجاء الضفة الغربية. وفيما يتعلّق بالتخطيط للفلسطينيّين تعمل الإدارة المدنيّة على منع أيّ تطوير وتقليص مسطّح البلدة وتكثيف البناء. الهدف من ذلك إبقاء أقصى ما يمكن من الأراضي احتياطيّاً لاحتياجات إسرائيل وعلى رأسها توسيع المستوطنات. أمّا حين يتعلّق الأمر بالمستوطنات - علماً أنّ إقامتها مخالفة للقانون أصلاً - فأداء الإدارة المدنيّة معاكس تماماً: يعكس التخطيط للمستوطنات احتياجاتها الحاليّة والمستقبليّة ومن هنا السّعي لإدخال أكبر مساحة ممكنة من الأراضي ضمن الخريطة الهيكليّة بهدف السيطرة على أقصى ما يمكن من مورد الأرض. وهذا التوجّه في التخطيط يؤدّي إلى الهدر في تطوير البنى التحتيّة وفقدان مناطق طبيعيّة والتخلّي عن مساحات مفتوحة.

تحقّق إسرائيل هذه الغاية بطرق عدّة، فأوّلاً هي تمنع الفلسطينيّين من البناء في نحو ٦٠٪ من مناطق C (وتشكّل ما يقارب ٣٦٪ من مجمل أراضي الضفّة الغربيّة) بواسطة منح مختلف التعريفات القانونيّة لمساحات شاسعة (وأحياناً يتطابق أكثر من تعريف على منطقة واحدة). وهذه التعريفات تُستخدم جميعها بهدف تقليص الحيّز المتاح للتطوير الفلسطينيّ إلى حدّ كبير.

وثانياً، غيّرت إسرائيل في قانون التخطيط الأردني السّاري في الضفة واستبدلت كثيراً من بنوده بأمر عسكريّ بحيث نقلت كلّ صلاحيّات التخطيط في الضفة إلى مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنيّة وألغت أيّ تمثيل فلسطينيّ في لجنة التخطيط. وهكذا أصبحت الإدارة المدنيّة المسؤول الوحيد عن التخطيط والتطوير في الضفة الغربية، سواء في البلدات الفلسطينية أو في المستوطنات.

وثالثاً، تستغلّ إسرائيل سيطرتها الحصريّة على جهاز التخطيط لتمنع التطوير الفلسطيني بشكل شبه تامّ ولكي تكثّف البناء حتى داخل الـ٤٠٪ المتبقّية التي لا يُمنع الفلسطينيون مسبقاً من البناء فيها. وفي تشرين الأوّل ٢٠١٨ قال رئيس الإدارة المدنيّة خلال جلسة في الكنيست إنّه لا يوجد اليوم أيّ تخطيط للفلسطينيّين وفقاً لتعليمات مسؤولين سياسيّين.

لكن كي تُظهر إسرائيل أنّ جهاز التخطيط يُدار على نحوٍ لائق تدّعي أنّ التخطيط في البلدات الفلسطينيّة يتمّ وفقاً لخرائط هيكليّة أعدّها الانتداب البريطاني في أربعينيّات القرن الماضي- تعرّف الاستخدامات المختلفة للأراضي في جميع أنحاء الضفة- علماً منها أنّ هذه الخرائط بعيدة كلّ البُعد عن تلبية الاحتياجات الحاليّة للسكّان الفلسطينيّين. صحيح أنّ الإدارة المدنيّة أعدّت مئات «الخرائط الهيكليّة الخاصّة» للبلدات الفلسطينيّة بزعم استبدال الخرائط الانتدابيّة لكنّ حتى هذه الخرائط الإسرائيليّة غايتها التضييق على الفلسطينيّين وتقييد البناء إذ إنّ جلّ ما تفعله هو تطويق البلدات عبر ترسيم حدود تتاخم المناطق العمرانيّة للبلدة (بموجب صور جوّيّة للبلدة).

وتنعكس نتائج هذه السياسة جلياً في المعطيات:

طلبات رخص بناء: وفقاً لمعطيات الإدارة المدنيّة قدّم الفلسطينيّون ٥٤٧٥ طلبات ترخيص بناء في الفترة الواقعة بين عام ٢٠٠٠ ومنتصف عام ٢٠١٦ وتمّت الموافقة على ٢٢٦ طلباً فقط، أي نحو ٤٪ من الطلبات.

أوامر هدم: على مرّ السّنوات أصدرت الإدارة المدنيّة آلاف أوامر الهدم لمبانٍ فلسطينيّة. وفقاً لمعطيات الإدارة المدنيّة صدر ١٦٧٩٦ أمر هدم في الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٨ وعام ٢٠١٧، نُفّذ منها ٣٤٨٣ أمراً (نحو ٢٠٪) ولا يزال ٣٠٨١ أمر هدم (نحو ١٨٪) قيد المداولة القضائيّة. حتى عام ١٩٩٥ (عام توقيع اتّفاقيّة المبادئ الانتقاليّة) أصدرت الإدارة أقل من ١٠٠ أمر هدم سنويّاً لكن منذ ذلك العام أخذ يتزايد تدريجيّاً إصدار أوامر الهدم حتى بلغ معدّل ١٠٠٠ أمر سنويّاً منذ العام ٢٠٠٩.

تنفيذ هدم: وفقاً لمعطيات «بتسيلم» منذ عام ٢٠٠٦ (العام الذي بدأت فيه «بتسيلم» بتوثيق هدم المنازل) وحتى نهاية عام ٢٠١٨ هدمت إسرائيل على الأقلّ ١٤٠١ منزل فلسطينيّ في الضفة الغربية بدون القدس الشرقية. في أعقاب الهدم فقد على الأقل ٦٢٠٧ أشخاص منازلهم بينهم على الأقل ٣١٣٤ قاصراً. وفي التجمّعات التي لا تعترف بها إسرائيل وجزء كبير منها مهدّد بالتهجير تهدم الدولة منازل السكّان مراراً وتكراراً. خلال هذه الفترة شرّدت إسرائيل مراراً في هذه التجمّعات ١٠١٤ فلسطينيّاً بينهم ٤٨٥ قاصراً نتيجة لهدم منازلهم المتكرّر.

التخطيط في المستوطنات صورة عكسية لما يحدث في البلدات الفلسطينيّة: ما عدا في مدينة الخليل أقيمت جميع المستوطنات في أراضٍ مفتوحة وأعدّت لجميعها تقريباً خرائط هيكليّة مفصّلة وسخيّة استبدلت الخرائط الانتدابيّة القديمة التي كانت سارية على تلك الأراضي. تشمل الخرائط الجديدة تفصيلاً لاستخدامات الأرض المختلفة بما يتلاءم مع احتياجات البلدة الحديثة وبضمنها المساحات العامّة والمساحات الخضراء ومساحات للتوسّع والتطوير المستقبليّ تتعدّى بكثير احتياجات التكاثر السكّانيّ الطبيعيّ. كذلك اهتمّت الإدارة المدنيّة بشقّ شبكة شوارع حديثة تصل المستوطنات بعضها ببعض وتصلها بالجانب الآخر من الخطّ الأخضر، وخلال ذلك طوّقت البلدات الفلسطينيّة وقيّدت إمكانيّات تطويرها.

قرارات المحكمة العليا شرعنة تامّة لجهاز التخطيط

قدّم الفلسطينيّون على مرّ السّنين مئات الالتماسات إلى محكمة العدل العليا مطالبين بإلغاء أوامر الهدم التي أصدرتها الإدارة المدنيّة. في معظم الحالات تُصدر المحكمة أمراً مؤقتاً بتجميد الهدم يمنع الدولة من تنفيذه إلى حين البتّ في القضيّة. لكن هذا التجميد يجبي في أحيان كثيرة ثمناً باهظاً من السكّان. فمثلما تمنع المحكمة الدولة من الهدم تمنع أيضاً السكّان الفلسطينيّين من بناء المنازل والمباني العامّة أو الاتّصال بشبكات البنى التحتية أو حتّى ترميم المباني القائمة، بما في ذلك الترميمات الضروريّة. بذلك يجد السكّان الفلسطينيّون أنفسهم خاضعين لفترات طويلة من التجميد وانعدام اليقين بخصوص مستقبلهم.

في نهاية الأمر ترفض المحكمة كثيراً من الالتماسات، حيث يرفض القضاة جميع الحجج المبدئيّة التي طرحها السكّان بخصوص سياسة التخطيط التي تطبّقها إسرائيل في الضفة بل هم يرفضون حتى النظر في بعض هذه الحجج. وهناك التماسات يسحبها الملتمسون أنفسهم، أحياناً في أعقاب تبليغ من الدولة بأنّها لا تعتزم تنفيذ أمر الهدم في هذه المرحلة وبعد أن التزمت تجاه الملتمسين بإخطارهم مسبقاً إذا غيّرت موقفها. ولكن بناءً على المعلومات المتوفّرة لدى «بتسيلم» لم يحدث ولو مرّة واحدة أن قبل القضاة التماساً قدّمه فلسطينيّون ضدّ هدم منزلهم.

ولا يرى القضاة أيّ غضاضة في الإعلان عن «أراضي دولة» أو عن «مناطق تدريبات» في الضفّة الغربيّة، ورغم تقديم حجج تطعن في قانونيّة هذه الإجراءات أمام القضاة قبل هؤلاء في كلّ مرّة ادّعاء الدّولة بأنّ البناء الفلسطينيّ مخالف للقانون وعليه يجب هدم المباني. ولطالما قبلت المحكمة العليا موقف الدولة القائل بأنّه لا يُسمح بأن يبني الفلسطينيّون على «أراضي الدّولة» علماً أنّ الأمر مسموح للمستوطنين.

وأقرّ القضاة أنّ التغيير الذي أجري على قانون التخطيط الأردنيّ قانونيّ وضروريّ، رغم أنّ القانون الإنسانيّ الدوليّ يمنع الدولة المحتلّة من إجراء تغييرات على القانون المحلّي عدا استثناءات لا تنطبق في الحالة التي أمامنا. بذلك تجاهل القضاة حقيقة أنّ هذا التغيير أتاح لإسرائيل أن تركّز في يديها مجمل جهاز التخطيط وأن تُخرج الفلسطينيّين من جميع لجان التخطيط وأن تمنعهم من المشاركة في تقرير مستقبلهم. هذا التغيير هو ما أتاح في السنوات اللّاحقة إقامة جهازي تخطيط متوازيين، واحد للفلسطينيّين وواحد للمستوطنين.

وتضفي المحكمة على سياسة الدولة طابع الشرعيّة القانونيّة بشكل ضمنيّ أيضاً وذلك عبر وسيلتين: تمويه الفروق بين أجهزة التخطيط المختلفة، والانتقائيّة في التعامل مع أحكام القانون الدوليّ.

عدلٌ زائف

تتعامل المحكمة العليا مع جهاز التخطيط الذي أقامته إسرائيل للسكّان الفلسطينيّين في الضفة وكأنّه جهاز تخطيط مماثل لذلك الذي أقامته للمستوطنين، برغم أنّ الفرق بين الجهازين شاسع. وقال القاضي حنان ملتسر، في إحدى جلسات النظر في التماسات خان الأحمر التي انعقدت خلال عام ٢٠١٨، إن هناك «قانوناً واحداً للجميع» حين تطرّق إلى تطبيق قوانين التخطيط والبناء على الفلسطينيّين والمستوطنين سواءً بسواء. غير أنّ السياسة التي تتّبعها إسرائيل مع المستوطنين معاكسة لتلك التي تتّبعها مع الفلسطينيّين. ورغم صرخات ادعاء المظلوميّة التي تعلو من حين لآخر في أوساط المستوطنين يكفي النظر إلى الواقع كما هو لرؤية الفرق الشاسع بين التخطيط لأجل المستوطنين والتخطيط لأجل الفلسطينيّين. ففي الأعوام الخمسين الماضية أقامت الدولة نحو ٢٥٠ مستوطنة جديدة يحظر القانوني الدولي إقامتها أصلاً، وفي الفترة نفسها أقامت بلدة فلسطينيّة واحدة فقط نُقل إليها تجمّع بدويّ كان قائماً في منطقة خصّصتها إسرائيل لتوسيع مستوطنة. وهكذا فحتى إقامة البلدة الوحيدة هذه جاءت لخدمة احتياجات إسرائيل. في المقابل أقامت إسرائيل جهازاً لا يتيح للفلسطينيّين الحصول على رخص بناء ويبذل جهوداً ملحوظة في فرض شروط مشدّدة على أيّ بناء يخدم السكّان الفلسطينيّين ومن ثمّ التشدّد في تطبيقها أيضاً.

إن الفجوة شاسعة بين هذا الواقع والواقع الذي تصفه آلاف قرارات المحكمة العليا، حيث يكتب القضاة عن «سلامة الأداء» وعن «استنفاد جميع الإجراءات» ويقبلون ادّعاءات الدولة بحرفيّتها حول التخطيط لأجل الفلسطينيّين، وفي النهاية يسمحون للدولة بهدم منازل مقدّمي الالتماس ويفرضون عليهم العيش في بؤس مستديم. صحيح أنّ المحكمة ليست من يسنّ القوانين ولا هي من يضع السياسة أو يطبّقها لكنّ من صلاحيّة قضاة المحكمة - ووظيفتهم - الإقرار بأنّ سياسة إسرائيل مخالفة للقانون ومنعها من هدم المنازل. وعوضاً عن القيام بواجبهم يختار القضاة مرّة تلو الأخرى منح هذه السياسة شرعيّة قانونيّة وشرعنتها على المستويين القانوني والجماهيري. وهكذا فإن القضاة لا يخونون وظيفتهم فحسب بل أيضاً يقومون بدور مركزي في تأصيل صناعة الاحتلال والاستيطان، وكذلك تعميق سلب أراضي الفلسطينيين.

مدار الإسرائيلي المشهد

دراسة لمعهد إسرائيلي رسمي حول حملات الدول لجمع السلاح من مواطنيها:

الدول خرجت بحملات لتشجيع إعادة الأسلحة بالتوازي مع تشديد معايير الترخيص وإسرائيل فعلت العكس!

كتب هشام نفاع:

ضمن الأفكار الرائجة في عدد من دول العالم لجمع السلاح عموماً، المرخص منه وغير المرخّص من قبل السلطات، هناك خطط للقيام بذلك مقابل تلقي مُعيدي الأسلحة مردودا ماليا وإعفاء من العقوبة لمن كان سلاحهم غير قانوني. وقد درس معهد الأبحاث التابع للكنيست هذه المسألة وأصدر مؤخراً تقريرا لخص فيه عددا من التجارب مقارناً إياها مع المعمول به والممكن عمله بهذا الصدد في إسرائيل. ويتوصل في النهاية إلى استنتاج ينطوي على مفارقة واضحة، وبصيغة رسمية.

لقد سبق الكشف عن مبادرة جهاز الشرطة الإسرائيلي لجمع أسلحة غير مرخصة من المواطنين، وذلك مقابل العفو عن المخالفين وإعفائهم من الإجراء القانوني وما يترتب عليه من عقوبات. وقد أثبتت الأرقام ان المشروع لاقى فشلا ذريعاً، إذ لم يسفر سوى عن إعادة عدد ضئيل من السلاح. يومها أعلنت وزارة الأمن الداخلي عن «حملة شرطية لجمع الأسلحة غير المرخصة.. والذين يسلمون السلاح لا يقدمون للمحكمة». وجاء في نص نُشر بالعربية: «لن تتخذ إجراءات جنائية ضد الذين يرجعون الأسلحة التي بحوزتهم، وسيحظون بحصانة تحول دون مقاضاتهم. وسيتم نشر الحملة في وسائل الإعلام وباللغة العربية في عشرات البلدات. وقد تم اختيار السلطات المحلية العربية بمصادقة شرطة إسرائيل. تهدف الحملة إلى زيادة مكافحة ظاهرة السلاح غير المرخص في المجتمع العربي».

بحسب الحملة «يمكن إرجاع الأسلحة بدون الكشف عن هوية أصحابها، ولن تتخذ إجراءات قانونية ضدهم، ويمنح المواطنون الذين يرجعون الأسلحة حصانة ضد تقديم لائحة اتهام ضدهم بامتلاك أسلحة نارية». استمرت الحملة نحو أسبوع لا غير. وقد اعترفت كل من الشرطة ووزارة الأمن الداخلي بأن الحملة لم تسفر سوى عن تسليم عدد ضئيل جداً من قطع السلاح. إذ وصل عددها إلى ١٤ قطعة سلاح فقط. وهي تشكل حوالي الصفر قياساً بالتقديرات عن الكمية الضخمة من السلاح غير المرخص المتفشي في المجتمع العربي. وهذه معطيات أكدتها تقارير رسمية بينها تقرير لمراقب الدولة ومعطيات قدمتها وزارة الأمن الداخلي أمام هيئات ولجان برلمانية ورسمية أخرى.

الهدف تقليص الظواهر السلبية المرتبطة باستخدام الأسلحة

وتقول الدراسة التي ألّفها معهد الأبحاث التابع للكنيست إن طريقة الحثّ على إعادة السلاح مقابل اغراء مالي، تأتي ضمن الجهود والسياسات الهادفة إلى تقليص الظواهر السلبية المرتبطة باستخدام الأسلحة، مثل حالات الانتحار، حوادث الرصاص والأفعال الجنائية. وتعرض تجارب عدد من الدول، منوّهة إلى أنه يجري فيها استخدام أساليب وسياسات إضافية لمكافحة انتشار السلاح. كذلك تميّز الدراسة ما بين جمع «أسلحة قانونية» والتي يحاجج كثيرون أنه يجب تقليصها هي أيضاً، وبين جمع الأسلحة «غير القانونية»، مفسّرة انها الأسلحة «التي تم شراؤها دون ترخيص، أو المسروقة، أو المهرَّبة أو المرتجلة المصنوعة يدوياً». علماً بأن هذه الدول جميعا، بما فيها إسرائيل، لديها كامل الصلاحية المنصوص عليها في القانون لفرض البنود التي تحظر حيازة سلاح بشكل غير قانوني، تقول الدراسة. حيث يجب على الشرطة لهذا الغرض العثور على الأسلحة غير القانونية، القبض عليها والقيام بإجراء جنائي لكل ملف تحقيق على حدة.

تلاحظ الدراسة أن هناك دولا تضع في مركز توجهها، ليس القبض على حاملي السلاح غير المرخص وإدانتهم، بل تقليص عدد الأسلحة التي بأيدي الجمهور. وهنا يتم التعهد لكل من يسلّم سلاحه بدفعة مالية، وفي حال سلّم سلاحاً غير قانوني يحظى أيضاً بحصانة من الإدانة الجنائية وذلك لفترة زمنية محددة. وقد استخدم عدد من الدول هذه الخطط في حالتين أساسيتين:

الأولى، حين يتم الإعلان عن أنواع من السلاح على أن حيازتها لم تعد قانونية، بعد أن كانت كذلك في الماضي. وهنا يُنظر إلى الدفعة المالية المقدمة لمن يسلم سلاحه على انها «تعويض» على تحوّل السلاح الذي كان صاحبه قد اشتراه إلى سلاح غير قانوني. وتم تنفيذ هذا النموذج في أستراليا وبريطانيا والأرجنتين وغيرها. وتلفت الدراسة إلى أن ذلك جاء بعد وقوع أحداث دموية دراماتيكية صادمة وقعت ضحيتها جموع مواطنين، وقد نفذها حاملو سلاح مرخص أو غير مرخص. لهذا لاقت هذه التعديلات دعما شعبيا واسعا.

الحالة الثانية التي استخدمت تلك الدول هذه الخطط، هي التي ارتفع فيها عدد قطع السلاح بأيدي الجمهور إلى مستويات عالية وبات يشكل مصدر تهديد وخطر حقيقيين على الأمن الشخصي للأفراد، بحيث وضعت سلطات هذه الدول في مقدمة الأولويات أمامها، هدف تقليص عدد قطع السلاح بين الناس، حتى بثمن التنازل عن إدانة المخالفين حاملي السلاح غير المرخص. هنا شكلت الدفعة المالية محفزا لحاملي السلاح غير المرخص كي يسلموه للسلطات. وبين الدول التي اعتمدت هذه السياسة البرازيل والأرجنتين.

أستراليا جمعت نحو خُمس السلاح من المواطنين

في العام ١٩٩٦ في أعقاب اعتداء دموي جماعي قررت السلطات الأسترالية اعتماد سياسة موحدة بشأن حيازة السلاح. تم منع حيازة عدد من أنواع الأسلحة وتعديلات على الأنظمة المعمول بها بشأن تخزين السلاح في بيت حامله والتمرينات على استعماله بشكل آمن. وتفيد المعطيات بأنه تم في هذه الخطة جمع ٦٤٠ ألف قطعة سلاح كانت قانونية في السابق وتم إخراجها خارج القانون في التشريعات الجديدة. كذلك تم جمع ٦٠ ألف قطعة سلاح غير قانونية. هنا لم تدفع الدولة مقابل الأسلحة غير القانونية لكنها أعطت أصحاب تلك الأسلحة حصانة من الإدانة. وقدرت السلطات أنه تم جمع نحو خُمس السلاح المنتشر بين المواطنين بهذه العملية. ودلت أبحاث لاحقة على أنه حدث تراجع في الأفعال الجنائية وفي حالات الانتحار بالسلاح.

أما في بريطانيا فتوجد أنظمة مشددة على حيازة السلاح، وبالتالي فإن الجرائم المرتبطة باستخدام السلاح قليلة نسبيا. وتعود تلك الأنظمة إلى القرن التاسع عشر وقد تم تعديلها وتجديدها مراراً على مر السنوات، أحيانا على خلفية أحداث دامية جماعية اقتُرفت بسلاح قانوني.

بين التعديلات المشددة الجديدة: يفرض على طالب حيازة السلاح واجب إثبات أنه بحاجة فعلية لحمل السلاح، وليس الاكتفاء بمقولة عمومية حول الدفاع عن النفس. ويتوجب عليه أيضاً إثبات قدرته على تخزين السلاح في مكان آمن. وتم كذلك إدخال معطيات وتفاصيل وتصنيف السجل الجنائي والحالة الصحية والمعاناة من حالات إدمان، في خلفية مقاييس ومعايير منح رخصة السلاح. في العام ١٩٩٧ في إثر ارتكاب حادث دموي بالرصاص، تم إخراج عدد من أنواع المسدسات خارج القانون البريطاني، وأعلن عن حملة لجمع الأسلحة مقابل مكافأة مالية. في الشهور العشرة الأولى التي طُبقت فيها الخطة، تم تسليم الشرطة ١٦٢ ألف قطعة سلاح ونحو ٧٠٠ طن من الذخيرة.

دولة الأرجنتين طبقت في العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ خطة قومية تم في إطارها إعادة أسلحة وذخيرة. وقد اشتملت الخطة على تقديم مبلغ مالي لكل من يعيد سلاحا قانونيا أو غير قانوني، مع إعفاء حمَلة السلاح غير القانوني من الإدانة إذا ما أعادوا أسلحتهم في الفترة الزمنية التي تعلنها السلطات للحملة. وهكذا، خلال سنة ونصف السنة تم جمع نحو ١٠٠ ألف قطعة سلاح. وهنا تبين لاحقا بواسطة أبحاث مختلفة أن عدد الحوادث المرتبطة بالسلاح قد انخفض وإن لم يؤثر ذلك على حالات الانتحار والإجرام. وجرى تفسير الأمر بأن جهات جنائية كثيرة لم تسلم سلاحها. لقد تبين من الأمثلة المذكورة أن معظم الأسلحة التي أعيدت كانت بأيدي من لم يستعملوها في جميع الأحوال. وأحيانا تمت إعادة أسلحة غير صالحة للاستعمال. وقد أشارت بعض الانتقادات إلى أن هناك جهات جنائية أعادت الأسلحة وحظيت بالحصانة فازداد عدد الجهات الجنائية غير المعتقلة والسجينة.

وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية تصرّفت عكس منطق الحملات!

يقول تقرير معهد أبحاث الكنيست في استنتاج لما يمكن تطبيقه في إسرائيل إنه يجب طرح السؤال أيضا عما إذا كان مثل هذا النهج يلائم الوضع القائم في إسرائيل، ويوفر حلولا للمشاكل القائمة. لكنه يقر أن المشكلة المركزية التي تواجهها إسرائيل هي السلاح غير القانوني الذي من غير الواضح ما إذا كان المردود المادي مقابل إعادته، كفيلا بإقناع المخالفين بتسليمه للسلطات.

ويقول المعهد البرلماني الرسمي إنه من الصعب تقدير عدد قطع السلاح غير القانوني، الجنائي منه والأمني، المنتشرة في إسرائيل. وهو يعود في هذا السياق إلى التذكير بتقرير مراقب الدولة حيث أن أهم ما ورد فيه تناول عدد الأسلحة المتراكمة في المجتمع العربي التي وصلت إلى كمٍّ خطير، وقسم من هذا السلاح مصدره سرقة وسائل قتالية من قواعد الجيش الإسرائيلي، حيث تنتقل الأسلحة المسروقة إلى الجهات الجنائية.

ويختتم المعهد دراسته بلهجة نقدية مبطنة من خلال التأكيد على أن جميع الدول التي طبقت برامج إعادة أسلحة مقابل دفع مردود مادي وإعطاء حصانة من الإدانة الجنائية، قد دمجت ذلك مع تشديد واضح جداً لمقاييس ومعايير منح رخص السلاح، «أما في إسرائيل بالمقابل»، كما يشدد معهد الأبحاث «فإن آخر تحديثات معايير استحقاق تقديم رخصة لحمل السلاح، والتي نشرتها وزارة الأمن الداخلي في آب ٢٠١٨ قد سهلت بالذات شروط تلقي رخصة حمل سلاح».

إن البلاغ واضح: من غير المعقول الخروج بحملات لحثّ مواطنين على تسليم سلاحهم للشرطة بينما تقوم الوزارة المسؤولة عن الشرطة بتحديد تسهيلات هائلة تجعل حمل السلاح أشبه بحمل مظلّة، صيفاً وشتاءً!

انتشار السلاح وبالتالي انعدام الأمن الشخصي - عنصر مركزي في تراجع جودة الحياة!

نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي قبل أسبوع ونصف الأسبوع تقريراً عن وضع السكان في إسرائيل وفقا لمقاييس جودة الحياة. وهو يقول إن هذا النشر الذي يستند إلى معطيات مختلفة يأتي استمرارا لقرار حكومة إسرائيل في نيسان ٢٠١٥، حيث يتم تشخيص حال ما يسمى «المناعة القومية» في مجالات مختلفة، ابتداء من جودة العمل، الأمن الشخصي، الصحة والتعليم، ووصولا إلى البيئة والانخراط المدني وثقافة وقت الفراغ. وارتباطاً بالموضوع قيد البحث، نتوقف هنا عند تلك المعطيات المتعلقة بمجال الأمن الشخصي، وبعض المجالات المتأثرة منه والمؤثّرة عليه.

وفقاً للتقرير، بلغت أضرار مخالفات الممتلكات من المدخولات كما يلي: ١ر٦٪ من البيوت تضررت من اعتداءات ضد دور و٩ر٣٪ من اعتداءات ضد سيارات. ويقول التقرير إن البيوت اليهودية تضررت أكثر من البيوت العربية في نوعي المخالفات. كذلك، هناك ارتفاع في نسبة التضرر والإصابة من العنف أو من التهديد باستخدام العنف. بالمقابل، هناك انخفاض في التضرر من جرائم التحرش الجنسي، وانخفاض في وتيرة التضرر من السلوكيات العنيفة في الشوارع. وتشير المعطيات إلى أرقام واضحة حول تفشي العنف الدموي بين العرب أكثر منه بين اليهود. إذ بلغت حالات القتل عام ٢٠١٦ بين العرب ما يفوق الحالات المشابهة بين اليهود بـ ٧ر٥ أضعاف.

بين المعطيات الأخرى: في العام ٢٠١٧ تضرر وأصيب ٧ر٣٪ من المواطنين/ات أبناء ٢٠ عاما فما فوق من مخالفات عنف ناجمة عن القوة الجسدية أو من التهديد باستخدام العنف. وفي العام ٢٠١٧ أشار ١٤٪ من أبناء ٢٠ عاماً فما فوق إلى أنهم لا يشعرون بالأمان خلال السير وحيدين في ساعات الظلام في منطقة سكناهم (ليس في مناطق بعيدة أو غريبة عنهم)، وهي نسبة أعلى من المعدل القائم في الدول المشاركة في الإحصاء الاجتماعي الأوروبي، الذي اعتمد التقرير مقاييسه لحساب جودة الحياة، إذ تبلغ النسبة ١٠٪.

جرائم القتل بين العرب أكثر بـ٦ مرات تقريبا منها لدى اليهود

لقد كانت نسبة حالات القتل بين المواطنين العرب على امتداد السنوات أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بالواقع لدى المواطنين اليهود. وكما سبقت الإشارة، كانت هذه الجرائم بين العرب أكثر بـ٦ مرات تقريبا منها لدى اليهود. هذا الجو وهذه الممارسات العنيفة تؤثر في عدة مستويات ومجالات، في العام ٢٠١٧. وثيقة المعطيات تشتمل على مقاييس تربطها علاقة بتلك النسب المتعلقة بالعنف، والمخالفات والجرائم، منها الفقر والبطالة والشعور العام بالاكتفاء.

فمثلا فيما يخص نسبة التشغيل، يلاحظ أنها لدى اليهود أعلى بشكل جدي منها لدى العرب، وذلك بواقع ١ر٦٥٪ لصالح اليهود مقابل ٤ر٤٣٪ بين العرب. فالفجوة في التشغيل بين اليهود والعرب تتزايد بشكل مضطرد على امتداد السنين وارتفعت من ٤ر١٧٪ العام ٢٠٠٢ إلى ٧ر١٨٪ العام ٢٠١١ ومنذ العام ٢٠١٢ زادت عن ٢٢٪. كذلك فإن نسبة التشغيل بين النساء العربيات ظلت منخفضة بشكل استثنائي مقارنة بالنساء اليهوديات بواقع ٤ر٢٦٪ مقابل ٢ر٦٣٪ بين العربيات واليهوديات بالتلاؤم.

في الصورة العامة كما ورد في تقرير مكتب الاحصاء المركزي، يتضح أن نسبة الشعور بالرضى والاكتفاء في الحياة هي أعلى لدى اليهود وتبلغ ٩١٪ مقابل ٧٥٪ لدى العرب. ويرتبط ذلك فيما يخص النجاح في التعاطي مع المشاكل ومواجهتها حيث أجاب ٧١٪ من اليهود أنهم ينجحون في مواجهة مشاكلهم، مقابل ٥٦٪ فقط من العرب أفادوا بذلك. معطى آخر على صلة بدرجة الشعور العام بالطمأنينة، هو مدى الثقة بالآخر حيث أفاد اليهود أنهم يثقون بالآخر بنسبة أكبر بثلاث مرات من العرب: ٤٧٪ مقابل ١٥٪ بالتلاؤم، وهو كما يبدو مرتبط بمدى الشعور العام بالأمان وما يهدده من عنف وسلاح.

عبوات ناسفة وقنابل يدوية وأسلحة فتاكة أُخرى. فماذا تفعل السلطات؟

لم تبذل الحكومة الحالية ما يكفي بالمرة من جهد ووقت واهتمام (وسياسات) لرفع مستوى جودة الحياة من باب رفع مستوى الأمن الشخصي. بل كما بيّن تقرير معهد أبحاث الكنيست، فإن السياسة ذهبت بالمقلوب، إذ وسعت إمكانيات حيازة السلاح. ويصح إيراد ما قاله المسؤول المُباشر عن الشرطة وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان (موقع «المصدر») إن «٩٠٪ من السلاح غير المُرخص في شمال البلاد، المنطقة التي فيها عدد كبير من البلدات العربية، مصدره من الجيش الإسرائيلي». واعترف بأن الظاهرة التي يبيع فيها الجنود الأسلحة لجهات عربية ومن ثم يُبلّغون عن ضياعها تنتشر وتتسع. ولا يقتصر الأمر على بيع البنادق فحسب وإنما على عبوات ناسفة، وقنابل يدوية وأسلحة فتاكة أُخرى أيضاً.

السؤال: ماذا تفعل السلطات؟ لقد تكررت الإجابة، ليس على لسان المواطنين العرب فقط، بل على صفحات تقارير رسمية: السلطات لا تفعل الكثير.

«إنّ الأمن الشخصيّ للإنسان هو حاجة أساسيّة ووجوديّة، ويؤثّر المسّ به في جودة حياته مباشرة.. تشير المعطيات حول الجرائم الخطيرة في المجتمع العربيّ وحوادث العنف، بما في ذلك مخالفات الأسلحة وإطلاق النار، إلى أنّ الجرائم الخطيرة قد ازدادت على مرّ السنوات»، هذا ما جاء في تقرير غير مسبوق لمراقب الدولة الإسرائيلية.

وأكد: «لا تتناسب هذه المعطيات بالنسبة إلى المجتمع العربيّ مع معطيات ارتكاب الجرائم على المستوى القُطريّ من حيث حجمها وخطورتها. تُلحق الجرائم الخطيرة في أوساط السكّان في المجتمع العربيّ الضرر الفادح ليس بالضالعين فيها مباشرة فحسب، بل أيضاً بجميع المواطنين العرب في إسرائيل الذين يعانون أيضاً من انعدام الأمن الشخصيّ، إضافة إلى الضرر الكبير الذي يلحق بجودة حياتهم».

التعاون بين الجيش والشرطة للحدّ من توفّر الأسلحة لم يكن كافياً

هناك حاجة إلى النظر في عدّة قضايا رئيسة تتطلّب الفحص واتّخاذ القرار في ما يتعلّق باستعداد الدولة للتعامل مع ظاهرة الجريمة الخطيرة في المجتمع العربيّ، كما قال التقرير، مضيفاً «صحيح أنّه قد اتُّخذت خطوات في هذا المجال، لكن هناك شكوك بشأن قدرة هذه الخطوات على إحداث تغيير واسع وهامّ بالنسبة إلى الجريمة الخطيرة في المجتمع العربيّ، بحجمها وخصائصها الفريدة. تتمتّع مراكز الشرطة عامّة، ومكاتب التحقيقات والشرطة خاصّة، بقدرة محدودة على التعامل مع المهامّ العديدة والمعقّدة المفروضة عليها بسبب طبيعة الجرائم المتعلّقة بالأسلحة وإطلاق النار في هذا المجتمع. هناك حاجة إلى تحسين التعاون بين جميع الأطراف في الشرطة وبين بقيّة قوّات الأمن والشرطة».

إن الفجوة بين عدد حوادث الإجرام التي تنطوي على استخدام الأسلحة وعدد لوائح الاتّهام القليلة المقدّمة إلى المحاكم، تشير إلى فشل الشرطة في وضع قاعدة من الأدلّة، وإلى ضعف في إجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة وإلى نجاعتها المنخفضة. و«هذا الأمر يستوجب تحليلاً واستخلاص النتائج بهدف فرض القانون بشكل أوسع وأكثر نجاعة»، يوصي التقرير، متابعاً على صعيد آخر حسّاس: «التعاون، في السنوات الأخيرة، بين الجيش الإسرائيليّ والشرطة للحدّ من توفّر الأسلحة في المجتمع العربيّ لم يكن كافياً. إلى جانب ذلك، في المستقبل القريب، سيكون من الضروريّ فحص ما إذا كان النشاط المشترك من قبل الجيش الإسرائيليّ والشرطة من خلال وحدة مشتركة مخصّصة لمكافحة سرقة الأسلحة من قواعد الجيش سيقضي على هذه الظاهرة».

في الخلاصة: «يتطلّب حجم ظاهرة الجريمة الخطيرة في المجتمع العربيّ ومميّزاتها تعزيز النشاط الحكوميّ على المستويات: الاجتماعيّ، الاقتصاديّ، المجتمعيّ- المحلّيّ والتربويّ وعلى مستوى الرفاه أيضاً... يتطلب الحدّ من الجريمة الخطيرة في المجتمع العربيّ خطوات حكوميّة واسعة النطاق وفعّالة. سيكون لعدم اتّخاذ مثل هذه الخطوات تأثير كبير في المجتمع الإسرائيليّ عامّة والمجتمع العربيّ خاصّة»، كما يؤكد مراقب الدولة الإسرائيلية.

هل هناك دولة في العالم ترسل المواطن لمواجهة السلاح والمسلحين؟

وهذا كله طبعاً خلافاً للأسلحة التي يجري تعريفها كأسلحة أمنية. ولقد كتب معلق «هآرتس» العسكري في هذا الصدد «إن الحرب ضدّ الأسلحة النارية في الضفة الغربية أصبحت هدفا عسكريا رئيسيا لإسرائيل في إطار مكافحة الإرهاب». ويقول إن الأذرع الأمنية قد سيطرت على عمليات تم فيها استخدام سلاح أو تصنيعه يدوياً. ويرى أنه «ساهمت عدة أسباب في ذلك النجاح، وعلى رأسها تحسّن المراقبة الإسرائيلية لمواقع التواصل الاجتماعي الفلسطينية بشكل سمح بالاعتقال المسبق لـ 'الذئاب المنفردة' قبل خروجها لتنفيذ العمليات».

ويتابع المعلق أن الشرطة حذّرت من ظاهرة الأسلحة البدائية المصنّعة في الضفة الغربية والتي تباع للمجرمين في إسرائيل منذ عدة سنوات. لكن بعد أن تزايدت العمليات التي يُستخدم فيها سلاح ناري في الضفة تقرّر تركيز جهود الجيش الإسرائيلي و«الشاباك» ضدّ صناعة السلاح غير القانوني. معنى هذا أن السلطات قادرة حين تريد وحين تُستنفر تحت رايات ما يسمونه «مكافحة الإرهاب». وهنا تسقط تماما المزاعم القائلة إن الشرطة الإسرائيلية تحاول وتبذل جهودها، لكن المجتمع العربي لا يتعاون معها؛ وكأن هناك دولة في العالم ترسل مواطنين فيها لمواجهة السلاح والمسلحين، أي القيام بالواجب المُلقى حصرياً على الدولة الحديثة!

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق بدعم من
وزارة الثقافة الفلسطينية